جامعة اليرمـــــــــوك
كليـــــــــــة الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

منهج تقرير مسائل من النحو عند طائفة من أعلامه منذ سيبويه في القرن الثاني الهجري حتى ابن جني في القرن الرابع الهجري

إعداد

حمدة عبد الله صباح أبو شهاب

إشراف الأستاذ الدكتور

سلمان محمد القضاة

٢٠٠٤

جامعة اليرمـــوك
كليـــــــة الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

منهج تقرير مسائل من النحو عند طائفة من أعلامه منذ سيبويه في القرن الثاني الهجري حتى ابن جني في القرن الرابع الهجري

إعداد

حمدة عبد الله صباح أبو شهاب

بكالوريوس في اللغة العربية، جامعة اليرموك، ١٩٩١
ماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، ١٩٩٨

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في اللغة العربية، لغة ونحو، جامعة اليرموك

وافق عليها

أ. د. سلمان محمد القضاة..... مشرفاً ورئيساً

أ.د. حنا حداد ..... عضواً

أ.د عفيف عبد الرحمن ..... عضواً

أ.د. محمد حسن عواد .....عضواً

أ.د عبد القادر مرعي ..... عضواً

٢٠٠٣

الإهداء

إلى أستاذي ومعلميَ الكريمين

الأستاذ الدكتور: سلمان محمد القضاة

و

الأستاذ الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان

أهدي هذا العمل اعترافاً بالجميل وكل منهما

فلأشكرن فضول نعمته حتى أموت وفضله فضل

فهرس المحتويات

الباب الأول ٤

الفصل الأول: رصد لأصناف المسائل بحسب أبواب النحو

تعيين العلماء لمضمونها: استيفاءً، واختصاراً، واعتدالاً، ووضوحاً، غموضاً ٥

من باب المرفوعات ٧

مسائل الابتداء والخبر ٧

مسألة العامل في المبتدأ والخبر ٧

مسألة إبراز الضمير إذا جرى على غير ما هو له ١٢

حذف رابط الخبر بالمبتدأ ١٥

الفاعل ١٦

تقديم الفاعل على الفعل ١٧

حذف الفاعل ١٩

رافع الفاعل ٢١

باب كان ٢٢

وجوب تأخير خبر "كان" عنها وعن اسمها إذا كان جملة ٢٣

تقديم خبر كان عليها وتوسطه ٢٤

باب ليس وأخواتها ٢٦

جواز تقديم خبر "ليس" عليها ٢٧

"ما" العاملة عمل "ليس" ٢٨

إعمال "لات" ٣٣

"إن" العاملة عمل "ليس" ٣٦
إعمال "لا" عمل "ليس" ٣٨
باب المنصوبات ٤٠
الحال ٤٠
الحال نكرة ٤٠
تقديم الحال على عاملها: إذا كان فعلاً متصرفاً أو جاراً أو مجروراً ٤٥
التمييز ٥١
تقديم التمييز على عامله ٥١
مميز كم الاستفهامية مفرد أم جمع؟ ٥٥
عامل الجر في تمييزه "كم" الخبرية ٥٨
الاستثناء ٦٠
عامل النصب في المستثنى المثبت التام ٦٠
حاشا ٦٣
المجرورات ٦٥
العامل في المضاف إليه ٦٦
الجر على الجوار ٦٨
الأساليب ٧٣
أسلوب الشرط ٧٣
تقديم جواب الشرط ٧٣
نيابة "إذا" عن "الفاء" في ربط الجواب بالشرط ٧٩

القسم ٨٢
إضافة أيمن إلى الله والكعبة ٨٢
هل الواو المكررة بعد واو القسم، هى للقسم أيضاً أم عاطفة؟ ٨٣
الفصل الثاني: اهتمام العالم بالمصطلح ومتابعته أو مخالفته ٨٥
الفصل الثالث: الاهتمام بمذاهب العلماء والانتفاع بها ١٠٢
مسائل المبتدأ والخبر ١٠٤
مسألة العامل في المبتدأ والخبر ١٠٤
مسألة إظهار الضمير إذا جرى على غير من له ١٠٦
مسألة حذف رابط الخبر بالمبتدأ ١٠٨
الفاعل ١٠٩
مسألة تقديم الفاعل على الفعل ١٠٩
مسألة حذف الفاعل ١١٠
مسألة رافع الفاعل ١١١
"كان" مسألة وجوب تأخير خبر كان إذا كان جملة عنها وعن اسمها ١١٢
مسألة تقديم خبر "كان" عليها وتوسطه ١١٣
ليس وأخواتها ١١٥
مسألة تقديم خبر "ليس" عليها ١١٥
مسألة "ما" العاملة عمل "ليس" ١١٥
مسألة إعمال "لات" ١١٩
مسألة إعمال "لا" عمل "ليس" ١٢٠

مسائل المنصوبات ١٢١
الحال ١٢١
مسألة الحال نكرة ١٢١
مسألة تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو جاراً ومجروراً ١٢٣
التمييز ١٢٥
مسألة تقديم التمييز على عامله ١٢٥
مسألة مميز كم الاستفهامية مفرد أم جمع ١٢٦
مسألة عامل الجر في تمميز كم الخبرية ١٢٧
الاستثناء ١٢٧
مسألة عامل النصب في المستثنى المثبت التام ١٢٧
مسألة حاشا ١٢٩
المجرورات ١٢٩
الإضافة ١٢٩
مسألة العامل في المضاف إليه ١٢٩
مسألة الجر على الجوار ١٣٠
أسلوب الشرط ١٣١
مسألة تقديم جواب الشرط ١٣١
مسألة نيابة "إذا" عن الفاء في ربط الجواب بالشرط ١٣٤
القسم ١٣٦
مسألة إضافة أيمن إلى الله والكعبة ١٣٦

مسألة الواو المكررة بعد واو القسم ١٣٦

الفصل الرابع:

الاستدراك على ما جاء به العلماء أو الاختصار والتجنب أو الإغفال..... ١٣٨

التعريفات ١٣٩

مسائل المبتدأ والخبر ١٤٠

مسألة العامل في المبتدأ والخبر ١٤٠

مسألة إظهار الضمير إذا جرى على غير من هو له ١٤١

مسألة حذف رابط الخبر بالمبتدأ ١٤٣

الفاعل ١٤٤

حذف الفاعل..... ١٤٤

رافع الفاعل..... ١٤٥

كان ١٤٦

مسألة تقديم خبرها عليها وتوسطه ١٤٦

وجوب تأخير الخبر إذا كان جملة..... ١٤٦

ليس وأخواتها ١٤٧

مسألة تقديم خبر "ليس" عليها ١٤٧

"ما" اليعاملة عمل "ليس"..... ١٤٧

مسألة إعمال "لات"..... ١٤٩

"لا" العاملة عمل "ليس"..... ١٥٠

"إن" العاملة عمل "ليس"..... ١٥٢

المنصوبات ١٥٣
الحال ١٥٣
مسألة الحال نكرة ١٥٣
مسألة تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ١٥٤
التمييز ١٥٥
مسألة تقديم التمييز على عامله ١٥٥
مميز "كم"الاستفهامية مفرد أم جمع ١٥٦
عامل الجر في مميز "كم الخبرية" ١٥٧
الاستثناء ١٥٨
العامل في المستثنى التام المثبت ١٥٨
مسألة حرفية "حاشا" وفعليتها ١٦٠
الإضافة ١٦١
مسألة العامل في المضاف إليه ١٦١
مسألة الجر على الجوار ١٦٢
الشرط ١٦٣
مسألة تقديم جواب الشرط ١٦٣
مسألة نيابة "إذا" عن الفاء في ربط الجواب بالشرط ١٦٦
القسم ١٦٨
مسألة تكرار الواو بعد واو القسم ١٦٨
مسألة إضافة إيمن إلى الله والكعبة ١٦٩

الباب الثاني ١٧٠

الفصل الأول: ما اختلف فيه العلماء في المسألة في المضمون والاحتجاج

والمصطلح وما الجديد من القديم، ومناقشة ذلك ١٧٢

الفصل الثاني: مدى الحاجة إليها ١٩١

الفصل الثالث: قيمها في تناولها ٢٠١

الفصل الرابع: مناسبة التقريرية للمسألة ٢٠٩

الخاتمة ٢٢٠

الفهارس ٢٢٣

فهرس الآيات القرآنية ٢٢٤

فهرس القراءات القرآنية ٢٣٤

فهرس الأحاديث النبوية ٢٣٦

فهرس الشعر ٢٣٧

فهرس أنصاف الأبيات ٢٤٢

فهرس المصادر والمراجع ٢٤٣

الملخص

منهج تقرير مسائل من النحو عند طائفة من أعلامه منذ سيبويه في القرن الثاني الهجري حتى ابن جني في القرن الرابع الهجري

إعداد: حمدة عبد الله صباح أبو شهاب

إشراف الأستاذ الدكتور: سلمان محمد القضاة

٢٠٠٤

يدرس هذا البحث منهج النحويين في تقرير مسائل النحو، وقد اختير عددٌ من العلماء ممثلين لحقبة زمنية معينة وكانوا من رؤوس المذهبين (البصري والكوفي) في زمانهم، واختيرت المسائل بحيث كانت عينة ممثلة لمجموع أبواب النحو ظناً مني أنَّ ما ينطبق عليها في طريقة الإثبات ينطبق على غيرها من المسائل، وقمت بتتبع هذه المسائل حسب الترتيب الزمني، ابتداءً بسيبويه وانتهاءً بابن جني وبيّنت طريقتهم في تناول المسألة ومتابعة بعضهم بعضاً وانتفاع بعضهم ببعض واستدراكهم على بعضهم وتجنبهم وإغفالهم لبعض المذاهب، كما درست اختلافهم في المضمون والمصطلح والاحتجاج في المسألة، ومدى الحاجة إليها، وقيمها في تناولها، ولغتها التقريرية ومناسبتها لها، وختمت البحث بنتائج ضمنتها موضعها من البحث. ومن هذه النتائج:

- أن النحو العربي قائم على الاختلاف.
- مدّ النحاة اختلافهم في الأدلة والاحتجاج، وما نجم عنها من اختلاف في الأحكام – إلى موضوعات لا علاقة لها باختلاف اللغات نحو العامل والحذف وغير ذلك.
- أولى النحاة عنايتهم بسلامة التركيب.
- كثرت المصطلحات وتعددت للمفهوم الواحد، وانتقل بعضها في بعض الموضوعات إلى موضوعات أخرى غير التي استعملت فيها أولاً.

كلمات مفتاحية:

منهج تقرير، مسائل النحو، سيبويه، ابن جني

مقدمة

خلّف لنا أسلافنا الصالحون تراثا يستحق التقدير والإجلال في دراسة الكلام العربي، كان من أخصه التراث النحوي.

ويطالع الباحث أول ما يطالعه ذلك الاهتمام المستمر الذي أولاه علماؤنا الرّوّاد في دراسة النحو.

وهذا التراث النحوي الجم يرفد ذهن السامع والقارئ والمتكلم، وقد دفع الحرص على الاهتمام به، الكثير من العلماء إلى تحبيب هذا العلم للناس وتبين مقاصده وأهميته والتصدي إلى من يسعى لتصغير شأنه والتقليل من قيمته. والعمل على صونه ورفده بالدراسات المستمرة عسى أن تكون سياجاً أميناً تحمي صرحه وتوطد أركانه وتبيّن شجاعة العربية وجمال علومها وفنونها لأبنائها وغيرهم من سائر الناس.

وإنها لغة لا تموت ولا تلين قناتها أمام الهجمات العاصفة التي تهدف تفويض أركانها.

وقد تعرّضت في هذه الدراسة إلى تناول مجموعة من المسائل تكاد تمثّل مجموع أبواب النحو العربي، ودرست فيها منهجهم في إثبات هذه المسائل، كما اخترت ثمانية علماء، وهم سيبويه (١٨٠هـ)، والكسائي (١٨٩هـ)، والمبرد (٢٨٢هـ)، وثعلب (٢٩١هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، والفارسي (٣٧٧هـ) وابن جني (٣٩٢هـ).

وجعلت يونس (١٨٣هـ) رديفاً لسيبويه، والفرّاء رديفاً (٢١١هـ) رديفاً للكسائي، وعرّجت على بعض المغمورين أحياناً كخلف الكوفي، وهشام الضرير (٢٠٩هـ)، وقد يمر رأي هنا وهناك للمازني أو الزجّاج؛ وذلك لما أراه من تمثيل دراسات هؤلاء لجلّ المسائل النحوية إن لم تكن جميعها. وتمثيلهم للمذهبين البصري والكوفي وانفراد بعضهم بمذاهب كان لها شأنها في نشأة مذهب آخر وهو المذهب البغدادي، كما عند الفارسي وابن جني.

وقد حاولت الاستفادة ممن سبقني في طرق هذا الموضوع، كعبد الأمير الورد إذ درس مذهـــب الأخفش، وخديجة الحديثي حين تناولت الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، وعبد الصبور شاهين في كتابه التطور النحوي إذ تعرّض لمنهج سيبويه في الكتاب.

وقد قسّمت هذا البحث إلى بابين تضمّنا فصولاً تناولت القضايا التفصيلية فيه كما يلي:

- الباب الأول: واشتمل على:

الفصل الأول: رصد لأصناف المسائل بحسب أبواب النحو.

الفصل الثاني: اهتمام العالم بالمصطلح ومتابعته أو مخالفته.

الفصل الثالث: الاهتمام بمذاهب العلماء والانتفاع بها.

الفصل الرابع: الاستدراك على ما جاء به العلماء أو الاختصار والتجنب أو الإغفال.

الباب الثاني: واشتمل على:

الفصـــل الأول: اخـــتلاف العلمـــاء فـــي مضمون المسألة والاحتجاج لها والمصطلح ومناقشة ذلك.

الفصل الثاني: مدى الحاجة إليها.

الفصل الثالث: قيمها في تناولها.

الفصل الرابع: اللغة التقريرية ومناسبتها لها.

وقد ختمت البحث بنتائج أوردتها في موضعها في هذا البحث.

وقـــد اســـتفدت مـــن المصادر النحوية التي تركها النحاة موضوع الدراسة كالكتاب، ومعاني القرآن للأخفش، وللفرّاء، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السرّاج، وكتب الفارسي وابن جني، وغيرها من كتب المتأخرين كالهمع وارتشاف الضرب، إذ تضمنت بعض الآراء المنســـوبة للعلماء موضوع الدراسة لم تتضمنها كتبهم التي وصلتنا، وكتب أصول النحو

كلمع الأدلة للأنباري، والاقتراح للسيوطي، والدراسات الخاصة بالقراءات القرانية، وغير ذلك من مراجع.

وكـــان منهجـــي تتبع المسألة منذ سيبويه أو قبله بدءاً بالخليل حتى ابن جني لأرى أثر الســـابق فـــي اللاحـــق مـــن حيـــث المضمون والاحتجاج والمتابعة في المصطلح، والانتفاع والإضافة والإغفال والاستدراك والاختلاف وغير ذلك من مفردات الخطة.

ولـــم يكـــن الأمر سهلاً، فإن هذا التتبع ورصد التأثر والانتفاع والاستدراك والإغفال احـــتاج إلى جهد مضنٍ، كذلك كان لتناقض آراء العالم من كتاب إلى آخر صعوبة في ترجيح أولوية الأخذ بأي منها.

وفي الختام لا بدّ من ردّ الفضل إلى أهله، وبهذا الخصوص فإنني لا أملك إلا أن أتقدّم بوافـــر الشكر والعرفان لمشرفيّ الأستاذ الدكتور سلمان القضاة، والأستاذ الدكتور محي الدين رمضـــان اللذيـــن تعـــبا وغمراني ببذلهما، وإسداء النصح والإرشاد، حتى خرج البحث بهذه الصـــورة، وتحملاني، وأفسحا لي من رحابة الصدر وطلاقة الوجه، وغرسا فيّ الأمل وحثّاني على المتابعة حتى تحملت عناء هذا البحث، وكانا بمعروفهما هذا خير عون على الوصول إلى النهاية.

وأتقـــدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن وإلى الأستاذ الدكتور حـــنّا حداد، وإلى الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، وإلى الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا البحث وتقويم ما اعوّج منه، وأسال الله أن ينفعني بعلمهم.

وكمـــا أشكر كلّ من قدّم لي نصحاً ومشورة، وسهّل لي طريقاً من الزملاء والزميلات الكرام، وللجميع مني شكر موصول.

وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الباب الأول

الفصل الأول

رصد لأصناف المسائل بحسب أبواب النحو:

تعيين العلماء لمضمونها: استيفاءً، واختصاراً، واعتدالاً، ووضوحاً، غموضاً

من باب المرفوعات

مسائل الابتداء والخبر

الفاعل

باب كان

باب ليس وأخواتها

باب المنصوبات

الاستثناء

المجرورات

الأساليب

أسلوب الشرط

القسم

الفصل الأول

رصد لأصناف المسائل بحسب أبواب النحو

تعيين العلماء لمضمونها: استيفاءً، واختصاراً، واعتدالاً، ووضوحاً، وغموضاً.

أحـــاول في هذا الفصل رصد أصناف المسائل بحسب أبواب النحو، وقد اخترت من كل بـــاب مسالتين أو اكثر، وذلك لأتبين تناول العلماء لمضمونها: هل كان مستوفىً أو مختصراً أو معتدلاً، واضحاً أو غامضاً؟

وكانـــت المســـائل الـــنحوية عيـــنة عشوائية تمثل غالب أبواب النحو، من المرفوعات، والمنصـــوبات، والمجرورات، والأساليب بحيث تفي بحاجة الدراسة، ورصد مفرداتها، في جميع هـــذه الموضوعات، أمّا اختيار العلماء فكان يمثّل حقباً مختلفة من القرن الثاني إلى القرن الرابع، وذلـــك لرصـــد ما انتفع به العلماء من بعضهم، وتابع بعضهم بعضاً فيه، وما أضافوه أو اختلفوا فيه.

والعلماء الذين اختيروا ليمثّلوا مرحلة الدراسة هم:

١- سيبويه ١٨٠ هـ وجُعل يونس بن حبيب (١٨٢هـ) رديفاً له.

٢- الكسائي (١٨٩هـ) وجُعل الفراء (٢٠٧هـ) رديفاً له.

٣- الأخفش (٢١١هـ).

٤- المبرّد (٢٨٢هـ).

٥- ثعلب (٢٩١هـ).

٦- ابن السراج (٣١٦هـ).

٧- أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ).

٨- أبو الفتح بن جني (٣٩٢هـ).

كذلك اختير من المغمورين أو من قلّت آراؤهم هشام (٢٠٩هـ) وخلف الكوفي، وقد يأتي أحياناً رأي كذلك أو هناك للزجاج أو المازني .

من باب المرفوعات:

مسائل المبتدأ والخبر:

المسالة الأولى: العامل في المبتدأ والخبر:

تعددت مذاهب النحويين في العامل في كل من المبتدأ والخبر، فمن العوامل التي ذكروها واختلفوا فيها في المبتدأ مقدماً ومؤخرا الابتداء، إذ ذهب سيبويه[١] والفراء[٢] في أحد أقواله وجماعة من العلماء[٣] إلى أن العامل في المبتدأ مقدماً ومؤخراً هو الابتداء، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه إذا كان الخبر مقدما، وكان ظرفا، أو جارا ومجرورا، نحو: عندك زيد، وفي الدار زيد، جاز رفع زيد بالظرف، وذكر ابن الوراق[٤] للأخفش مذهبا آخر، وهو رفعُه زيدا باستقر في المثالين السابقين، وذهب الفرّاء[٥] في قول آخر إلى أنّه يرتفع بعائد الذكر أيضا، وذهب هو و ثعلب إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان[٦] ، وذهب الفارسي[٧] إلى أن العامل في المبتدأ هو التعري من العوامل الظاهرة والإسناد، وكذلك اختلفوا في العامل في الخبر، فهو عند

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢

(٢) معاني القرآن ٤٢/٢، ١٩٨/١

(٣) الأخفش معاني القران ٩،٤٩/١، المبرد المقتضب ١٢/٤٩،٤/٢، ابن السراج – الأصول في النحو ٥٨/١، ابن جني الخصائص ١١٠/١-١١٢، اللمع في العربية ٧٩.

(٤) ابن الوراق – العلل في النحو ١٣٨

(٥) معاني القرآن ٧٤،٢٤٤/١٢٥،١٢٩،٢/١

(٦) معاني القران ٥٧/٢، ٦،١٨٥/٣ مجالس ثعلب ٢٠،٧٧/١، شرح الكافية ٨٧/١ ذكر الاستراباذي أن المبتدأ و الخبر يترافعان عند الكسائي .

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ٢١٤/١

سيبويه[1] المبتدأ، وكذلك هو أحد مذهبي الأخفش[2]، والمبرد[3] (٢٨٢هـ)، ومذهب الأخفش[4] الآخر هو الابتداء، ومذهب المبرد[5] الآخر ويشركه فيه ابن السراج[6] وابن جني[7] هو المبتدأ، والابتداء ولم يذكر عند الفارسي[8].

وكذا اختلف النحويون في العامل في المبتدأ والخبر فتفاوت تناولهم لهذه المسالة فقد حد بعضهم المبتدأ[9]، واختلفت مقاييسهم، فقد قاس سيبويه عمل المبتدأ في الخبر على عمل الجار والفعل، فعملهما متشابه في حين قاس الأخفش[10] عمل الابتداء في كل من المبتدأ والخبر على "إنّ" الناصبة للمبتدأ والرافعة للخبر وعلتهما المشابهة، وعند المبرد[11] على النظير وهو جزم جواب الشرط بأداة الشرط وفعله. وكان قياس الكوفيين[12] على عمل اسم الشرط في فعل الشرط، وعمل فعل الشرط في اسم الشرط.

---

(١) الكتاب ٧٨/٢، ١٢٧/٢

(٢) معاني القرآن ٩/١

(٣) المقتضب ١٢/٤ المبرد هو محمد بن يزيد تتلمذ على المازني و الجرمي، من تصانيفه المقتضب، و الكامل و الفاضل توفي ٢٨٢، مراتب النحويين ١٣٥.

(٤) معاني القرآن نفس الجزء و الصفحة

(٥) المقتضب ٤٩/٢.

(٦) الأصول في النحو ٥٨/١، هو محمد بن السري تتلمذ على المبرد، و تتلمذ عليه السيرافي و الزجاجي، من تصانيفه الأصول في النحو توفي ٣١٦. إنباه الرواة ١٤٥/٣-١٤٦.

(٧) الخصائص ٣٨٧/٢، ذكر في اللمع في العربية ٨٠ أن العامل في الخبر هو المبتدأ.

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح ٢٥٥/١

(٩) الكتاب ٧٨/٢، المقتضب ١٢/٤، ١٢٦، الأخفش... معاني القرآن ٩/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٢٥٥ حده الفارسي بأنه معرى من العوامل الظاهرة و مسند إليه، وأضاف بأنه وصف في المبتدأ يرتفع به.

(١٠) معاني القرآن ١/١،٩/٤٩.

(١١) المقتضب ٤٩/٤

(١٢) ابن ولاد ١٣٠، الأنباري أسرار العربية ٦٧، ٧٥، الأنباري الأنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/١ أبو حيان ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، السيوطي همع الهوامع ٣٠١/١.

واعتمدوا في توضيح هذه المسالة التمثيل وفي تقريرها على الشواهد إضافة إلى ما سبق من قياس، فمن أمثلتهم: "عبد الله منطلق" [1] ،إذ بيّنوا أنّ " عبد الله " ذُكِرَ ليُسْند إليه الخبر، ولأن الخبر بمنزلة المبتدأ ارتفع[2]، كما بيّنوا أن المبتدأ و الخبر متلازمان، و أن كلاً منهما لا يستغني عن الآخر، وبيّن بعضهم[3] عامل الرفع في المبتدأ سواء تقدم المبتدأ أو تأخر نحو: في الدار زيد، وعندك زيد، هو الابتداء، وأضاف الأخفش والمبرد إلى هذا العامل في هذه الحالة جواز رفع الاسم بالظرف[4]، في حين أغفل بعضهم حكم رافع الخبر[5] وكان بعضهم يُبيّن رأي القرّاء والعلماء في الإعراب[6] والعامل[7]، ويذكر أيهما أشيع عند العرب وأيّهما أقيس وأقوى فقد جاء عن سيبويه في قوله تعالى: ﴿ **والسّارِقُ والسارِقَةُ فاقْطَعوا أيْدِيهُما** ﴾ وقوله تعالى: ﴿ **والزّانِيَةُ والزّانِي فاجلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مائَةَ جلْدَةٍ...**﴾ [النور:٢] أن الأشيع عند العرب والقُرّاء، هو الرفع ولكنّ وجه النصب أقوى[8]، ونقل الأخفش مذهبين في رفع المبتدأ والخبر استحسنهما، ولكنه جعل أحدهما الابتداء رافع المبتدأ والخبر أقيس من المبتدأ رافع الخبر، وكما أتى الأخفش بآيات من الذكر الحكيم نحو قوله تعالى﴿ **الْحَمْدُ للّه**﴾ [الفاتحة: ٢] ﴿ **مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللّهِ** ﴾ [الفتح: ٢٩]، أتى بشاهد شعري:

([1]) الكتاب ٧٨/٢.

([2]) السابق ١٢٧/٢

([3]) السابق نفس الجزء و الصفحة.

([4]) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٢٨.

([5]) المقتصد في شرح الإيضاح ٢١٤/١ ذكر أبو حيان أن الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين يذهبون إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية، وذكر أن الفرّاء نسبه إلى أصحاب الخليل، وأن أصحاب الخليل لا يعرفون ذلك، ينظر ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.

([6])الكتاب ١٤٢/١-١٤٣

([7]) معاني القرآن ٩،٤٩/١

([8]) الكتاب ١٤٢/١-١٤٣

وما صبَرَمْتُكِ حتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا نَاقَةَ لِي في هذا ولا جملُ[1]

وقول للعرب: "سمْعُك إليّ " فترفعها[2].

ولعـل مـا تقدم يُبيّن استيفاء سيبويه والأخفش للمسالة، إذ جاءا بالشواهد سواء الشعر أم الآيـات أم قـول العـرب كما جاء عند الأخفش، وذكرا المذاهب الأخرى ورجحا بعضها على بعض، وَقَوِيَ استدلالهما بالقياس والتعليل والسماع فيما قررا من أحكام.

أمـا المـبرد وابن السراج فقد حدّا المبتدأ، وذكر المبرد مذهبين في رافع الخبر، وانفرد بأحدهمـا، وتابعه ابن السراج، وهو أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ[3]، واقتصدا في الأمثلة، ولـم ينسب المبرد مذهبا إلى عالم في هذه المسالة، ولم يأتيا بالشواهد واستخدم المبرد القياس أما ابن السراج فلم يقس، لكنه ذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو: كان، وإن.....

ومما تقـدم تبيـن لـي أن المسالة لديهما مختصرة، وواضحة، وقد افتقرت إلى الاستدلال عند أحدهما، والى شواهد عند كليهما.

وحدّ الفارسي[4] الابتداء بالتعرّي من العوامل الظاهرة وأنّ العامل في المبتدأ-عنده- هو التعرّي من العوامل الظاهرة والإسناد، وأضاف أنّ الابتداء وَصْفٌ في المبتدأ يرتفع به، وقد مثّل لذلـك ويُظن من قوله هذا أن المبتدأ يرتفع بعاملين، وهذا يضع القارئ في لبس، عندما ذكر أن العـامل هـو الابتداء، ثم أردف قائلا: إنه يرتفع بالتعرّي من العوامل الظاهرة والإسناد، إلا إذا سـاوى معنى بين التعرّي من العوامل الظاهرة والابتداء، فالمسألة عنده غامضة نوعاً ما، غير أنـه أغفل ذكر العامل في الخبر، وابن جني لم ينسب الرأي في رافع المبتدأ إلى نفسه بل نسبه

---

(1) حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، ١٩/٧، ديوان الراعي النميري، ٢٣٣.

(2) معاني القرآن، ٤٩/٩/١.

(3) المقتضب، ١٢٦/٤، الأصول في النحو، ٥٨/١، ٤٢

(4) المقتصد في شرح الإيضاح ٢١٤/١

(٣) الخصائص ١١٠/١.

إلـــى النحويين، ولكن بمجادلته للكوفيين وتخطئتهم نستطيع أن نتبيّن أنّه تبنّى مذهب البصريين، وجـــاء بأمثلة مختصرة واستخدم القياس في نقض المذهب الآخر، كما أنّه حدّ المبتدأ بأنّه[1] "كل اسم ابتدأت به وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولا لثان".

أمـــا رافـــع الخبر فقد جاء مقرراً مباشرة دون أمثلة توضح ذلك أو تعليل، وتابع في هذا المذهـــب المـــبرد، ونقل مذهبا للأخفش واغفل الآخر، وإذا ما ذكرنا الفرّاء[2] ألفيناه يذكر الآية، ويبين الإعراب فيها، أو في جزء منها، وقد ذكر غير عامل في المبتدأ نحو: الترافع، والعائد من الذكر، والابتداء، فعند ذكْره قوله تعالى ﴿ **وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الحق** ﴾ [الرعد: ١] قال: إن كـــل واحد يرتفع بصاحبه، وأخذ بمذهب البصريين في رافع المبتدأ فقال في قوله تعالى: ﴿ **جهنم يَصْـــلَوْنَها** ﴾ [إبراهـــيم :٢٩]، وقولـــه تعالى: ﴿ **بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللّه الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ [الحج: ٧٢] والرفع يكون على وجهين: أحدهما الابتداء، والآخر يرتفع بعائد الذكر، وكونه معنيا بالتفســـير كانت الأيات كثيرة، ولكن المنهج افتقر إلى القياس والتعليل والتمثيل، مما ألبسه بعض الغموض، وقد لا يُفَصّل، فيذكر إعراب أحد الجزأين دون الآخر، نحو: رفْعُه المرجع بـــ (إليه) فـــي قولـــه تعالى: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُم وعْدَ اللّه حقا** ﴾ [يونس:٤] وأما ثعلب (٢٩١هـــ)[3] فقد ذكر النص من الذكر الحكيم في قوله تعالى ﴿ **فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٍ** ﴾ [المدثر:٩] وذكر أن "يومئذ" يرافع "فذلك" وأتى بشاهد شعري:

أُنْجِبَ أَيّامَ وَالِداه بِهِ إذا نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا [4]

---

(١) اللمع في العربية ٧٩. الخصائص ١١٠/١

(٢) معاني القرآن ٧٦/٢ - ٤٥٧/١ - ٥٩/٣

(٣) مجـــالس ثعلب ٢٠/١، ٧٧ ثعلب: هو أحمد بن يحيى، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من تصانيفه: مجالس ثعلب، (ما تلحن فيه العامة)، مات ٢٩١هـــ، إنباه الرواة ١٧٣/١.

(٤) حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، ٢١٥٦، ورواية معجم الشواهد كما ورد عند ثعلب، ديوان الأعشى ٢٥٦، ورواية الديوان: أُنْجِبَ أَيّامَ وَالِدَيْهِ بِهِ إذْ نَجَلاه فَنِعْمَ ما نَجَلا

ووضّح العامل في المبتدأ والخبر، حيث (به) مرافع "الوالدين".

المسالة الثانية: إبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له:

وردت هذه المسالة عند سيبويه في باب النعت السببي[١] ولا توجد في باب الخبر.

وجاء عن المبرد وجماعة من العلماء[٢] أنَّ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير نحو: هند زيد ضاربته هي، وجاء عن هشام (٢٠٩)[٣] أنَّه إذا ولي الفعل أو الدائم[٤] معطوف بالواو فقط على مبتدأ، جاز عدم إبرازه، نحو: عبد الله والريح يباريها؛ وذلك لأن في "يباريها "راجعان إلى "عبد الله والريح" أما ثعلب فإنه يبرز الضمير إذا كان "يباريها " خبراً ودائما أو رُدَّ إلى دائم، ومثّل لذلك بقوله:" يدكَ بَاسِطُهَا أنْتَ"[٥].

وقد جاءت المسالة معتدلة عند المبرد[٦]، ومستوفاة عند ابن السراج[٧] والفارسي[٨] وابن جني[٩]. فقد قرر كل منهم الحكم، وذلك بقولهم: إنَّ اسم الفاعل إذ جرى على غير من هو له وجب إبرازه، ومثلوا لذلك بقولهم: أيُّهم زيد ضاربه هو، أو زيد ضاربها هو، وقد فرق المبرد

---

(١) الكتاب ٢/٥٢- ٥٤

(٢) المقتضب ٢/٢٩٩، الهمع ٣١٣، يبرز الضمير إذا جرى على غير من هوله أمن اللبس أم لم يؤمن، الإنصاف مسالة ٨، الأصول في النحو ١/٧١، الفارسي – المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٦٣، ابن جني – الخصائص ١/١٨٧.

(٣) هشام بن معاوية الضرير، صحب الكسائي وأخذ عنه، له كتاب الحدود، وكتاب القياس، مات ٢٠٩هـ، إنباه الرواة ٣/٣٦٤.

(٤) الدائم: هو اسم الفاعل عند البصريين ويقال له: الفعل الدائم عند الكوفيين. المخزومي مدرسة الكوفة... ٣١٠.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١٠٩٨

(٦) المقتضب ٢/٢٩٩

(٧) الأصول في النحو ١/٧٠-٧١

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٦٣

(٩) الخصائص ١/١٨٧

وجماعـــة[1] من العلماء ذلك بأن اسم الفاعل محمول على الفعل، وليتبين فيه الإضمار، والضمير لا يســـتتر فـــي اسم الفاعل، كما يستتر في الفعل. وهم متفقون على أنّ اسم الفاعل محمول على الفعـــل. وأنّ الفعل أصل، وأنّ اسم الفاعل فرع، وللفرق بينهما وجب إبراز الضمير، إذا جرى على غير من هو لـــه ومتفقون على أن الضمير لا يظهر في حالة الفعل، نحو: مررت بزيد هند تضـــربه، وذلك لأن الفعل يستتر فيه الضمير، وتصاريف الفعل تدل على المضمر، قال ذلك ابن الســـراج، وكـــان الفارســـي أدق عـــندما قال[2]: "ولم يكن كالضمير الذي في الفعل، في البيان والظهور، الذي في اللفظ بالعلامات المصوغة للمضمرين أبرزوه إذا جرى على غير من هو له "وأعـــربوا الأمثلة التي جاءوا بها أو بعضها، وأضاف ابن السراج والفارسي أنه لا بد من إظهار الضـــمير فـــي التثنية، نحو: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، وبيّنا أن هذه اللغة هي الأكثر، وأنه يجـــري مجـــرى الفعل المتقدم[3]، وذكرا اللغة الأقل، وهي قولهم: أكلوني البراغيث، وذلك نحو قولـــك: الهـــندان الزيدان ضاربتاهما هما، وهو أنّ من يقول بذلك يريد أن يفرق بين الفاعل أهو مثـــنّى أم جمع؟ كذلك تحدّث ابن السّرّاج[4] عن اسم المفعول، وقال: إن المفعول والفاعل حكمهما واحـــد، كمـــا أن الفعـــل المبني للفاعل والمبني للمفعول حكمهما واحد، وتحدث ابن جني[5] عن الصـــفة المشبّهة إذا جرت على غير من هي لـــه. وبيّن ابن السّراج وابن جني أنّ ما يجري في اســـم الفـــاعل يجري فيهما. وأضاف الفارسي [6] وجوب إبرازه في حالة الرفع، نحو: زيد الخبزُ

([1]) المقتضب ٣٦٢/٣، الأصول في النحو ٧٠/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٣/١، الخصائص ١٨٧/١

([2]) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٣/١.

([3]) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٨/١، الأصول في النحو ٧٠/١

(٤) الأصول في النحو ٧٢/١.

(٥) الخصائص ١٨٧/١– ١٨٨

([6]) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٧٢

آكلــه هــو، وعدم وجوب ذلك في حالة النصب، نحو قولك: زيدٌ الخبزَ آكلُهُ هو. أما ابن جني[1] فقــد قرر المسالة وأفاض في عَرْض الأمثلة، فقال: "إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير مــتى جــرى على غير من هو له –صفة، أو صلة، أو حالاً، أو خبراً– لم يحتمل الضمير، كما يحــتمله الفعــل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: زيد هندٌ شديدٌ عليها هو، إذا أجريــتَ شــديداً خــبراً عن (هند) " واستمر في عرض الأمثلة، وأضاف أن "الضمير وإن كان منفصــلاً ومشــبهاً للظاهر بانفصاله على كل حال ضمير"، "ومن قال: مررت برجل أبي عشرة أبوه، قال: أخواك جاريتهما أبو عشرة عندهما هما". وعند هشام[2] جاءت المسألة مختصرة، فقد تــناولها مشترطا أن يلي المعطوف على المبتدأ بالواو فعل أو دائم (اسم فاعل)، وعلّل ذلك بعود الضــمير علــى (عــبد الله والريح)، في نحو: عبد الله والريح يباريها، وأنّ "الواو" واو المعيّة بمعــنى عبد الله مع الريح، نحو: كل رجل وضيعته، وأظنّ أن قياسه هنا لأن الخبر يحذف، في نحــو: كل رجل وضيعته، وفي مثاله السابق الخبر محذوف وكانت المسألة عند ثعلب[3] غامضة فقد قدّر ومثّل دون تعليل أو توضيح.

---

(١) الخصائص ١٨٧/١

(٢) ارتشاف الضرب ١٠٦٨/٣

(٣) السابق ١١١٨/٣ نقلا عن النحاس: شرح أبيات سيبويه ٧٢

المسألة الثالثة: حذف رابط الخبر بالمبتدأ:

جـوّز سيبويه وجماعة من العلماء[1] حذف العائد على المبتدأ من الخبر فقد أجاز سيبويه نحـو "زيد ضربت، في الشعر"[2] ونقل الرضي(٦٨٦)[3] أن سيبويه يجوّز الحذف في الجملة إذا كانـت خـبراً للمبـتدأ فـي الشـعر، وهـو غير ضعيف، وفي غيره ضعيف، وجوّزها هشام (٢٠٩هـ)[4] في الاختيار، ومنع ذلك الكسائي والفراء[5] في الشعر، ولم يعلّلا ذلك.

وجـاءت عـند المبرد وابن السرّاج مختصرة، وواضحة، فقد مثّل المبرد[6] بقوله: "مررت ببرٍ قفـيزٌ بدرهـم " ومـثّل ابن السراج[7]: "السمنُ مَنَوانِ بدرهم "وقررا[8] أنَّ الحذف جائز، وقدرا المحـذوف، وهو: منه، ويجب تقديره، حتى يكون في الكلام رابط يربط الخبر بالمبتدأ، ويصير كلاما، وتابع الفارسي وابن جني[9] ابن السرّاج على نفس المثال والتقدير، وزاد الفارسي عليهما بشواهد من القرآن الكريم، وكان يقدر المحذوف، وذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ** ﴾[الشورى: ٤٣]، فقد قدّر المحذوف بـ (إن ذلك الصبر منه) بأن "ذلك" ابتداء وقولـه " **لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**" في موضع الخبر، ولا يوجد ضمير في الخبر ملفوظ يعود إلى المبـتدأ، وكذلـك زاد أبو علي على سابقيه بالاستدلال بأن الجملة جاءت محذوفة كاملة إذا كانت

---

(١) ارتشاف الضرب ١١١٩/٣، المقتضب ٢٥٤/٣، الأصول في النحو ٦٩/١، المقتصد في شرح الإيضاح ١ /٢٨١، اللمع في العربية ٨٢-٨٣

(٢) ارتشاف الضرب ١١١٩/٣

(٣) شـرح الكافـية ٩٢/١، هـو محمد رضي الدين الحسن الاستراباذي، عالم بالنحو و اللغة له شرح الكافية وشـرح الشـافية، مات ٦٨٧هـ، السيوطي، بغية والوعاة، ٥٦٧/١، ٥٦٨، ابن العماد الحنبلي: أبو الفلاح عبد الحي (١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب، ٣٩٥/٥.

(٤) ارتشاف الضرب ١١١٨/٣.

(٥) السابق نفس الجزء و الصفحة

(٦) المقتضب ٢٥٨/٣

(٧) الأصول في النحو ٦٩/١

(٨) المقتضب ٢٤٥/٦٢،٣/٤، الأصول ٦٩/١.

(٩) المقتصد في شرح الإيضاح ٢٨٠/١ – ٢٨٣، اللمع في العربية ٨٢ –٨٣.

خـــبرا، وإذا جاز حذفها كلها فحذف شئ منها أسهل قال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَـــائِكُمْ إِنِ ارْتَبْـــتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق، ٤]، وقدر المحذوف بـــ: ﴿ واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ﴾ وهي جملة، وخبر للمبتدأ الثاني، وعلة الحذف لدلالة الحال عليه، وجاء بأمثلة أخرى على الحذف في الجملة والمفرد.

وقد تفاوت العلماء في تناول هذه المسالة بين ذكر الحكم، وتقييده، كما جاء عند سيبويه، والكســـائي(١٨٩هـــ)[1]، والفراء، وهشام، وبين التمثيل والتقدير والتعليل بشكل مختصر وواضح فـــي هـــذه العناصر، عند المبرد وابن السراج وابن جني، وبين الاستيفاء كما جاء عند الفارسي، فقد مثّل وقدّر كما جاء عند سابقيه، وأضاف الشاهد القرآني، وقدّر المحذوف فيه، واستدلّ بجواز حـــذْف الجملـــة كلها، إذا كانت خبرا، على جواز حذف شيء منها، وبيّن العلة في حذف الجملة كلها.

الفاعل:

وقد اخترت منه ثلاث مسائل هي:

١. تقديم الفاعل على الفعل.

٢. حذف الفاعل.

٣. رافع الفاعل.

---

(١) الكســـائي هـــو: علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي، قاريء، ونحوي، ورئيس المذهب الكوفي في النحو، من تصـــانيفه: معانـــي القرآن، والآثار في القراءات، مات سنة ١٨٩، مراتب النحويين ١٢٠، إنباه الرواة ٢/٢٥٦-٢٥٧.

المسألة الأولى : تقديم الفاعل على الفعل :

منع سيبويه والموافقون[1] تقديم الفاعل على الفعل، وذُكر أن الأخفش والكوفيين يجوِّزون ذلك[2]، وقد تفاوت تناول العلماء لهذه المسألة، فقد كانت عند سيبويه وابن السراج معتدلة، فأصدر سيبويه الحكم عليه بالقبح، ووضْع الشيء في غير موضعه، وعلل ذلك بالاستقامة. ولعله يعني الاستقامة من جهة المعنى، لكن الصناعة بخلاف ذلك، ولا نقبله، وأورد على ذلك شاهدا واحداً وهو:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُول الصُّدُود يَدُوم[3]

وذكر أن الكلام يجب أن يكون: وقلَّما يدوم وصال. وعلل المبرد وابن السراج عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل[4] بأنك إذا رفعت "زيدا" بقام في نحو قولك: زيد قام؛ تركت "قام "فارغا بلا فاعل، وإذا أجزت هذا وحدتَ بين الفعل إذا أُسنِدَ إلى المثنى والجمع ، نحو:" الزيدان، والزيدون، سواء أكان مقدماً أم مؤخراً نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، ولكنك تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وفي التثنية والجمع لا تستخدم إلا "قام" فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، إذا أسندت إليهما، وأضاف المبرد أن الفعل في نحو: "الزيدان قاما، والزيدون قاموا "في موضع خبر المبتدأ، سواء أكان الفعل رافعا للضمير، كما في المثال السابق، أم ناصبا له، نحو: عبد الله ضربته، أو جارّا له، نحو: عبد الله مررت به، وأضاف إلى ذلك بعد أن جاء بمثال عبد الله قام-معرِّضاً بمذهب غيره، ناقضا له، معربا ذلك المثال، مبيِّنا أن "عبد الله" عند الزاعمين

---

(1) الكتاب، ٣١/١ ، المبرد، المقتضب، ١٢٨/٤ ، ابن السراج – الأصول في النحو ٧٢/١ ، الفارسي – المقتصد

(2) همع الهوامع ٢٥٥/٢ ، عبد الأمير الورد- منهج الأخفش في الدراسة النحوية، الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٤٣/١.

(3) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٥٣١، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ٣٨٥.

(4) المقتضب ١٢٨/٤-١٢٩، الأصول في النحو ٧٢/١ .

بأنـــه مرفوع بالفعل، في نحو هذا المثال محال، وذكر جهات المنع، وهي الاستدلال عنده، إضافة إلـــى مـــا ســـبق، فـــإن "قام" فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين: إلا في حال العطف، نحو: "قام زيد وعمرو". "فكيف يرفع "عبد الله وضميره" واستدلّ على فساد زعمهم برفع "عبد الله" بـــ "قام" في المـــثال المتقدم، بأن الابتداء يدخل عليه ما يزيله، نحو: رأيت عبدَ الله قام، مع بقاء الضمير على حالـــه، أي لم يعد عبدَ الله فاعلا -حسب زعمهم -وبقي الضمير على حاله، ومن استدلالاته على فســـاد مذهـــبهم: أنك تقول: عبدُ الله هل قام؟ فتوسط حرف الاستفهام، ولا يعمل ما بعد الاستفهام فـــيما قبله، ثم أعاد ذكر المسألة في المسائل التعليمية المعقدة، ولم يذكر شواهد تبين تقدم الفاعل علـــى الفعـــل، ولكنه استند إلى التعليل والاستدلال العقلي، واهتم بمذهب مخالفيه وفنّده، ولم يحد الفاعل أما ابن السرّاج فقد حدّ الفاعل ومثّل، فقال[1]: "الفاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفـــاعل"، ويُجعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن، ومثّل لذلك بقوله: جاء زيد، ومات عمرو، وشرح قوله، واستخدم علة الفرق للتفريق بين الفاعل ونائبه .

وجاءت المسألة عند الفارسي وابن جني مختصرة جداً، فقد حدَّ الفارسي[2] الفاعل: وهو الموصوف بإسناد الفعل إليه مقدّمًا عليه، ومثّل لذلك ولم يعلل، وقرّر ابن جني[3] المسألة مباشرة دون تمثيل، أو تعليل، أو حد، أو الإتيان بشاهد، وجاء بالمسألة؛ ليقيس نائب الفاعل على الفاعل، ويقدِّر عدم جواز تقدّم أي مرفوع في الدنيا على رافعه ، فقد عني بالعموم في التقعيد.

---

(١) الأصول في النحو ٧٢/١

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٥/١

(٣) الخصائص ٣٨٧/٢

المسألة الثانية: حذف الفاعل:

لـــم ترد هذه المسالة عند سيبويه والأخفش، وأجاز الكسائي[1] حذف الفاعل إذا كان ثمة دلـــيل قياســـا علـــى حذف كل من المبتدأ والخبر، ذا توافر الدليل، كذلك يجوز حذف الفاعل في الفعل الأول، وإعماله للفعل الثاني في التنازع، خوفا من الإضمار قبل الذكر، والفارسي لم يجوّز حـــذف الفاعل ولكن أجاز إضماره، وذكره في باب التنازع، وقد جاء بمثال على ذلك، وشرحه، وكانت المسألة مختصرة عنده.

وذهـــب المبرد وابن السراج وابن جني إلى منع حذف الفاعل[2]، وكانت المسألة مستوفاة عـــند المـــبرّد، واختصرها ابن السّرّاج، فقد قررا منع حذف الفاعل[3]، وعللا ذلك بحاجة الفعل للفاعل، كحاجة المبتدأ للخبر، فهما متلازمان، لا يستغني أحدهما عن الآخر، واكتفى ابن السراج بتوضـــيح المســـألة بالقياس على المبتدأ والخبر، بقوله[4]: "إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القـــائم زيد"، فالفعل يحتاج إلى الفاعل، كما يحتاج المبتدأ إلى الخبر، ولا يستغني عنه. والعلة كما هـــو واضـــح عدم الاستغناء، وجاءت عند المبرد[5] بالتعليل نفسه، وزاد عليه بالإتيان بأمثلة تدل علـــى استعمالات جائزة، نحو: من يأتني آته، ومن جاء؟ وأيهم ضربك؟ وما حبسك؟ وعلل جواز هـــذه الاســـتعمالات بـــأن أدوات الاستفهام هذه أسماء، والفعل يستقر فيه فاعل يعود إليها، وجاء بأمثلة غير جائزة الاستعمال، نحو قولك: إن يأتني آته، أحبسك؟ وهل حبسك؟ وعلل ذلك بأن هذه أحرف، والأفعال تخلو من الفاعلين، وأمثلة إذا استعملت كان فيها إحالة إذا لم تذكر الفاعل، نحو قولـــك: أين يكن أكن، فلا بد من القول: أين يكن زيد أكن، وأتبع ذلك أمثلة على اجتماع الشرط

---

(١) همع الهوامع ٢/٢٥٥

(٢) المقتضب ١/١٩، الأصول في النحو ١/٧٥، الخصائص ٢/٣٥٤ -٣٥٥

(٣) المقتضب ٢/٦، الأصول في النحو ١/٧٥

(٤) الأصول في النحو ١/٧٥

(٥) المقتضب ٢/٦٠، ٣/١١٥ – ١١٦.

والاستفهام، وقدّر الفاعل، وأضاف من العلل على عدم جواز حذف الفاعل بأن الفعل لا يكون إلا منه، ولا يكون للاسم معنى لولا الفعل، إلا إذا جئت مكان الفعل بالخبر، ومن استدلالاته عل عدم جواز حذف الفاعل أنّ نائب الفاعل مرفوع[1]، وذلك لعدم استغناء الفعل عن فاعله، فتراه نوّع في الأمثلة بما يخدم الغرض، وكذلك العلل متعددة عنده، فالمسألة مستوفاة وواضحة. أما ابن جني فقد جاءت المسألة عنده معتدلة وغامضة فقد ذكر بيت الكتاب:

ليُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مما تطيح الطوائح[2]

وشرح الشاهد، وقدّر المحذوف، وهو فعل، ولم يبين لنا علة عدم جواز حذف الفاعل، كما أتبع ذلك بأمثلة يميّز فيها بين إضمار الفاعل، وأخرى تشير إلى نائب الفاعل، وهذا يبين أن الفعل لابد له من فاعل، فلما سقط الفاعل، واستقل الفعل بالمفعول، ناب عنه؛ لعدم استغنائه عن الفاعل، وقد أشار إلى ذلك المبرد، لكن ابن جني ذكر الآيات متقابلة، ولم يشر إلى ذلك. ومن الآيات التي ذكرها قوله تعالى: ﴿**إنَّ الإنْسانَ خُلِقَ هَلُوعا**﴾ [المعارج: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿ **وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفا**﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿**خَلَقَ الإنْسانَ عَلَّمَهُ البيانَ**﴾ [الرحمن: ٣،٤]، وقوله تعالى: ﴿**اقرأ باسمِ رَبِكَ الذي خَلَقَ، خَلَقَ الإنْسانَ مِنْ عَلَق**﴾ [العلق: ١،٢]، وقوله تعالى: ﴿**في بُيُوتٍ أذِنَ الله أن تُرفَعَ ويُذْكَرُ فيها اسْمُهُ، يُسَبِّحُ لهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ، رِجَالٌ**﴾ [النور: ٣٦،٣٧]، أي يُسَبَحُ له فيها رجال[3].

---

(١) المقتضب ٥٠/٤

(٢) معجم شواهد النحو الشعرية، ٤٩٣.

(٣) الخصائص ٣٥٤/٢ – ٣٥٥، ورد هذا الشاهد عند سيبويه ٢٨٨/١، ٣٦٦، ٣٩٨ و لم يكن القصد بالإتيان به الاستدلال على منع حذف الفاعل في أي منها

مـــن المقارنـــة بيـــن أول البيت وآخره، كما فعل ابن جني، نجده لا يجيز حذف الفاعل، ولكـــنه ســـلك طـــريق الاعـــتدال والغمـــوض إذ لـــم يبيـــن ذلـــك مباشـــرة، ولـــم يعلـــل عدم جواز حذف الفاعل.

المسألة الثالثة رافع الفاعل:

رافـــع الفـــاعل عـــند ســـيبويه والموافقين[1] هو الفعل، وعند الكسائي[2] كونه داخلا في الوصـــف، وعند هشام[3] الإسناد، وعند خلف الكوفي[4] معنى الفاعلية. وذهب الكوفيون إلى أنه يـــرتفع بإحداثه الفعل[5]، وقد تفاوت العلماء في تناولهم لهذه المسألة، فتناولها سيبويه[6] تحت باب الفعـــل الـــلازم والمتعدي، ونائب الفاعل، وقرر أن الفعل تفرغ له واشتغل به، وارتفع، وارتفاعه كارتفاع الفاعل، ومثّل لذلك بـــ: ذَهَبَ زَيْدٌ، وجلَسَ عَمْروٌ، وضُرِبَ زيدُ، ويُضرَبُ عمْروٌ، وذكر أنـــه يرتفع في حال الفعل المتعدي، كما ارتفع في حال الفعل اللازم، ويُشْغل به الفعل كما يُشْغل بـــه فـــي حال الفعل اللازم، وبيّن أنّه مرتفع مقدّما ومؤخّرا، ومثّل لذلك بقولك: ضرب زيداً عبدُ الله، والأصل فيه التقديم، ويكون للأهمية والاعتناء.

ومـــا تقـــدّم يُبيّن أنّ المسألة واضحة ومعتدلة عند سيبويه، فلم يفصّل أو يشرح كثيرا،أما المـــبرد والفارســـي وابـــن جني فانهم قرروا أن العامل في الفاعل هو الفعل لا بإحداثه الفعل بل

---

(١) الكـــتاب، ٣٣/١، وجـــاء في ارتشاف الضرب العامل هو الرافع للفاعل على مذهب سيبويه لفظا، نحو قام زيد، أو تقديرا نحو ما قام من رجل، " كفى بالله " (النساء٤٦) ١٣٢١/٣، المقتضب ٩/١، الأصول في النحو ١/ ٧٥، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٥/١ – ٣٢٦، الخصائص ١٨٦/١، اللمع في العربية ٨٨

(٢) همع الهوامع ٢٥٣/٢

(٣) الســـابق ٢٥٤/٢، نقل عن أبي حيان نسبته إلى خلف ارتشاف الضرب ١٣٢١/٢ و كذلك شرح التصريح نسبه إلى خلف ٢٦٥/١

(٤) همع الهوامع ٢٥٤/٢ ارتشاف الضرب ١٣٢١/٣

(٥) همع الهوامع ٢٥٣/٢

(٦) الكتاب ٣٣/١-٣٤.

بإسناد الفعل إليه، سواء أكان منفيا أم مستفهما عنه، أم مستقبلا[1]، وقد وضّح المبرد والفارسي ذلك بالأمثلة، في حين قرر ابن جني ذلك مباشرة، وجاء عن المبرد[2]: "إنما وجب العمل بالفعل في نحو: "لم يضرب زيد " فالآلة التي ترفع"زيد" موجودة سواء وقع منه فعل أم لم يقع، وأنت تسأل عنه، هل سيكون فاعلا"، وقال الفارسي[3]: "اعلم أن الفاعل رفع، وصفته أن يسند إليه مقدما عليه، ومثاله: جرى الفرس،.....وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع الفاعل، لا بأنه أحدث شيئا على الحقيقة، ولهذا يرتفع في النفي، إذا قلت: لم يخرج زيد، كما يرتفع في الإيجاب، ....."، وقال ابن جني[4] ".....الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى، وأنّ الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل أسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء"، وكان تناوله لذلك في رده على من اعتقد فساد علل النحويين، والمسألة عند هؤلاء الثلاثة معتدلة أيضاً، فقد مثّلوا، وقرّروا، ولم يطيلوا في الشرح والتفصيل، أما الكسائي وهشام وخلف فقد كانت المسألة عندهم غاية في الاختصار، وكانت تقريرا مباشرا فقط[5].

باب كان:

وأعرض فيه مسألتين:

الأولى: وجوب تأخير خبر كان عنها وعن اسمها إذا كان جملة.

والثانية: تقديم خبر كان عليها وتوسطه.

- وفيما يلي تفصيل كل من المسألتين:

---

(١) المقتضب ٩/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٥/١، الخصائص ١٨٦/١

(٢) المقتضب ٩/١

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٥/١

(٤) الخصائص ١٧٤/١

(٥) همع الهوامع ٢٥٣/٢

المسألة الأولى: وجوب تأخير خبر" كان" عنها وعن اسمها إذا كان جملة:

لم ترد هذه المسألة عند سيبويه والأخفش والكسائي والمبرد، وجاءت عند ابن السراج[1] مستوفاة، فقد قرر أنه يجوز تقديم الخبر -إذا كان جملة- على كان، ويتعامل معها كما يتعامل مع الخبر المفرد، ما لم يحدث فصل بين كان ومعمولها، وقاس ذلك على الخبر المفرد، نحو: كان منطلقاً زيد، ومثّل لذلك بقوله: "أبوه منطلق كان زيد" إذا أردت كان أبوه منطلق، وجاء بمثال على منع الفصل بين "كان" وخبرها نحو: كان زيد في دار أبوه، وذلك لأن الظرف للأب، ولا علاقة لـ "كان" به، وإذا قدمت الخبر بجملته وبهيئته جاز، نحو: كان زيداً أخواك يضربان، وإذا قدمت "يضربان زيداً" جاز، وإن أضمرت ضمير الشأن جاز ذلك، وذكر مذاهب آخرين في بعض المسائل، وقال عنها: إنها غير مسموعة، حملها على القياس وأجازها، نحو: أبوه قائماً كان زيد، وذكر أمثلة تقدّم فيها المكني على الظاهر، وجوّزها بخلاف غيره؛ لأن النية التأخير، نحو كان أبوه يقوم أخوك، ولم يُجِز الفصل بين عامل، ومعموله بعامل آخر، نحو: آكلا كان زيد أبوه طعامك، إذا أردت: كان زيدٌ آكلا أبوه طعامك، ولم يجز: آكلا كان زيد طعامك، وبيّن درجة الحكم، فهو في هذه أقل قبحا منه في سابقتها، لأنّه فصل بين العامل والمعمول الفضلة (المفعول به)، وفي الأولى فصل بين العامل والمعمول العمدة (الفاعل)، والفعل والفاعل متلازمان، وبيّن أن ما جاز أن يكون خبرا جائزٌ تقدمه في القياس، وليس مسموعا عن العرب. أما الفارسي فقد اكتنف هذه المسألة عنده الغموض والاختصار، فهو لم يصرّح بوجوب تأخير الخبر إذا كان جملة، ولكن يستشف من الأمثلة التي عرضها، وذكر وجوه الإعراب فيها، والبيت الذي استأنس به، ومن هذه الأمثلة: زيد كان أبوه منطلقاً، ومن الشواهد،

([1]) الأصول في النحو ١/٨٨-٨٩، ارتشاف الضرب ٣/١١٧٢، همع الهوامع ٢/٩٠.

الحديث الشريف[1]: " كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه" وهما اللذين. والبيت المستأنس به:

مَنْ كانَ مَرعَى عَزْمِهِ و هُمُومِهِ رَوْضَ الأماني لم يزِل مهزولاً[2]

وبالـنظر فـي الأمثلة والبيت لا نجد تقديم الخبر على المبتدأ، مما يدل على أنه لا يجيز تقديمـه. وهذه المسألة شابها الاختصار. كما أن ابن جني[3] اختصرها، واكتفى بالمثال: كان زيدٌ وجهُهُ حسَنٌ.

المسألة الثانية: تقديم خبر كان عليها و توسطه:

أجـاز سيبويه ونفر من الموافقين[4] تقديم خبر كان عليها وتوسُّط خبرها، وأجاز هشام[5] توسُّـط الخبر دون أن يطابق المبتدأ، نحو: كان قائماً الزيدان، ومنعه البصريون إلا مع المطابقة فـي التثنـية والجمـع، ولم يُجِز الكسائي والفرّاء تقدّم خبر كان عليها وتوسطه[6]، ولم ترد عند الأخفش. وجاءت هذه المسألة مستوفاة وواضحة عند سيبويه، وبعض الموافقين، فقد وضّحها كل

---

[1] مالك، الموطأ، ٣٩٣/١.

[2] معجم شواهد النحو الشعرية، ديوان أبي تمام، ٦٣/٣، ورواية الديوان:

مَن كان مَرْعَى عَزْمِهِ و همومهِ رَوْضَ الأماني لمْ يزل مهزُولا

[3] المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٥/١-٤١١.

[4] الكتاب ٤٩/١-٥١،المقتضب ٨٧/٤، الأصول في النحو ٨٦/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٥/١، اللمع في العربية ٩٨

[5] ارتشاف الضرب ١١٧٨/٣

[6] جاء في ارتشاف الضرب ١١٦٨/٢ " وأجاز الكسائي: كان قائما زيد، على أنّ في " كان " ضمير الشأن، و قائمـا خبر كان، و"زيد" مرفوع بقائم، ولا يثنّى ولا يُجمع فرفعه الظاهر، و أجاز الفراء ذلك على أن يكون قائما خبر كان وزيد مرفوع بـ "كان" و"قائم" ولا يثني ولا يجمع، وأجاز الكسائي قائما كان زيد على ذلك الوجه الذي أجـازه في كان قائماً زيد، وأجاز ذلك الفراء إذا توسط، إلا أنه يثني قائماً ويجمعه وهو عند البصريين خبر كان مقدماً ١١٧٠/٣.

منهم[1] بالأمثلة على توسط خبر كان، نحو: كان عبد الله أخوك، و كان أخاك عبد الله، وما كان أخـــاك إلا زيـــد، قياسا على: ضرب زيد عمرا، وما ضرب أخاك إلا زيد، وبالشواهد، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [الجاثية: ٢٥]، و قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦، العنكبوت:٢٤، ٢٩] وقول الشاعر وقد ورد عند سيبويه:

وَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ مَا كان داءَها بِثَهلانَ إلا الخِزْيُ مِمن يَقُودُها[2]

بالنصب وقد ذكر الخيار الآخر وهو الرفع، وجاء عند المبرد الشاهد:

فقد شَهِدَت قَيْسٌ فما كان نَصرُها قُتَيبة إلا عضُّها بالأباهمِ[3]

وجاء بأمثلة على تقديم أخبارها أو أسمائها عليها، نحو: من كان أخاك، ومن كان أخوك، قياسا على ضرب أيضا، نقول من ضرب عمراً؟ و من ضرب عمرو؟ وزاد المبرد على شواهد ســـيبويه نحـــو قوله تعالى ﴿وَكان حَقّاً عَلَينا نَصرُ المؤمنين﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلـــنَّاسِ عَجَـــباً أَنْ أَوْحَيْـــنَا﴾ [يونس: ٢]، وقدّر أن أوحينا بـــ "وحينا" وبين أن التقديم والتأخير لتصرف كان، وزاد ابن السراج[4] في الأمثلة على سابقيه، إلا أنه قاس التقديم والتأخير في خبر " كـــان" على المبتدأ والخبر ما لم تفصل بينها وبين ما عملت فيه، نحو: كانت زيداً الحمى تأخذ، ولا "كـــان غلامَـــه زيـــدٌ يضـــرب"، ولا يجوز هذا إذا كان "زيد والحمى" اسمين لكان، إلا إذا أضمرت في "كان" الأمر أو القصة، وكانت هذه الجملة خبرها جاز ذلك، واستشهد بقول الشاعر:

فأصْبَحوا والنَّوى عالي معُرسِهمْ و لَيسَ كُلَّ النَّوى يُلْقَى المساكينُ[5]

---

(١) الكتاب، ١/٤٥-٥٠، المقتضب، ٤/٨٧، ٨٨، الأصول في النحو، ١/٨٦-٨٧.

(٢) معجم شواهد النحو الشعرية، ٦١٧.

(٣) معجم شواهد النحو الشعرية، ديوان الفرزدق-شرح مجيد طراد ٣٨٢ .

(٤) الأصول في النحو ١/٨٦-٨٧

(٥) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٨٦٧.

وقــدر ذلــك بــ: و ليس الخبر يلقى المساكين كل النوى، و ذكر تجويز أصحابه، نحو: غلامــه كان زيد يضرب، فينصبون الغلام بيضرب، ويقدمون، ويقرر أن كل ما جاز تقديمه من الأخــبار جاز تقديم مفعوله، وهذا استدلال منه على جواز تقدم الخبر؛ لتقدم معموله؛ لأن العامل يقــع حيث يقع المعمول، أما الفارسي وابن جني[1] فقد جاءت عندهما مختصرة، وجاء الفارسي بــنفس الشــواهد القرآنية عند المبرد وبعض الأمثلة، وعلل ذلك كما جاء المبرد بتصرف" كان" واكــتفى ابــن جني بالأمثلة، أما الكسائي والفرّاء فقد قررا المسالة فقط دون توضيح[2]، واقتصر هشام[3] على التقرير بمثال.

باب ليس وأخواتها:

ويضم خمس مسائل هي:

١- جواز تقديم خبر "ليس" عليها.

٢- "ما" العاملة عمل "ليس".

٣- إعمال "لات".

٤- "إن" العاملة عمل "ليس".

٥- إعمال "لا" عمل "ليس".

---

(١) المقتصــد فــي شــرح الإيضاح ٤٠٧/١، اللمع في العربية ٩٨، الخصائص ٢٧٤/١ ذكر مثالا على عكس التقدير .

(٢) ارتشاف الضرب ١١٦٨،١١٧٠/٣

(٣) السابق.

المسألة الأولى: جواز تقديم خبر "ليس" عليها:

لـم تـرد هذه المسألة عند سيبويه[1]، والكسائي، وأجاز ذلك الأخفش[2]، ولم يجز المبرد وابـن السـراج تقديم خبر "ليس" عليها[3]، وأجاز ذلك الفارسي وابن جني[4]إذ ذكر ابن جني في الخصـائص أن المبرد لم يجز تقديم خبر "ليس" عليها، ومثّل الفارسي[5] على جواز تقديم خبرها علـيها بنحو: منطلقا ليس زيد، واعتبره القياس، وقال: إنه مذهب المتقدمين من البصريين، وجاء بالشـاهد: ﴿أَلاَ يَـوْمَ يَأْتِـيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨]، وإذا كان "يوم" معمول الخبر، والمعمـول يقع حيث يقع العامل، جاز تقديم الخبر، وذكر مذهب المخالفين ونقضه، وذلك أن من امتـنع من تقديم خبر "ليس" جعل الظرف معمولها، وإذا كانت المعاني تعمل في الظروف، نحو: "أكـلٌ يـوم لـك ثوب" جاز ذلك في "ليس"؛ لأنها بالفعل أشبه منها في المعنى. وذكر الجرجاني (٤٧١هـ) احـتجاجه علـى جواز تقديم خبر "ليس" عليها، بأن "ليس" يتقدم خبرها على اسمها بخـلاف "مـا" فـتقول: ليس منطلقا زيد، ولا تقول: ما منطلقا زيد، وإذا كان ذلك فلا ضير أن يخالف "ليس" "ما" في جواز تقديم خبرها عليها[6].

---

(1)ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٩/١، الإنصاف ، ١٦٠/١..

(2)الفارسي المسائل الحلبيات٢٨٠.

(3) شـرح الكافية ٢٩٧/٤، الخصائص ١٨٩/١، ذكر أبو حيان أن جمهور الكوفيين و المبرد و الزجاج و ابن السراج و السيرافي و أبا علي في الحلبيات و ابن عبد الوارث والجرجاني، و السهيلي واكثر المتأخرين يذهبون إلـى انه لا يجوز، و ذهب قدماء البصريين و الفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك، و اختاره ابن عصفور، ارتشاف الضرب ١١٧١/٣

(4)المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٧/١،شرح ابن عقيل ١٥١/١، ذكر ابن عقيل أن أبا علي وابن برهان ذهبا إلى الجواز، الخصائص ١٨٩/١.

(5)المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٧/١،الفارسي –المسائل الحلبيات ٢٨١.

(6) الجرجانـي هـو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن عالم بالنحووالبلاغة. من تصانيفه: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وكتاب العوامل المائة، ودلائل الإعجاز، إنباه الرواة ١٨٨/٢.

أمـــا ابـــن جنـــي[1] فقـــد جاءت عنده غامضة، فقد ذكر مخالفة المبرد مذهب البصريين والكوفيين في ذلك، وهو يحث على ارتجال المذاهب إذا وافقت الشرع، ولم تلو بنص، ولم يعلل، ولـــم يقـــس، ولـــم يذكـــر شاهدا، أو تمثيلا، واكتفى بإجماع الفريقين، البصرة والكوفة، فهي عند الفارسي معتدلة وعند ابن جني مختصرة وغامضة.

المسألة الثانية: " ما" العاملة عمل "ليس":

ذهب سيبويه[2] والكسائي[3] والموافقون[4] إلى أن "ما" العاملة عمل "ليس" تعمل إذا تأخر خبرها على اسمها نحو:" ما زيد منطلقاً " ولم تُنْقَضْ بـــ إلا، نحو "ما زيد إلا منطلق"، فلا نقول: مـــا زيـــد إلا منطلقاً، وقد أجاز يونس (١٨٢هـــ)[5]. إعمالها في حالة النقض مطلقاً، ولا يعملها الفراء[6] إذا توافر الشرط الأول، ويجيز إعمالها في حالة النقض، نحو: ما أنت إلا راكباً، ويجيز الأخفش[7] إعمالها إذا تقدم خبرها، وكان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، نحو: ما عندك زيد، وما في الـــدار أحـــد، ومـــنع ابـــن الســـراج[8] إعمالها إذا تقدم خبرها وكان جاراً ومجروراً. أما ثعلب

---

(١) الخصائص ١/١٨٩-١٩٠.

(٢) الكتاب ١/٥٧ -١٩٠

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١١٩٨ -، ١١٩٨، الجنى الداني ٣٢٤، همع الهوامع ٢/١٨٣

(٤) المقتضب ٤/١٨٨، الأصول في النحو ١/٩٢ -٩٤، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٢٩، الخصائص ١/ ١٢٥ -١٢٦، اللمع في العربية ١٠٢

(٥) ارتشـــاف الضـــرب ٣/١٢٠٠ نقلا عن شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٣، همع الهوامع ٢/١١١ يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضبي، تتلمذ على ابي عمرو بن العلاء و حماد بن سلمة، و هو عالم بالنحو و لـــه قـــياس فـــي الـــنحو، و مذاهب انفرد بها، وتتلمذ عليه الكسائي و الفرّاء، من مصنفاته: كتاب:معاني القرآن، واللغات، و النوادر الكبير،... و غيرها مات ١٨٢ هـــ. إنباه الرواة على إنباه الرواة ٤/٧٤ – ٧٧.

(٦)ارتشاف الضرب ٣/١١٩٧ – ١١٩٩، ونقل أبو حيان للفراء مذهبا آخر يجوّز إعمالها إذا تقدم خبرها.

(٧) السابق نفس الجزء و الصفحة، وذكر أبو حيان أن الجمهور يجيزه

(٨) الأصول في النحو ١/٩٢

(٢١٩هـ)[١] فقد أجاز تقديم معمول خبر "ما" إذا كان نفياً لخبر، كأن يخبرك أحدهم قائلاً: زيد آكل طعامك، فتنفي: طعامك ما زيدٌ آكلاً، ولا يجوز ذلك إذا كان جواباً للقسم، نحو: والله ما زيدٌ بآكل طعامك، فقد عدّه بمنزلة اللام في جواب القسم، ومنع سيبويه والموافقون[٢] إعمالها في حال العطف على مجرور على الموضع، نحو: ما زيد بخارج ولا ذاهباً عمرو، لعدم تصرّفها، فيكون المعطوف مبتدأ، واهتم سيبويه[٣] بمذاهب غيره من النحويين، فذكر أنّ بعض النحويين يذهب إلى أنّها لا تعمل في المعطوف إذا جاءت "لا" عاطفة نحو: ما زيد منطلقاً ولا أخوه، وذلك لعدم التمكن من تكرار "ما" و "ليس" مع "لا"، وأجاب بإمكان الإخبار عنها بخبر واحد، نحو: ما زيد ولا أخوه منطلقين، وقد بيّن سيبويه والموافقون[٤] كل لغة في هذه المسألة، وكيف تستعملها، واعتلوا لذلك، فالحجازيون يشبهونها بـ "ليس"؛ وذلك أنهما نافيتان للحال فيعملونها عملها، والتميميون يشبهونها بـ (هل، وأمّا)، إذ هي أحرف غير مختصة، وقد اعتل سيبويه[٥] والمبرد[٦] وابن السراج[٧] بأنّها ليست فعلاً، ولا يضمر فيها كـ (ليس)، وقد وضّح المبرد[٨] وابن السراج[٩] أنّ من لم يعملها عاملها كحرف، والحرف غير متصرف، فلا يتصرف في التقديم والتأخير، كما أن المبرد[١٠] علّل إهمالهم لها أنها دخلت على مبتدأ، عمل في خبره، كعمل

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٠ .

(٢) الكتاب ١/٦٨، المبرد – المقتضب ٤/١٨٨، ابن السراج، الأصول في النحو ١/٩٢.

(٣) الكتاب ١/٦٥.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٥٧، المبرد – المقتضب ٤/١٨٨، ابن السراج الأصول فى النحو ٩٢١-٩٣، الفارسي المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٢٩، ابن جني – الخصائص ١ / ١٢٦.

(٥) الكتاب ١/٥٧.

(٦) المقتضب ٤/١٩٠.

(٧) الأصول في النحو ١/٩٣.

(٨) المقتضب ٤/٨٩ ١-١٩٠.

(٩) الأصول في النحو ١/٩٣.

(١٠) المقتضب ٤/١٨٩.

الفعل في فاعله، وذلك قولك: ما زيدٌ قائم، بمنزلة قولك: ما قام زيد، فلا تعمل؛ لأنها دخلت على كلام يعمل فيه عامله، ولا يدخل عامل على عامل، في حين رأى ابن السراج[1] أنهم يعاملونها كمبتدأ وخبر دخل عليه حرف غير عامل، ولم يذكر هذه العلل الفارسي، وبيّن سيبويه وابن جني أنّ الحجازية[2] أكثر استعمالاً وبها نزل القرآن. والتميمية أقيس ويفزع إليها إذا انتفى شرطا الإعمال. واستشهد سيبويه على إعمالها بقوله تعالى: "ما هذا بشراً" [يوسف، ٣١]، وذكر أن بني تميم لا يعملونها، إلا من درى كيف هي في المصحف، وهل ينقل صاحب اللغة لغته وفق المصحف؟، أو هذا تحكم النحويين: ألم ترد قراءة (ما هذا بشرٌ)[3] وفق لغة التميميين؟ ولماذا عد سيبويه نفسه قول الفرزدق[4]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[5]

نادرة، ولأنه تميمي أعملها. ظناً منه أن الحجازيين يعملونها في حال تقديم الخبر، وأضاف المبرد[6] شاهداً آخر: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وجاءت نفس الشواهد عند الفارسي[7]. ولم يعلل الأخفش[8] تجويزه الإعمال مع تقدّم (الخبر) الجار والمجرور، في حين علله ابن السراج بأن المجرور كالمنصوب. وكان التمثيل والتعليل عند الأخفش[9] والكسائي[10] والفرّاء

---

(1) الأصول في النحو: نفس الجزء والصفحة.

(2) الكتاب ٦٩/١، الخصائص ١٢٦/١.

(3) قراءة ابن مسعود، معجم القراءات القرآنية ١٦٧/٣.

(4) الفرزدق ٢٠-١١٤هـ، هو همام بن غالب تميمي من شعراء صدر الإسلام، له ديوان شعر، ومجموعة النقائض مع جرير، الشعر والشعراء، ٣٤٥-٣٥٣.

(5) معجم شواهد النحو الشعرية، ٩٠٢، ديوان الفرزدق، ٢٠٥.

(6) المقتضب، ١٨٨/٤.

(7) المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٢٩/١.

(8) ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣.

(9) الأصول في النحو ٩٤/١، ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣.

(10) ارتشاف الضرب، ١١٩٨/٣.

وثعلب[1] محدوداً أو معدوماً، فقد علّل ثعلب منع جواز تقديم الخبر إذا كان جواباً لقسم ومثّل لذلك، ومثّل لجواز تقديمه إذا كان نفياً لخبر، ولم يعلّل ذلك. وقاس سيبويه[2] والمبرّد[3] إعمالها على (إنّ) إذا تقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: "إن أخوك عبدّالله، وأنت تريد: "إن عبدّالله أخوك"، لأنّها غير متصرّفة كالفعل، وكذلك "ما" غير متصرفة، فلا يتقدم خبرها على اسمها، ويعيده المبرد[4] في نحو: ما منطلق زيد، إلى مبتدأ وخبر مقدم على نية التأخير، وفي حال انتقض بـ (إلا) فإنه يعود إلى الإيجاب مع (ما)، ويبقى منفياً مع "ليس"، وعلّله سيبويه[5] بعدم قوة "ما" في قلب المعنى، وإذا تقدّم الخبر، وكان من سببه كان فيه إضمار، فإن سيبويه[6] لا يجوّز إعمالها؛ لأنها ليست متصرفة كـ (ليس وكان) المتصرفتين، ومن ثم لا يتصرف خبرها في التقديم والتأخير.

وأضاف أمثلة يكون فيها الإضمار أجود من الإظهار، نحو: ما زيد منطلقاً أبوه، أجود من: ما زيدٌ منطلقاً أبو عمر، وجاء بشواهد[7] على تكرار الرابط، نحو قول الشاعر[8]:

إِذَا الْوَحْشُ ضَمّ الْوَحْشَ فِي ظُلِلاتِها سَواقِطُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا

وقول آخر[9]:

---

(1) ارتشاف الضرب، ٣/١٢٠٠، الإنصاف ١/١٧٢.

(2) الكتاب ١/٥٩.

(3) المقتضب ٤/١٩٠.

(4) السابق، ٤/١٨٨.

(5) الكتاب ١/٥٩.

(6) السابق ٨/٩٢.

(7) السابق ١/٦٢-٦٣.

(8) معجم شواهد النحو الشعرية، ١١٠٣، ديوان النابغة الجعدي، ٨٩.

(9) معجم شواهد النحو الشعرية، ١١/٦٥.

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

وقول الآخر[1]:

لعمرك ما معن بتبارك حقه ولا منسيء معن ولا متيسر

وخالف المبرد[2] سيبويه[3] في جواز العطف عليها مقدماً الخبر إذا كان من سببه، أو الابتداء، فلك أن تقول: "ما زيد منطلقاً أبوه ولا خارجاً أبوه، أو ما زيد قائماً ولا خارج أبوه، وقد قدّر فيه التقديم، وجاء بأمثلة أخرى. وأضاف ابن السراج عدم جواز العطف عليها، إذا اقترن الخبر بـ (الباء) مقدماً نحو: ما زيد بقائم ولا بخارج أخوه، وعلل ذلك بعدم جواز إعمال "ما" إذا تقدم الخبر.

لم يتحدث سيبويه والمبرد عن إعمال "ما" في حال العطف عليها بـ "بل ولكن"، وهذا ما جاء عند ابن السراج[4] والفارسي[5]، أنه إذا عطفت بـ (بل ولكن)، نحو: ما زيد قائماً بل قاعد، ولشبه ما بـ "ليس" في النفي أعملت عملها، ولكن إذا عطفت بـ (بل) كان ما بعده مثبتاً فحقه الرفع. وأضاف الفارسي[6]، "ولكن" إذا عطفت بها فلا بد من الرفع، نحو: ما زيدٌ قائماً لكن قاعد.

واهتم ابن السراج[7] بذكر مذاهب غيره، فذكر تجويز الكوفيين تقديم معمول خبر "ما" عليها، نحو: طعامك ما زيد آكل أبوه، وردّه بأن "ما" حرف غير متصرف فلا يتقدم خبرها عليها، وفي تقديم معمول الخبر دليل على تقديم الخبر، ومثّل لدخول "من" على اسم "ما"،

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، ١١٦٥، الفرزدق، ديوانه ٢٧٠.
(2) المقتضب ١٨٩/٤
(3) سابق ٦٠/١
(4) الأصول في النحو ٩٣/١.
(5) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٢٩/١.
(6) السابق، ٤٢٩/١.
(7) الأصول في النحو، ٩٤/١.

واستشهد لذلك، وبيّن أن ذلك للدلالة على النفي للجنس، نحو: ما من أحد في الدار، وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف، ٥٩، هود ٥٠]. وذكر تجويز الأخفش، نحو: ما ذاهباً أخوك، وما ذاهباً إلا جاريتك، على تقدير حذف أحد، وردّه بأن "أحد" لا تحذف إلا ومعها كلام، نحو: ما منهما مات حتى رأيته يعمل كذا وكذا، وأعرب "مات" على أنه خبر في لغة أهل الحجاز، وجاء بأمثلة على وجوب رفع الخبر، نحو: ما طعامك زيد آكل، وما فيك زيد راغب، وعلل ذلك بتقدم معمول الخبر، وبأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وأمثلة على إجازة بعض النحويين إدخال الباء في نحو هذه الأمثلة، وإذا لم تدخل وجب رفع الخبر، وأضاف الفارسي[1] أمثلة لا تجوز في الكلام، نحو: ما طعامك زيدٌ بآكل، وليس طعامك زيدٌ بآكل، وليس طعامك زيد أكلاً، وعلل ذلك بعدم جواز الفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي، واعتل لـ (ليس) ولم يبين ذلك في "ما"، وذكر أمثلة جائزة نحو: ما زيدٌ بآكل طعامك، وما زيدٌ طعامك بآكل.

المسألة الثالثة: إعمال "لات":

ذكر سيبويه[2] وابن السراج[3] وذكر ابن هشام[4] مذهب الفارسي في (لات) أنها تعمل عمل ليس، ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويكون المحذوف غالباً اسمها، وذهب سيبويه وابن السراج إلى أنها تعمل مع الحين[5] خاصة، وذكر ابن هشام [6] أن الفارسي يذهب إلى أنها تعمل

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٣٤/١.

(2) الكتاب ٥٧/١، همع الهوامع ١٢٢/٢، معاني القرآن ٣٩٧/٢.

(3) الأصول في النحو ٩٥/١.

(4) مغني اللبيب ٣٣٥.

(5) الكتاب ٥٧/١، الأصول في النحو ٩٥/١.

(6) مغني اللبيب ٣٣٥، ذهب الفارسي إلى أنها مهملة، لا اسم لها ولا خبر إذا وقعت "لات" قبل (هنّا) كقول الشاعر:

حنت نوار ولاتَ هنّا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت

الجنى الداني ٤٨٩، ارتشاف الضرب ١٢١/٣.

مـــع (الحين)، أو ما يرادفها من أسماء الزمان، وذكر الفراء[1] أنّ من العرب من يجربها أسماء الـــزمان، وذهب الأخفش[2] إلى أنها لا تعمل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فهو مبتدأ حذف خبره، وإذا كـــان منصـــوباً قُدّر له فعل نحو (أرى)، فيكون تقديره في مثل قولـــه تعالى: ﴿ولاتَ حين مناص﴾ "ولاتَ أرى حين مناص" ويرى عمله في "الحين" خاصة.

ولم ترد هذه المسألة عند المبرد وابن جني، وقد أفاض سيبويه[3] في تناوله لهذه المسألة، فقـــد بيّـــن أنها تشبه "ليس" في لغة أهل الحجاز، وذلك مع "الحين" خاصة فتعمل، وإلا فلا تعمل، وبيّـــن أن "الحيـــن" مفعول به[4] وفرّق بينها وبين "ليس"، أنها لا تتصرف تصرف "ليس"، وعلل ذلك بأن "ليس" تستعمل في المخاطبة والإضمار عن غائب، نحو: لستَ، ولستِ، وليسوا، وكذلك يخـــبر بها عن المبتدأ، فتقول: عبدالله ليس منطلقاً، ولا يحصل هذا في (لات)، فلا تقول: عبدالله (لات) مـــنطلقاً، ولا قومـــك لاتوا منطلقين، وقاسها على "ليس ولا يكون" في الاستثناء، بأنها لا تكـــون إلا مضـــمراً فيها، ولات "يضمر فيها الحين- حسب قوله – كذلك قاسها على (لدن) "لا ينصـــب بها إلا مع (غدوة) وقاسها على "التاء" لا تجر في قسم ولا غيره إلا لفظ (الله) في نحو: تالله لأفعلنّ، واستشهد بقول الشاعر:

---

(1) معاني القرآن ٣٩٧/٢، وذكر في مغني اللبيب ٣٣٥، والجني الداني ٤٩٠، وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣ أن مذهب الفراء في لات، أنها حرف جر.

(2) اللـــباب فـــي علل البناء والإعراب ١٧٨/١، مغني اللبيب ٣٣٥، شرح ابن عقيل ١٧١/١، الجنى الداني في ٤٤٨ (وذكـــر الأخفـــش مذهباً آخر وهو أنها تعمل عمل إن)، وهي عنده (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، وحيـــن مـــناص اسمها والخبر محذوف أي: لهم.ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، همع الهوامع ١٢٤/٢، وذكر أنه يمكن تقديره خبر محذوف المبتدأ ١٢٣/٢.

(3) مصدر سابق، نفس الجزء والصفحة.

(4) ذكـــر السيرافي أن الحين مشبه بالمفعول به، لأن خبر (ليس) يُنْصَب تشبيهاً بالمفعول به، هامش الكتاب ١/ ٥٧.

مِنْ فَرِّ عَنْ نِيرَانِها فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخ[1]

وشـــرح ذلك بأن "لا" تعمل عمل "ليس"، وهي هنا في حال الرفع كـــ (لات) حيث حُذِفَ خـــبرها، وجـــاء بقـــراءة على الرفع قوله تعالى: "ولاتُ حينُ مَنَاص"، وبيّن حكمها بأنّها قليلة، فالغالب نصب "الحين" معها، وابن السراج[2] نقل حرفياً عن سيبويه، وتابعه في كثير مما جاء به مـــن أحكام، وتمثيل، واستشهاد، وتعليل، إلا أنّه أغفل قياس سيبويه لـــ (لات) على (لدن غدوة) فـــي حـــال كونهـــا لا تنصـــب إلا معها، واغفل قياسها على التاء، بحكم أنها لا تجر في قسم أو خلافـــه، إلا لفـــظ "الله"، وزاد عليه أنّه إذا قصد الإضمار في (لات) كما يُضْمَر في الأفعال، فلا يجـــوز؛ لأنّها حرف، والحروف لا يُضْمَر فيها، وإن كان يريد أنه حذف الاسم بعدها، وأضمره المتكلم كما فعل في قوله في (ما) "ما منهما مات" أراد أحداً، فحذف وهو يريده فلا مانع[3].

كذلـــك ذكر رأي الأخفش الأوسط "أنها لا تعمل في القياس شيئاً"[4]، ومن الذين أعملوها الفارســـي[5]، وبهـــذا خـــالف سابقيه ممن أعملها، بأنها تعمل في (الحين)، ومرادفها من أسماء الزمان، محتجاً بقول الشاعر:

حَنَّتْ نُوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ[6]

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، ٤٧٧.

(2) الأصول في النحو ١/٩٥-٩٧.

(3) السابق ١/٩٧.

(4) السابق ١/٩٧.

(5) ارتشـــاف الضـــرب ٣/١٢١٠، ذكر أبو حيان أن هذا مذهب الفارسي وغيره، وذكر المرادي أن الفارسي يعدهـــا مهملة، لا اسم لها ولا خبر مع هنّا في المذكور، و "هنّا" في موضع نصب على الظرفية، لأنه إشارة إلى مكان، وحنت مع "أن" مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: ولا هنالك حنين "الجنى الداني ٤٨٩، قراءة أبي السمال، معجم القراءات القرآنية ٥/٢٥٥.

(6) معجم شواهد النحو الشعرية، ٤٠٦.

وقول الآخر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ[1]

فقــد اعــتمد السماع فقط، ولم يهتم بمذاهب من سبقه، وقياساتهم وعللهم، أو ذكر اللغات والفراء[2] ذكر إعمال بعض العرب لها عمل الجر وذكر شاهداً على ذلك:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[3]

قال: "والكلام أن ينصب بها "معللا ذلك أنها في معنى ليس وذكر شاهداً:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينًا وَأَضْحَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا[4]

ولــم يعلل الأخفش عدم جواز إعمالها في مذهبه[5]، بل اعتمد التقدير سواء أعملها كفعل أو كـــ (أنَّ) ونفــى بها الجنس، وأعمل الفراء والأخفش مذهب غيرهما فيها، إلا في أنها تلازم الحين.

المسألة الرابعة:"إن" العاملة عمل "ليس":

"إن" حــرف نفــي، وهي من أخوات "ليس" وفي معناها وحملها أهل العالية على "ما" في العمل حيث تعمل بترتيب وعدم نقض، وقيل لا تأتي إلا مع "إلا"[6].

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٥٢٨.

(٢) معاني القرآن، ٣٩٧/٢.

(٣) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣٩.

(٤) السابق، ٢٩٣٨

(٥) علــل ذلك أبو حيّان، وهو أنه لم يُحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها، فلــو حذف اسم "لاتَ" لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحتفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضيع، همع الهوامع، ١٢٣/٢.

(٦) الهمع ١١٦/٢.

يذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنّ "إنْ " في معنى "ما"، وسيبويه والفرّاء وابن جني لا يعملونها[1]، ويذهب المبرد ونفر من العلماء إلى إعمالها[2]. قال المبرد[3]: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس)، كما فعل ذلك في "ما"، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينهما وبين "ما" في المعنى، وذلك قوله عز وجل: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]. وقال: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ [الكهف: ٥].

كانت المسألة عند سيبويه والمبرد وابن جني معتدلة، فقد ذكر سيبويه والمبرد أنها في معنى "ما"، وذكر سيبويه سماعه لرجل من أهل العالية، نحو: "إنْ زيدٌ لذاهب" وقال: إنْ هذه مطابقة لما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنَّ عِندنا ذِكْراً مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات ١٦٨/١٦٧]، وقال عنها: إنها محذوفة، وجاء بشاهد عليها، وهو قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] وأوّله بـ (ما الكافرون إلا في غرور).

وورد عن الفرّاء عدم إعمالها فقط. وزاد المبرد على سيبويه الشاهد وهو قوله تعالى: ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٥]، وذكر مذهب سيبويه فيها وتعليله لذلك[4]، أما الكسائي فذكر سماعاً عن العرب. قال السيوطي: (وسمع الكسائي أعرابياً يقول: إنّا قائماً، فأنكرها، وظن أنّها

---

(١) الكتاب ١٥٢/٣، ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣، المحتسب ٢٧٠/١.

(٢) المقتضب ٣٦٢/٢، قال أبو حيان "إن" النافية أجاز إعمالها إعمال "ما" الحجازية الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي، وابن جني، ومنع ذلك الفرّاء، وأكثر البصريين، واختلفوا على سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي أنّ سيبويه أجاز إعمالها، وأنّ المبرد منع من ذلك، ونقل النحاس عكس هذا، قال: سيبويه والفراء يرفعان، والكسائي ينصب، وهو مذهب أبي العباس، ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣.

(٣) المقتضب ٣٦٢/٢.

(٤) الهمع، ١١٦/٢.

(إنّ) المشـــددة، وقعـــت على قائم، قال فاستثبته، فإذا هو يريد إنْ أنا قائماً، فترك الهمزة، وأدغم على حد ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨][١].

فهـــي عنده مختصرة، وكذلك عند ابن السرّاج فقد ذكر أنها في معنى "ما"، وجاء بشاهد عليها، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١][٢].

أمـــا ابن جني فقد عقّب على قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّـــهِ عِـــبَاداً﴾ [الأعـــراف، ١٩٤] مقـــدراً "إن"، بمـــنزلة "مـــا"، ومـــؤولاً الآيـــة: بـــــ (وما الذيـــن تدعـــون مـــن دون الله عـــباداً أمثالكم) وقال: إنَّ (إنْ) أُعْمِلت إعمال (ما) وذكر أن ذلك ضـــعيف، لأن (إنْ) هـــذه لـــم تخـــتص بنفي الحاضر اختصاص "ما"؛ لتجري مجرى ليس في العمل.." [٣].

المسألة الخامسة: إعمال "لا" عمل "ليس":

يذهـــب ســـيبويه[٤] والمـــبرد[٥] وابن جني كما نقل ابن هشام[٦] إلى أنَّ "لا" تعمل عمل "لـــيس"، ويذهب سيبويه[٧] والمبرد[٨] إلى إعمالها في النكرة فقط، وذكر ابن هشام[٩] أنَّ ابن جني يعملهـــا فـــي النكرة والمعرفة، وأنّ الزجاج[١٠] يعملها في الاسم دون الخبر، وذكر أبو حيان أن

---

(١) الهمع، ١١٦/٢.

(٢) الأصول في النحو، ٩٥/١.

(٣) المحتسب ٢٧٠/١.

(٤) الكتاب ٥٨/١، ٢٩٦/٢، ٣٠٠.

(٥) المقتضب ٣٨٢/٤.

(٦) مغني اللبيب ٣١٥، الجنى الداني ٢٠٣، ارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣، همع الهوامع ١٢٠/٢.

(٧) الكتاب، ٥٨/١.

(٨) المقتضب، ٣٨٢/٤.

(٩) مغني اللبيب ٣١٥، وينظر الجنى الداني ٢٩٣، ارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣، همع الهوامع ١٢٠/٢.

(١٠) همع الهوامع ١١٩/٢، ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

الأخفش[1] والفارسي[2] لا يعملانها، ولم يرد نص عن الفرّاء وابن السراج بإعمالها أو عدمه، وجاءت هذه المسالة مختصرة عند جميعهم.

فقد جاء عن سيبويه والمبرد الشاهد[3]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

وذهبا إلى أنها تجري مجرى "لا" النافية للجنس من حيث إنّها لا تعمل إلا في نكرة، ولا يفصل بينها وبين اسمها، وذلك ليفرق بين "لا" الناصبة، النافية للجنس، و "لا" الرافعة العاملة عمل ليس، وقررها الزجاج[4] مباشرة، معللاً ذلك بعدم ورود نص يأتي فيه خبرها. كذلك الأخفش[5] فقد نقل عنه أنّه لا يعملها فقط، وأنّ ما جاء عن سيبويه في إعمالها كما في المثال: لا أحدٌ أفضلَ منك، هو قياس منه، وله الحق في مخالفته، ورد عن الفارسي[6] مثال: لا زيدٌ عندك، وحكم عليه بالقبح حتى تكرر لا، فتقول: ولا عمرو، ولم يأت عن ابن جني شاهد أو تعليل، فقط تقرير، ونقل صاحب مغني اللبيب أن قول الشاعر جاء على ظاهر قوله:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[7]

وهذا يعني أنه يحتمل تأويلاً آخر.

ويتبين مما سبق أن هذه المسألة مختصرة، اقتصرت على مثال وشاهد وتعليل عند بعضهم كسيبويه والمبرد، وتقرير عند الأخفش وابن جني، ومثال وحكم عند الفارسي.

---

(1) ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، ذكر أبو حيان أن المبرد يذهب إلى أنها لا تعمل عمل (ليس).

(2) المقتصد في شرح الإيضاح ٨١٨/٢.

(3) معجم شواهد النحو الشعرية، ٤٧٧.

(4) همع الهوامع ١١٩/٢، ارتشاف الضرب٣/ ١٢٠٨

(5) ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

(6) المقتصد في شرح الإيضاح ٨١٨/٢

(7) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣١٧١، ديوان النابغة الجعدي، ١٨٦.

باب المنصوبات:

ويتضمن:

١. الحال.

٢. التمييز.

٣. الاستثناء.

١ – الحـــــــال:

المسألة الأولى: الحال نكرة:

الحـــال مبيـــنة للإبهام في الهيئة، ويغلب عليها الاشتقاق، وتعريف صاحبها، لذلك لزمها التنكـــير؛ لـــيفرق بينها وبين النعت، وهي ملازمة للفضلية، فخصت بالتنكير استخفافاً[١]، وانقسم الـــنحويون حـــول تنكير الحال إلى ثلاثة مذاهب، فذهب سيبويه والموافقون[٢] إلى وجوب مجيء الحال نكرة.

وأجـــاز يونـــس والـــبغداديون مجيئها معرفة نحو: جاء زيدٌ الراكب، واشترط الكوفيون جـــواز مجيـــئها معـــرفة، إذا تضمنت معنى الشرط، نحو: عبدالله المحسن أفضل منه المسيء، وتأويله: عبدالله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء[٣].

ومثّل كل من سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي لمجيء الحال نكرة، واعتلوا لذلك، وقرروا مجيئها نكرة مباشرة: فقد جاء عن سيبويه: "ألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعـــرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٤٣.

(٢) الكـــتاب ٢/١١٣-١١٤، الفراء – معاني القرآن ٢/٢٦٠، الأخفش – معاني القرآن، ١/١٧-١٨، المقتضب ٤/١٥، الأصول في النحو ١/٢١٤، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٧٥، اللمع في العربية ١٣٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٢، همع الهوامع ٤/١٨، شرح ابن عقيل ١/٣٣٨.

من اسمها"[1] "ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً، كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة"[2]، وجاء عن المبرد وابن السراج "ولا تكون الحال إلا نكرة"[3] وقال الفارسي: "إنّ الحال يبيّن الإبهام في الهيئة كما بين المفسر الجنس، فلذلك كان الحال نكرة"[4]، وبينوا ما يأتي من الحال في ظاهرة معرفة، وتأولوه بالنكرة، فقد تأوّله سيبويه[5] اعتراكاً، وانقضاضاً، وتأوله الأخفش والمبرد والفارسي: تعترك، تنقض، تجتهد، في نحو:

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[6]

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا ... تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا[7]

وطلبته جهدك.

وهي عندهم ليست أحوالاً حقيقية، بل الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة[8]، وقدّرها الفارسي أفعالاً، وغيره قدرها أسماء مشتقة من هذه الأسماء، وقد قاس كل من سيبويه والفارسي

---

(1) الكتاب: ١١٣/٢ – ١١٤.

(2) السابق: ١٣/٢-١١٤.

(3) المقتضب ١٥٠/٤، الأصول في النحو ٢١٤/١.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٥/١.

(5) سابق ٣٧٢/١.

(6) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٢٥٩، ديوان لبيد بن ربيعة ٨٦، ورواية معجم شواهد النحو الشعرية:
فأوْرَدَها العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا ... ولَمْ يُشْفِقْ على نغص الدِّخال
الدخال: في الورد: أن يُدخل بعيراً قد شرب بين بعيدين ناهلين. يقال: سقى إبله دخلاً، المعجم الوسيط ٢٧٥/١، نَغَصَ فلاناً: منعه نصيب من الماء، المعجم الوسيط ٩٣٦/٢، العراك: ازدحام الإبل على الماء، المعجم الوسيط ٥٩٧/٢.

(7) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢١٧٤، ديوان الشماخ ٢٩٠. قضهم بقضيضهم: جميعهم ينقض أخرهم على أولهم، يندفع، أو جميعهم الكبار منهم والصغار: لم تخلف منهم أحد، لأن القض الحصى الكبار، والقضيض الحصى الصغار، المعجم الوسيط، ٧٤٢/٢، السِّبال: جمع سبلة، مقدّم اللحية، المعجم الوسيط، ٤١٥/١.

(8) ارتشاف الضرب ٥٦٣/٣ "وذهب ابن طاهر وابن خروف وجماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، فتنصبه على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها، ومن معانيها، وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه، فيكون التقدير معترِكة "وارى أن هذا ما يذهب إليه سيبويه فقد جاء عنه في تأويل قضها بقضيضها: "كأنه قال: انقضاضهم، أي انقضاضاً، ومررت بهم قضهم بقضيضهم، كأنه يقول: انقض أخرهم على أولهم، وكذلك وحده إنما هو من معنى التفرد (الكتاب، ٣٧٥/١)، لكن المبرد ذكر أن هذه المصادر تدل على الحال وليست أحوالاً، ولكن تدل على مواضعها، وتأويلها، معترِكه أرسلها وفعله مجتهداً..."، المقتضب، ٢٧٣/٣-٢٧٤، وجاء التأويل بالعامل صريحاً عند الفارسي: طلبته تجتهد، تعترك. المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٦/١-٦٧٧.

الحـــال[1] في التنكير على التمييز، ولكنه كان عند الفارسي أوضح ومباشراً، فقد قال سيبويه: في المـــثال الذي عد فيه "هذا أول فارس مقبلاً، إن أول فارس. صار بمنزلة المعرفة فوجب وصفه بالمعرفة"، وهو يريد أن يبين أن "مقبلاً" حال وليس صفة، وإذا وصفه بالنكرة وجب له أن يزعم أن "درهماً " في قولك "عشرون درهماً" معرفة، وقد طوّر الفارسي هذا ووضحه فقد جاء عنه أن الحـــال جـــيء به؛ ليبين الإبهام الذي في المجيء، إذا قلت: جاء زيد ماشياً، كذلك جاء المفسر؛ ليبيـــن الجنس في نحو قولك: امتلأ الإناء ماءً، ما الذي امتلأ منه الإناء؟ لذلك كانت الحال نكرة قياســـاً علـــى التميـــيز، وقـــد أفاض[2] بذكر الروايات عن العرب يرويها أصحابه، نحو: يونس وعيســـى وأبو عمرو بن العلاء، ورؤية يروون عن العرب، وقد يوجه هذا الرأي، فقد نقل عن يونـــس قـــول العرب: مررت بماءٍ قعدة رجل، بالنصب، وقد رأى أن الجر هو الوجه، كذلك نقل لغـــات القـــبائل: فالحجازيون[3] يقولون: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة، ونقل تـــأويل الخلـــيل لذلـــك، بأنـــه مررت به وحده، ومررت بهم ثلاثتهم، بأنه منصوب على الحال وتأويلـــه: مـــررت بهـــؤلاء فقط، لم أجاوزهم، ومررت به وحده لم أجاوزه، أي غير مجاوزه، وأشـــار ســـيبويه إلـــى أنّ هذا تمثيل ولا يتكلم به، وبيّن أن التميميين يجرون نحو: مررت بهم ثلاثـــتهم، علـــى التوكـــيد، بمعـــنى كلهم، ونقل خلافاً بين الخليل ويونس[4]، في نحو: مررت به المســـكين: فالخلـــيل يعـــدُّ المسكين بدلاً، ويونس يعدُّه حالاً، على نحو: مررت به مسكيناً، وعند الخلـــيل تستطيع أن تجعله مرفوعاً على القطع، فمررت به المسكين: المسكين هو، وتستطيع أن تنصبه على الاختصاص، فتقول: مررت به المسكين. وجاء بشاهد على ذلك:

---

(1) الكتاب، ١١٢/٢، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٥/٨١.

(2) الكتاب، ١١٢/٢ -١١٣.

(3) السابق، ٣٧٣/١ – ٣٧٥.

(٤) السابق، ٣٧٣/١ – ٣٧٥.

بِنا تَميمًا يُكْشَفُ الضَّبابُ[1].

أو تستطيع أن ترفعه كما في الاشتغال: مررت به المسكينُ: المسكين مررت به، على قولك: لقيته عبداله، إذا أردت عبداله لقيته. وبين أن هذا في الشعر كثير. وخالف سيبويه يونس بأنه لا يجوز أن يجعله معرفاً ويجعله حالاً. يبين هذا أن سيبويه استوفى المسألة ممثلاً ومستشهداً بأقوال العرب وأشعارهم وروايات العلماء ومذاهبهم، والردّ على بعضهم.

في حين صرّح سيبويه[2] بأنّ هذه المصادر التي دخلتها الألف واللام على نية التنكير، قاس الأخفش[3] ذلك على "مثلك"، و"غيرك"، فإذا قلت: مررت بزيد مثلك، فـ (مثلك) بدل، وليس صفة، لأن (مثل) و(غير) مغرقتان في التنكير، وقد جاء عنه في ذلك: "وإنما يكون هذا وصفاً للمعرفة التي تجوز في معنى النكرة"[4]، ونقل الأخفش قول العرب: هم الجماءّ الغفيرّ، وجاء هذا عند سيبويه، وجاء بأمثلة وشواهد على البدل؛ ليميز بينه وبين الصفة؛ وكذلك ماز سيبويه وابن السرّاج بين الصفة والحال[5]، واستدل سيبويه على أنّ الحال لا تأتي معرفة بعدم مجيء العلم حالاً، قال[6]: "ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدّالله، إذا كان عبداله اسمه الذي يُعرّف به، وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه"[7] واستدل الفارسي[8] على أن العامل المضمر هو الحال، وليست

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣٢٦١.

(2) السابق ٣٧٢/١.

(3) معاني القرآن، ١٧/١-١٨.

(4) السابق، ١٧/١-١٨.

(5) الكتاب ١١٢/٢ – ١١٣، الأصول في النحو ٢١٢/١.

(6) الكتاب، ١١٢/٢-١١٣.

(7) السابق،١١٤/٢.

(8) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٩/١.

المصـــادر، لأن المضمر لا يقع حالاً؛ لانتفاء دلالة لفظ الفعل فيه، فلا تقول: مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح.

يبيـــن مـــا تقدم أن المسألة جاءت معتدلة عند الأخفش والمبرد والفارسي، فنقل الأخفش قـــولاً للعـــرب، وماز بين الصفة والبدل؛ ليحتج لمجيء الحال نكرة، وجاء بأمثلة يبيّن الفرق بين الصـــفة والـــبدل، وبيّن الفارسي وظيفة الحال في تبيين إبهام الهيئة، وبيّن هو والمبرد أنّ العامل المضـــمر هـــو الحال، وليس المصدر في الأحوال التي جاءت في الظاهر معرفة نحو: العراك، طلبـــته جهـــدك، واســـتدل الفارسي على ذلك بعدم مجيء الضمير حالاً؛ لأنه لا يتضمن حروف الفعـــل، ومـــثّل كل منهم لمجيء الحال نكرة. واكتفى ابن جني[1] بتعريف الحال، والتقدير بأنها نكرة.

وجـــاءت هذه المسألة مختصرة عند يونس والفرّاء وثعلب وابن السراج، فاكتفى يونس[2] والـــبغداديون والكوفـــيون بالتمثيل. وأعرب يونس وهشام[3]: "وحده" في نحو: مررت به وحده، منصـــوباً على الظرف، وذلك للسماع: جلسا على وحديهما. وذلك بحذف الجار، وانتصابه على الظرفية، وجعل سماعه دليلاً قوياً على ظرفيته، فجعله خبراً لا حالاً، وقدّره: زيد موضع التفرد، ولا يجـــوز: زيـــد جالســـاً، وبيـــن الفرّاء[4] الإعراب، وقرر أن الحال نكرة، نقل ثعلب[5] سماعاً للكســـائي: هـــذا زيـــدٌ إياه بعينه، ونقل تلحين قراءة، "هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"[6]، حيث جعل

---

(1) اللمع في العربية ١٣٤.

(2) ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣ – ١٥٦٣، همع الهوامع ١٨/٤.

(3) همع الهوامع، ٢٠/٤.

(4) معاني القرآن،

(5) مجالس ثعلب ٤٣/١، ١٤٦.

(6) قراءة الحسن، وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مراد، البحر المحيط ٢٤٦/٥.

(أظهـر) حـالاً، واحـتج بآيـة وأعرب الحال فيها، وأعرب العراك[1] مفعولاً ثانياً لأوردها في أوردهـا العـراك، فالعـراك مفعول ثان، وهو عند الكوفيين مفعول ثانٍ إذا ضمن أرسلها ضمن معنى أوردها، وقرر ابن السراج[2] مباشرة، وعلّل ذلك بأنّ الحال تأتي زيادة في الخبر والفائدة، وفرّق بينها وبين الصفة، بأن الصفة تتبع الموصوف.

المسألة الثانية: تقديم الحال على عاملها: إذا كان فعلاً متصرفاً أو جاراً ومجروراً:

إذا كـان العامل متصرفاً فإنه يتصرف في التقديم والتأخير، وإذا كان غير متصرف فإنه لا يتصـرف في التقديم والتأخير، هذا ما يحتج به النحويون في منع وتجويز تقديم الحال[3] على عاملهـا، فيذهب سيبويه والموافقون[4] إلى جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، ويمـنعون ذلك إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ويجيز الأخفش والفرّاء تقديمها على العامل إذا كـان جاراً أو مجروراً، نحو: فداءً لك، فـ (فداءً) منصوب على الحال، والعامل فيها "لك" وهو نظـير "قائماً في الدار زيد"[5] قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، يجـوز أن تنصب المطويات على الحال أو على القطع، كذلك ويمنع الجرمي[6] تقدّم الحال

---

(1) ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٤.

(2) الأصول في النحو ١/٢١٤.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل ٢/٢٥٨-٢٦٢.

(4) الكتاب ٢/١٢٣-١٢٤، المقتضب ٤/١٦٨، ١٧٠، الأصول في النحو ١/٢١٥، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٧١- ٦٧٢، أجاز ابن جني وأبو علي الفارسي وابن كيسان تقديم الحال على الجار والمجرور، همع الهوامع ٤/٢٦٠، ارتشـاف الضرب ٣/١٥٧٩، وجاء في أوضح المسالك ٢/٣١٨ أجاز الفارسي وابن جني وابن كيسان تقديـم الحال على عاملها، وفي شرح ابن عقيل: أجاز الأخفش تقديم الحال على عاملها قياساً ١/٣٤٨، اللمع في العربية ١٣٥-١٣٦، الخصائص ٢/٢٢٦.

(5) الفراء، معاني القرآن، ٢/٢٣٥، ارتشاف الضرب ٣/١٥٩٠، شرح الكافية ٢/٩٦.

(6) همع الهوامع ٤/٢٧.

علـــى عاملها مطلقاً؛ لشبهها بالتمييز، ويمنع الأخفش[1] تقدّمها على العامل وصاحب الحال: نحو راكـــباً زيـــدٌ جاء، إذا تأخّر العامل، ويجيز الكسائي والأخفش تقدمها على العامل الجار إذا تقدّم المبـــتدأ نحو: زيد قائماً في الدار، ويمنعه إذا تأخر، نحو: قائماً زيد في الدار، ويجيزه الفرّاء في الشـــعر[2]. ويمنع الكسائي والفرّاء تقديم الحال[3]، سواء كان صاحبها ظاهراً أم مضمراً، إذا كان مرفوعاً.

أمّا سيبويه والمبرّد وابن السراج والفارسي فقد جاءت المسألة عندهم مستوفاة، وإن كان التعلـــيل عـــند ابن السراج مقتضباً، فقد قرّروا جواز تقديم الحال على الفعل المتصرف، ومنعوا تقدمهـــا علـــى العـــامل المعـــنوي كاســـم الإشارة والجار والمجرور، وذلك لعدم تصرّف الجار والمجـــرور تصـــرف الفعـــل، ويؤكد سيبويه أنّ (فيها) مثل الفعل في القياس، لكنّه لا يتصرف تصرفه، ويؤكد على وجوب إجراء الكلام على ما أجرته العرب[4].

وجـــاء عن المبرد[5]: أن العامل إذا كان فعلاً متصرفاً فقد جاز في الحال جميع ما يجوز فـــي المفعـــول به، إلا أنها لا تكون معرفة، وقال ابن السراج: "إذا كان العامل غير فعل، ولكن شيء في معناه لم تقدم الحال على العامل؛ لأنّ هذا لا يعمل مثله في المعنى"[6]، ومثّل كل منهما لذلـــك، أمّـــا الفارســـي[7] فقـــد عقد مشابهة بين الحال والمفعول الصحيح من جهة، وبينها وبين

---

(1) ٢٨/٤، ارتشاف الضرب ١٥٨١/٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٠/١.

(2) ارتشـــاف الضرب ١٥٩٧/٣، استدل الأخفش على جواز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور إذا تقدم المبتدأ، من القراءة: "والسموات مطويات بيمينه"، البحر المحيط، ٤٤٠/٧.

(3) همـــع الهوامع ٣٣/٤، ارتشاف الضرب ١٥٩٠/٣، أجازه الأخفش والكسائي، عن ابن الحاج، وأجازه الفراء في الشعر.

(4) الكتاب، ١٢٣/٢-١٢٤.

(5) المقتضب ١٦٨/٤، ٣٠٠/٤.

(6) الأصول في النحو ٢١٨/١.

(7) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧١/١.

وقولــه تعالى:﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾[القمر:٧]،وبيّن سيبويه[١]أن الفصل بيــن الجــار والمجــرور بالحال خبيث ضعيف، كما هو الفصل بين رب والمجرور بالحال أيضاً ضــعيف، فــلا تقول: مررت بقائماً رجل، كما لا تقول: رب قائماً رجل، وشدّد على معرفة صلاح التركيب وعدّها أهم وأمثل من الإعراب، وإذا كان الظرف غير مستقر، فإنه لا ينصب حالاً، وذلك نحو: بك مأخوذٌ زيد؛ لأنه لا يفيد كلاماً يحسن السكوت عليه. وعلّل[٢] انتصاب فيها قائماً رجل بأنه يقبح أن يكون قائم خبراً لما قبله، أو يكون موصوفاً بما بعده، فلا يجوز أن تصف الصفة بالاسم أو تضــعها موضــع الاســم فــي بــنائها علــى المبــتدأ فتصــبح خــبراً؛ لأنهــا لا تفــيد كلاماً يحســن الســكوت عليه، وهذا علة تقدم الحال على صاحبها، وجاء بشواهد على ذلك نحو: قول الشاعر:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ[٣]

وقال الآخر:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ[٤]

وقال آخر:

لمية موحشاً طلل[٥]

---

(١) الكتاب ٢/١٢٤-١٢٥.

(٢) السابق ٢/١٢٢- ١٢٥.

(٣) معجم شواهد النحو الشعرية، ٩٢٢، ديوان ذي الرمة ٢٤٥ ورواية الديوان:
وَتَحْتَ الْعَوَالِي وَالْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَآذِرُ

(٤) معجم شواهد النحو الشعرية، ٧٢٩٠، الشاهد بلا نسبة في الكتاب.

(٥) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٩٢٦، ديوان كثير ١٥٤.

ونقــل ابــن السراج[1] مذاهب غيره من العلماء كالكوفيين والفرّاء والكسائي والأخفش، وتــأويلاتهم، فذكــر أن الكوفييــن يمــنعون تقديم الحال إذا كان صاحبها اسماً ظاهراً؛ لأنّ فيها ضــميراً يعــود على متأخر، ولكن إذا كان صاحب الحال ضميراً فإنهم يجوّزون تقديمها، وذكر تشــبيه البصــريين لها بالتمييز، والكسائي بظرف الزمان، والفرّاء بالجزاء، ونقل تمييز الكسائي بيــن النعــت والقطع، ونقل إجازة الأخفش، نحو: إنّ في الدار قائمين أخويك، وتعليله ذلك، بأن قائميــن ليست حالاً متقدمة، أي ليست حالاً من أخويك، بل حال لقولك: "في الدار"، ووضّح ذلك بعــدم إجــازة مــثل: قائمين في الدار أخويك؛ لأن "في الدار" ليست بفعل، ونقل إجازة الكسائي والمــبرد تقديــم الحــال على عاملها إذا كان اسم فاعل، نحو: جلس عبدالله طعامك آكلاً، ومنّع الفرّاء ذلك.

مــا تقدم يبين أن المسألة مستوفاة عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي، فقد مثّلوا لمــا يجوز في المسألة وعدمه، معللين، مستدلين، وجاءت عند بعضهم الشواهد، كما عند سيبويه والمــبرد، وكــان الاستدلال والقياس عند الفارسي والاهتمام بمذاهب النحويين المختلفة عند ابن الســراج، أمّــا الجرمــي، والكسائي، والفرّاء، والأخفش، فقد جاءت مختصرة عندهم، غير أنها جــاءت مختصــرة وغامضــة عند ابن جني، فقد منع الجرمي كما نقل ابن حيان[2] تقدمها على عاملهــا المنصــرف، وقاســها علــى التمييز، والكسائي والفراء[3]، يمنعان تقديم الحال إذا كان صــاحبها ظاهــراً أم مضــمراً، سواء أكان العامل متصرفاً، أم غير متصرف إذا كان صاحبها منصــوباً ظاهراً فلا تقول ضاحكةٌ لقيت هنداً، يمنعان توسطها، فلا تقول: لقيت ضاحكةً هنداً، أو ظاهــراً مجــروراً فلا تتقدم ولا تتوسط في هذا الأخير -الظاهر المجرور- ولكن يجب التأخير،

---

(1) الأصول في النحو ٢١٥/١ – ٢١٦، ٢١٩ – ٢٢٠.

(2) ارتشاف الضرب ١٥٨١/٣.

(3) السابق ١٥٨٢/٣.

فــلا تقــول: ضاحكةً مررت بهند، ولا مررت ضاحكةَ بهند، وإن كان من مضمر منصوب جاز تقديمها نحو: ضاحكاً لقيتني هند. وذلك لتقدم المضمر على المظهر[1].

و جاء عن الأخفش كما ذكر السيوطي[2] عنه منع نحو: راكباً زيد جاء، واكتفى بالتعليل بــبعدها عــن العــامل، وجاء عنه أيضاً جواز تقديم الحال على عاملها الظرف، إذا تقدم المبتدأ علــيها، نحــو: زيد قائماً في الدار، وحجته أنّ تقديم أحد جزئي الجملة كتقديمها؛ لتوقف المعنى عليها؛ ولتعلق الظرف بالفعل يكون كأنه ملفوظ به، اكتفى بذكر ما جاز في التقديم، وما لا يجوز فــي مذهبه، ومثّل وعلّل، كذلك جاءت عن ابن جني[3] مختصرة وواضحة، فقد قرر ومثل وعلّل الــتقديم بالتصــرف وعدمــه لأن المعاني غير متصرفة، وعرض ذلك بشيء من الغموض في الخصــائص[4]، فقد مثّل بأن النصب ليس واجباً في "قائماً"، في نحو: فيها رجل قائماً، وذلك لأنه فــي مكانه في حال الرفع، ولما لم يجزْ الرفع نصبت، وجعلت هذا الجائز الأضعف واجباً، وعقد مقارنــة بيــن ذلــك وقولك أكرمته أكرمه. وقال: إنّ هذا القول ليس كالسابق، وهو لم يقدّم ولم يؤخّــر، وقاس كرمته أكرمه على شتمته اشتمه، وهزمته أهزمه، وقد فهمت من ذلك أن كرمته، مــاض مــتعد بالتضعيف، وأكرمه مضارع متعد بالهمزة، وكذلك شتمته اشتمه، وهزمته أهزمه، وهــو قــياس على النقيض، فمعنى الفعل "كرمته أكرمه" نقيض "شتمته أشتمه"، "هزمته أهزمه"، والفعل كَرُمَ في الأصل لازم، لأنه من الأفعال الخاصة بالسمات الإنسانية، وشتم وهزم متعديان، فحُمِــلَ هذا اللازم على هذين المتعديين. وعدي كما عديا، وكما يلاحظ فإن قياسه غير موضّح، فقــط يعطــي أمــثلة، ويقرر، ويقيس نصب الحال في حال تقدمها على صاحبها إذا كان العامل

---

(1) العلل في النحو ٢٢٧.

(2) همع الهوامع ٤/٢٨.

(3) اللمع في العربية، ١٣٥-١٣٦ .

(4) الخصائص ٢/٢٢٦.

ظـــرفاً، نحو: فيها قائماً رجل، على تقديم المستثنى على المستثنى منه في الاستثناء التام المنفي، حيث وجب نصبه، وكان في حال التأخير جائز نصبه، والبدل أقوى من النصب.

كانت المسألة معتدلة واضحة عند ابن جني في كتابه اللمع فقد قرّر ومثّل وعلل، أما في الخصائص فاكتنفها شيء من الغموض.

التمييز:

المسألة الأولى: تقديم التمييز على عامله:

التمييز: نكرة تزيل الإبهام عن الجنس[1]، نحو: امتلأ الإناء ماءً، حيث يبيّن التمييز جنس مـــا امـــتلأ به الإناء، وللعلماء مذاهب في تقديم التمييز على عامله المتصرف وغير المتصرف، مـــنها أنّ ســـيبويه والموافقيـــن[2] مـــنعوا تقديم التمييز على عامله، سواء أكان متصرفاً أم غير متصرف، وأجاز الجرمي(٢٢٥هـــ) ونفر من العلماء[3] تقديمه إذا كان فعلاً متصرفاً.

ونقـــل ابـــن الســـراج والفارســـي مذاهب سابقيهما[4] في جواز التقديم وعدمه. واختلف المـــانعون في تناول هذه المسألة فجاءت عند سيبويه[5] مختصرة وواضحة، فقد بيّن أنّ الفعل في نحـــو، قولـــك، امتلأ الإناء ماءً، فعل لازم لا يتعدى إلى مفعول، ولا يعمل في الضمير، ولا في غيره من المعارف، فلا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، وعلى هذا ليس لك أن تقول: ماءً امتلأ الإناء. وقـــاس ذلك على منع تقديم المفعول فيه (التمييز) على الصفة المشبهة، وذلك أن الصفة المشبهة

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

(٢) الكـــتاب ١/٢٠٥، العلل في النحو ٢٤٢، ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٤، منعه سيبويه والفراء وأكثر الكوفيين والبصريين وأبو علي في شرح الأبيات، الفرّاء – معاني القرآن ، ١٨٩/ الخصائص ٢/٣٨٦.

(٣) العلـــل فـــي الـــنحو ٢٤٤، ذكر صاحب الهمع: أن الجرمي منع تقديم الحال على عاملها مطلقاً قياساً على التمييز ٤/٢٢٧، وذكر الرضي أنّ المازني والكسائي والمبرد أجازوا تقديمه على عامله إذا كان متصرفا، شرح الكافية ١/٢٤٣، همع الهوامع ٤/٧١.

(٤) الأصول في النحو ١/٢٢٣ – ٢٢٤، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٦٩٣ – ٥٦٩.

(٥) الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥.

مـأخوذة مـن الفعـل اللازم، فلا تتعدى إلى مفعول، كذلك هذه الأفعال (امتلأ وتفقا) لازمة، لا تتعدى إلى مفعول، ولكنه بمنزلة الأفعال الدالة على الانفعال، نحو: كسرته فانكسر، وكذلك ملأته فامـتلأ، ففعـل هـذه الأفعـال في نفسها ولا يتجاوزها إلى غيرها، وقد مثّل لذلك بقوله: ملأني فامـتلأت، ودحرجـته فتدحرج. وقال: إنّ الأصل في ذلك امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم، فبيّن هنا علة الأصل، ولكن حذفت (من)، و(أل) استخفافاً، واستخدم هنا علة الاستخفاف، والفعل فـي مـثل هـذه الحالـة ضعيف لا يتعدى، وذكر أن المفعول فيه (التمييز) لا يقدّم على الصفة المشـبهة؛ "لأنهـا ليسـت كالفاعل"، وهذه الجملة غامضة وملبسة، ولكن ربما أراد أنها الفاعل الحقيقـي، فلا يقدم على العامل، أمّا الفرّاء فكانت عنده غامضة ومختصرة، فقال في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَـن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]: إن الفعل أسند إلى الرجل، فلذلك صلح النصب "فيما عاد بذكـره علـى التفسير، ولذلك لا يجوز تقديمه فلا يقال: رأيه سفه زيدٌ، كما لا يجوز: داراً أنت أوسعهم، لأنه وإن كان معرفة فهو في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجـاوزه"[1]، فقـط بيـن أنه نكرة، وأنّه مفسّر، يبقى نصبه في موضعه، ولا ينقل عن موضعه، وقاس على أمثلة أخرى.

واستوفى ابن جني[2] هذه المسألة وكانت واضحة عنده، فقد منع تقديم التمييز، وعارض رواية المجيزين:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[3]

---

(1) معاني القرآن ١/١٨٩.

(2) الخصائص ٢/٣٨٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٠.

(3) معجم شواهد النحو الشعرية، ٧٣، شعراء مقلون / حاتم الضامن، ٢٩٠.

برواية الزجاجي (٣٤٠هـ)[١] وأبي إسحاق(٣١٠هـ)[٢]:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ثم حكّم القياس، وذلك أن هذا المميز فاعل في المعنى، فقولك: تفقأت شحماً، تفقأ شحمي، ولا يجـوز تقديم الفاعل على الفعل، كذلك لا يجوز تقديم التمييز على العامل (الفعل)، وأمّا الحال فهي ليست فاعلة في المعنى، كما هو المميز، فلا تقول: جاء راكبي، في قولك: جئت راكباً، كما تقـول: طابت نفسي، في قولك: "طبت نفساً"، ولكن الحال مفعول فيها، أي هي كالظرف، لك أن تقدمهـا، وقـاس كونها فاعلة في المعنى على كون خبر "كان" فاعل في المعنى، يجوز تقديمه، فـنقول: قائماً كان زيد، ولا تقدم اسم "كان" عليها. واعتمد ابن جني في الاحتجاج لمذهبه في منع التقديم على السماع والقياس، وقد مثّل لذلك واعتلّ، واهتم بمذاهب النحويين.

أمـا المجـوّزون[٣] فقد قاسوه على الفضلات، والشواهد الشعرية، فقد بيّن المبرد[٤] أن التبييـن (التميـيز) إذا كان عامله فعلاً متصرفاً جاز تقديمه؛ لتصرف عامله، فلك أن تقول: تفقأ شـحماً، وشـحماً تفقأت، وقاس جواز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرفاً على جواز تقديم الحـال، إذا كان عاملها فعلاً متصرفاً، فتقول: راكباً جاء زيد، ونقد مذهب سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، ومعاملته له كما هو في حال العامل غير المتصرف، نحـو: عشرون درهماً، وبين أن هذا العامل "لم يؤخذ من الفعل"[٥]، وإذا كان سيبويه يجيز تقديم

---

(١) الزجاجـي، هـو أبـو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تتلمذ على الزجاج، من تصانيفه، الجمل في النحو، والإيضاح في علل النحو، مات ٣٤٠هـ.

(٢) الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن السهل، تتلمذ علي المبرد، وله كتاب معاني القرآن، مات ٣١٠هـ، أنباء الرواة، ٤١،٤٢/١، ١٩٨١/٩٤

(٣) همع الهوامع، ٧١/٤، ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤.

(٤) المقتضب ٣٦/٣-٣٧.

(٥) السابق ٣٦/٣.

الحال على العامل المتصرف، ويمنعه إذا كان العامل غير متصرف فعليه أن يحمل التمييز على ذلك. وبيّن أن هذا مذهب المازني (٢٤٨هـ)[١]، وجاء بالشاهد الذي اعتمده:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ومعروف عن المبرد[٢] أنّه يكثر من الروايات التي تثبت مذهبه، وتخطئ غيره، وقد يلوي الرواية، ولم يرد عن ثعلب[٣] نص في هذه المسألة، واكتفى بذكر أن التمييز منقول عن فاعل، وذكر ابن السراج[٤] أن سيبويه والكوفيين يمنعون تقديم التمييز على عامله، سواء أكان متصرفاً، أم غير متصرف، والمازني والمبرّد يجيزانه إذا كان عامله فعلاً، وذكر ابن السراج أنّ سيبويه يحمله في المنع على العامل المعنوي، فكونه يمنع تقديمه في: نحو عشرون درهماً، وهذا أفرههم عبداً، كذلك في حال الفعل، وجاء عن الفارسي[٥] أنّ سيبويه لا يجيز تقديم التمييز على عامله، وغيره يجيزه، ومثّل الفارسي[٦] لهذا المنع، فلا تقول: شخماً تفقأت، وجاء عنهما الشاهد على تقديم التمييز.

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقل الفارسي الرواية الأخرى، رواية أبي اسحق:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وجاء عنه شاهد آخر على تأخير التمييز على عامله، وهو قوله تعالى: ﴿**فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً**﴾ [النساء: ٤].

---

(١) عالم باللغة والنحو تتلمذ عليه المبرد، من تصانيفه: كتاب التصريف، وكتاب "ما يلحن فيه العامة، وغيرها"، مات ٢٤٨هـ، إنباه الرواة.

(٢) أبو جناح، صاحب،دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاته ٧٨.

(٣) مجالس ثعلب ٢/٣٧٠.

(٤) الأصول في النحو ١/٢٣٢-٢٢٤.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٦٩٣-٦٩٤، ٦٩٦.

(٦) السابق، نفس الجزء والصفحة.

مـــا تقدم يبين أن ابن السراج والفارسي نقلا ما سبقهما بوضوح، وكان عند ابن السراج أوضـــح وأكـــثر استشهاداً، ولم يتضح ما المذهب الذي تبنياه، ولم يرد عن الكسائي والجرمي[1] تحليل أو استدلال خاص بهما، وما ورد في الهمع والارتشاف هو الشواهد، وأنّ المجيزين قاسوا التمييز على الفضلات.

المسألة الثانية: مميز كم الاستفهامية مفرد أم جمع ؟

"كـــم اسم لعدد مبهم يفتقر إلى مميز لا يُحذف إلا بدليل"[2]، وهي استفهامية، وخبرية تفيد التكثـــير، ولا تعمـــل إلا فـــي نكـــرة، كما هو حال "رب"، وللنحويين في مميز "كم الاستفهامية" مذاهـــب، ذهب سيبويه والموافقون[3]، إلى أن مميزكم الاستفهامية يجب أن يكون مفرداً. وذهب الأخفـــش[4] إلـــى أنه يجوز أن يكون جمعاً إذا دلّ على أصناف، نحو: كم غلماناً لك، تريد: كم عـــندك من هذه الأصناف، أمّا الكوفيون[5] فأجازوا أن يكون مميزها جمعاً، ولم يرد تفاصيل عن نحاتهم في هذه المسألة.

وتفـــاوت العلمـــاء في تناول هذه المسألة فجاءت عند سيبويه والفارسي[6] وابن جني[7] معتدلة، فقد روى سيبويه مذهبي أستاذيه يونس والخليل عدم إجازة مجيء مميز "كم" الاستفهامية جمعـــاً، ومناقشـــته للخليل، وقياسه، وأمثلته وتعليله، وتأويله. وكذلك كان للفارسي تقدير في حال

---

(1) ارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤، همع الهوامع ٧١/٤.

(2) تاريخ التسهيل ٢٩٣/٢.

(3) الكـــتاب ٦٥٩/٢، المقتضـــب ٦٥/٣، الأصول في النحو ٣١٧/٧، ٣١١، المقتصد في شرح ٧٤٤/٢، اللمع في العربية ٢١٤-٢٤٥.

(4) الأصول في النحو ٣١٧/١، شرح الكافية ٩٦/٢، همع الهوامع ٧٩/٤، ارتشاف الضرب ٧٢٩/٢.

(5) الأصول في النحو ٣١٧/١، شرح الكافية، ٩٦/٢، مغني اللبيب ٢٤٥، همع الهوامع ٧٨/٤.

(6) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٤٦/٢.

(7) اللمع في العربية ٢٤٤-٢٤٥.

المجـــيء جمعـــاً، وجـــاءت عند ابن السراج[1] مستوفاة، فنقل ما جاء عند سيبويه حرفياً، ونقل مذهب الأخفش والكوفيين، وعند الأخفش والمبرد مختصرة[2].

وقـــد روى ســـيبويه[3] عدم إجازة يونس والخليل مجيء مميزكم الاستفهامية جمعاً، وبدأ ذلـــك ممـــثلاً: كـــم غلمانـــاً لـــك، ومبيناً أن هذا لا يجوز عندهما؛ لأنه مقيس على تمييز العدد (عشـــرون) فكمـــا لا تقول: عشرون ثياباً لك، كذلك لا يجوز أن تقول: كم غلماناً لك، فلا يكون جمعاً إلا إذا أردت أنهم لك في حال كونهم غلماناً، وعندها تقدم الجار والمجرور، فتقول: كم لك غلمانـــاً، قياســـاً علـــى "لك مائة بيضاً"، وعليك راقود خلا وذلك أن العامل المعنوي يتقدم على الحـــال، وقـــدّر الفارسي[4] التمييز في قوله: كم غلماناً لك، بـــ "كم نفساً لك غلماناً، وجاء بأمثلة أخـــرى حـــذف فـــيها التميـــيز، ونقل ابن السراج[5]. ما جاء سابقاً عن سيبويه حرفياً، ويستمر ســـيبويه[6] في بيان أن النصب هو القياس والشائع، وذلك بسؤاله شيخه الخليل عن قولـــه: على كـــم جذع بيتك مبني؟ ويبين أن الذين جرّوا قدّروا "من" محذوفة، وحذفوها واستعاضوا عنها بـــ (علـــى)، قياســـاً على: آلله لا أفعل، ولاها الله لا أفعل، وآلله لتفعلن، حيث صارت كل من الهمزة والهـــاء وألف الاستفهام بدلاً من (الواو)، ومعاقبة لها كذلك جاء ابن السراج[7] بمثال على ما لا يجـــوز فـــيه إلا الرفع، نحو: كم غلمانك؟ وبين أنه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة، ولا يجوز مـــثل: عشـــرون غلمانك، للعلة ذاتها، وجاء بأمثلة استدل بها على أن "كم" عدد، أو بمنزلته، وما بعـــده يبينه، أي تمييز له، فإذا قلت: كم ليلة سرت؟ أو كم يوماً سرت، فكأنك قلت: أعشرين ليلة

---

(1) المقتضب ٦٥/٣، الأصول في النحو ٣١٧/١، شرح الكافية ٩٦/٢.
(2) الأصول في النحو ٣١١/١، ٣١٧.
(3) الكتاب ١٥٩/٢.
(4) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٤٤/٢.
(5) الأصول في النحو ٣١٧/١.
(6) الكتاب ١٦٠/٢.
(7) الأصول في النحو، ٣١٧/١.

ســـرت؟ أثلاثين يوماً سرت؟ وجاء عن الفارسي[1] أن "كم" بمنزلة عدد منون لا يُميّز إلا بمفرد، فلا تقول: كم غلماناً لك؟، كما لا تقول: عشرون دراهم لك، كما أن ابن السراج نقل قول الاخفش تجويز[2] الكوفيين لمجيئه جمعا، وأعرب سيبويه [3] وابن السراج نحو: كم غلمان لك؟ وبين ابن الســـراج[4] أن كـــم لا تعمل إلا في نكره، نصبت أو خفضت، وصرح أن تمييزها في الاستفهام مفـــرد، وفي الخبر يجوز الجمع، وبين أن كم تفسر العدد بالواحد النكرة، او بالجمع النكرة، وفي حالـــة الاســـتفهام لا يجـــوز إلا بالمفرد النكرة، نحو: عشرون درهما، وفي الخبر يجوز تمييزها بالجمع: ثلاثة أثواب، ونقل إعمال بعض العرب لها في الخبر عملها في الاستفهام، أي بالنصب، وفسر ذلك بتقديرهم. التنوين، ومعناها منونة كمعناها غير منونة:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي [5]

وجـــاءت عند المبرد[6] مختصرة جداً، فقد جاء بمثال، نحو: كم دنانير عندك؟، وذكر أنه لا يجـــوز النصب في تمييزها بالجمع، حملا على العدد عشرين، فكما لا يجوز عشرون دراهم، ولكـــن يجوز: عشرون درهما، فكذلك مميز "كم" الاستفهامية. أما ابن جني فلم يقرر مباشرة أنّ مميزها يجب أن يكون مفرداً بل يفهم من الأمثلة[7].

---

(1) المقتصد ٢/٧٤٤.

(2) الأصول في النحو ١/٣١٧.

(3) الكتاب ١/١٥٩، الأصول في النحو ١/٣١٧.

(4) الأصول في النحو ١/٣١٧.

(5) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٢٩٥، النقائض ٣٣٢ ورواية النقائض:
كَمْ خَالةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَعَمَّةٍ ... فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

(6) المقتضب ٣/٦٥.

(7) اللمع في العربية ٢٤٥.

المسألة الثالثة: عامل الجر في تمييزه "كم" الخبرية:

ذهب سيبويه ونفر من العلماء إلى أن تمييز "كم" الخبرية مجرور بإضافة "كم" إليه، وذهب الفراء إلى أنه مجرور بـ(من) مضمرة[1]، وقاس سيبويه[2] والمبرد[3] وابن السراج[4] "كم" الخبرية على "رب"، وذلك أن "كم" للتكثير، و"رب" للتقليل، وأن كليهما تعملان في نكرة، وأن "كم" الخبرية بمنزلة عدد يجر ما بعده، وهو عدد أسقط تنوينه، وقد مثل كل منهم لذلك، فمثال العدد الذي أسقط تنوينه: مائتي درهم، وميزوا بين كم" حيث هي اسم، وبين "رب" حيث هي حرف. ونقل سيبويه[5] مذهب بعض النحويين في الجر بها على إضمار "من" كما أضمروا "رب"، ونقل رأي الخليل في الجر، في نحو: لا أبوك، ولقيته أمس، وتأويله له بـ: لله أبوك، ولقيته بالأمس، وكل ذلك ليحتج للمخالفين، ولكنه ضعّف رأي الخليل مقدمة لتضعيف رأي المخالفين بقوله[6]: "ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول: ذهب أمس بما فيه"، وهذا يدل على أنه ليس شرطاً أن تكون الكسرة هذه علامة على الجر بحرف جر محذوف، بل قد تكون علامة بناء، وتكون الكلمة في محل رفع، كما في مثاله، ثم إنه بعد أن أورد شواهد يحذف فيها حرف الجر، نحو قول الشاعر:

وَجَدَّاءَ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعطْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّماةَ رَبِيبُهَا[7]

([1]) الكتاب، ١٦١/٢، شرح الكافية ٩٦/٢.

([2]) الكتاب ١٦١/٢.

([3]) المقتضب ٥٩/٣-٦٣.

([4]) الأصول في النحو ٣٠٧/١.

([5]) الكتاب، ١٦١/٢-١٥٤.

([6]) الكتاب، ١٦٤/٢.

([7]) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٨٧، الجدّاء من النساء: الصغيرة الثدي، المعجم الوسيط ١١٠/١.

الربيب الفلاة لا ماء فيه، ويقولون: ناقة جداء، قليلة اللبن يابسة الضرع، والسماة: جمع سام وهي الطائر يسمو للوحش يتعلق بخصوصها ويطلبها، أو يلبس المسماة للصيد، وهو جورب يلبسه الصياد ليقيه حر الرمضاء، والربيب ما تربى من الوحش فيها. يقول: هي فلاة لا ماء بها ولا عمران فيكون ربيب من الوحش يصاد فيخش الصائد"، هامش الكتاب، ١٦٣/٢.

وقال الشاعر:

وَمِثْلِكِ بِكْرًا قَدْ طَرَقْتُ وَثَيِّباً فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيِلِ[1]

أي رب مثلك، وذكر أنّ من العرب من ينصب على الفعل.

وقال آخر:

وَمِثْلِكِ رَهْبِي قَدْ تَرَكْتُ رَزِيَّةً تَقَلَّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا مَرَّ طَائِرُ[2]

بيّن أن عامل الجر في مميز (كم) الخبرية هو إضافة "كم" إليه، أقوى؛ لبعده عن الاضطرار والشذوذ، واقتصر الفارسي[3] على بيان أنه يعمد إلى النصب إذا خُشِي الفصل بين المضاف والمضاف إليه، واحتج بشواهد، وجاء بأمثلة على ذلك:

تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَه مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِبًا غَارُهَا[4]

وقول الآخر:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْأَقْتَارِ أَحْتَمِلُ[5]

وجاء بعضها عند سيبويه، وشرح الفارسي علة النصب في هذه الشواهد، ومثّل على ذلك، وعلل ذلك بالتخلص من الفصل بين الجار والمجرور. كما ذكر ابن جني[6] الشاهد الثاني عند الفارسي

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٣٥٣، وديوان امرئ القيس ٩٦.

(2) معجم شواهد النحو الشعرية، ٩٦٦.

رهبى: الناقة المهزولة جداً، ويروى فمثلك أو خيرا والرزية: المهزولة من السير أو المعيبة الساقطة، وإنما تقلب عينها خشية الطائر أن ينزل على ما بها من دبر فيأكلها، الكتاب، ١٦٤/٢.

رزي: ضعف، ورزي: أثقله المرض، ورزي: الناقة حسرها حتى لا تستطيع براحا ولا تنبعث. فهو رزي والجمع: رزاة، وهي رزية، والجمع رزايا، المعجم الوسيط، ٣٤١/١.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٤٢/٢-٧٤٤.

(4) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٠٨١، ولم أجده في ديوان زهير بن أبي سلمى.

(5) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٨٧٩، ديوان القطامي ٣٠، ورواية الديوان:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلٌ عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْأَقْتَارِ احْتَمِلُ

(6) اللمع في العربية ٢٤٤-٢٤٥.

(كـــم نالنـــي مـــنهم فضلا) وعلل النصب فيه، وذكر أن من العرب من ينصب في الخبر، وجاء بمثال ورد عند سيبويه وابن السراج:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وإعرب الشاهد.

يبيـــن مـــا تقدم أن المسألة جاءت مستوفاة عند سيبويه، ومختصرة عند المبرد، ومعتدلة عند ابن السراج والفارسي، وكانت مباشرة عند الفارسي وتخلو من القياس.

أمّا الفرّاء -كما ذكر في شرح الكافية- فكانت حجته أن عامل الجر "من" مضمرة؛ لكثرة دخـــول مـــن علـــى ممـــيز "كم" الخبرية، نحو ﴿**وكم مّن مَّلَكٍ**﴾ [النجم، ٢٦] ﴿**وكم مّن قَرْيَةٍ**﴾ [الأعـــراف: ٤]، والشـــيء إذا عُرِفَ في موضع جاز تركه؛ لقوة الدلالة عليه، ويجرّه في حالة الفصـــل بيـــن "كم" الخبرية ومميزها؛ لتقديره "من" والآخرون يوجبون نصبه. واعتمد على كثرة استعمال "من" مع مميزكم "وجاء بشواهد"، وقرر المسألة في اختصار.

الاستثناء:

المسألة الأولى: عامل النصب في المستثنى المثبت التام:

المستثنى هو المخرج من حكم ما قبله. والمستثنى يكون بإلا أو بغيرها من الأدوات، وما يكـــون بإلا يكون منفصلاً ومتصلاً ومنفياً ومثبتاً، ومفرغاً وغير مفرغ، وتاماً منفياً، وقد اخترت هـــنا المســـتثنى الـــتام المثبت، لأُبَيِّنَ تناول العلماء لهذه المسألة، فقد اختلف النحويون في عامل النصب فيه، فهو عند سيبويه "ما قبله من الكلام" قال[1]: "وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما

---

(1) الكـــتاب ٣٣١/٢، الجني الداني ٥١٧، ونقل أن الناصب له ما قبل إلا من فعل وغيره بتعدية إلا، ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه، نفس المرجع ٥١٦، وفي نفس الصفحة نُقِل عن ابن مالك أن ناصبه إلا عند سيبويه، وقيل إن ناصـــبه مـــا قبل "إلا" مستقلاً، شرح ابن عقيل ٣٤/١، همع الهوامع ٢٥٢/٣، ارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٦٧.

أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمولاً على ما حملت عليه وعمل فيها"، وعند الأخفش أخراجه من الأول ومخالفته له[1]، وعند الكسائي كما ذُكر[2]، إنّ مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، وفي مذهب آخر الخلاف[3]، وعند الفرّاء كما ذكرت المصادر[4]، إلا مركبة من "إن ولا".

وعند المبرد[5] العامل ((إلا)) نائبه عن استثنى، وعند ابن السراج[6] والفارسي[7] وابن جني[8] الفعل بوساطة "إلا".

جاءت هذه المسألة عند سيبويه[9] مختصرة وغامضة، فقد بيّنَ أنّ هذا الباب نَصْب، وأن ما قبله من الكلام عمل فيه، وقاس ذلك على عمل "عشرين" في الدرهم، ومثل لذلك، بنحو : أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك،... الخ، وعلل انتصاب الأب بأنه غير داخل فيما قبله، وليس صفة، وتابع تعليله بعدم مجيئه بدلاً، أنّ البدل يحل محل المبدل منه، ويسقط البدل منه، وإذا أسقط المبدل منه هنا لا يكون كلاماً، فما جاء عند سيبويه من غموض دعا إلى اختلاف[10]

---

(1) معاني القرآن، ٥٧/١.

(2) شرح الكافية، ٢٢٦/١، الإنصاف، ١/ ٢٦٠، ونقل له مذهب آخر أنه ينصب لأنه شبه بالمفعول به. الجنى الداني، ٥١٦، وارتشاف الضرب، ١٥٠٥/٣.

(3) همع الهوامع ٣/ ٢٥٢.

(4) شرح الكافية، ٢٢٦/١، أسرار العربية، ٢٠١، الأنصاف ٢٦٠/١، الجنى الداني، ٢٥٢/٣، همع الهوامع، ٣ /٢٥٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣.

(5) المقتضب ٣٩٠/٤، الأنصاف ٢٦٠/١، سر صناعة الإعراب ١٢٩/١، الناصب يدل عليه معقود الكلام، فكأنه عنده، إذا قلت قاموا إلا بكراً، تقديره: استثنى بكراً، أو لا أعني بكراً، فدلّت "إلا" على "استثنى" "ولا أعني" الخصائص ٢٧٨/٢، شرح الكافية ٢٢٦/١، الجنى الداني، ٥١٦، "استثنى مضمراً بعد إلا"، همع الهوامع ٣/ ٢٥٢.

(6) الأصول في النحو ٢٨١/١.

(7) المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٩٩/٢، الجنى الداني، ٥٠٦، وقيل: هو مذهب سيبويه، همع الهوامع ٢٥٢/٣.

(8) سر صناعة الإعراب ١٢٨/١.

(9) الكتاب ٣٣٠/٢ – ٣٣١.

(10) الجنى الداني ٥١٦، فقد جاء ثلاثة مذاهب نسبت إلى سيبويه، نسبها العلماء إليه حسب فهمهم، فقال ابن مالك: مذهب سيبويه في ناصب المستثنى "إلا"، وقال ابن عصفور: مذهبه ما قبل إلا بتعدية إلا، وقال ابن خروف: الناصب ما قبل "إلا" مستقلاً.

العلمـــاء في فهم مذهبه. وأما الكسائي والفراء فقد جاءت عندهما[1] مختصرة حيث بينا مذهبيهما، وجـــاء كـــل منهما بمثال: قام القوم إلا زيداً، وقدّر كل منهما حسب مذهبه، فتقدير الكسائي: قام القـــوم إلا أنّ زيـــداً لم يقم، والفرّاء بين أن الاسم إذا انتصب بعدها فالناصب "إن" وإذا اتُبِعَ فبلا العاطفـــة، والتقدير في نحو: قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أن زيداً لا قام، أي لم يقم، ولا لنفي حكـــم مـــا قبل إلا ونقضه نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً، وقد قاس ذلك على قولك: كأن زيداً أسد، وبيّن أنّ الأصل عند بعضهم: إنّ زيداً كأسد، فقدموا الكاف وركّبوها مع أنّ" والمبرد[2] مثّل لذلك ثم علل كون العامل "إلا"، وذلك أنك إذا قلت: جاءني القوم، استقر في ذهن السامع أنّ زيداً فيهم، وعندما قلت: إلا زيداً، عُلِم أنّك استثنيت زيداً، ولم تعنه، فـــ "إلا" بدل من "استثنى"، و"لا أعني"، فهـــي عنده مختصرة وواضحة. وشبه ابن السراج[3] المستثنى بالمفعول، أي هو فضله جاء بعد أن اســـتغنى الفعـــل بفاعلـــه، وتمّ الكلام، ومثّل لذلك وشرحه، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم- "كلام تام.. فلو جاز أن تذكر زيداً بدون حرف الاستثناء لنصبت، ولأنه لا معنى لذلـــك، إلا إذا توسّـــط شـــيء آخـــر، وهنا توسطت "إلا"، وأوصلت الفعل إلى ما بعده، وبيّن أن المســـتثنى بعض المستثنى منه، فإذا قلت: ضربت القوم إلا زيداً، كأنك قلت: استثنى زيداً، وهنا اســـتخدم مـــا جاء عند المبرد؛ لتوضيح العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه، وأضاف إلى ذلك بتشبيه "إلا" بحرف النفي بإخراجها الثاني مما دخل فيه الأول، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فأنت تعنـــي: قـــام القـــوم لا زيـــد، ولكن الفرق بين الاستثناء والعطف: أن الاستثناء بعض من كل، والمعطوف غير الأول، ولك أن تجمع في المعطوف على واحد، وليس لك أن تقول: قام زيد إلا عمرو.

---

(1) شرح الكافية ٢٢٦/١.

(2) المقتضب ٣٩٤/٤، ٣٩٦.

(3) الأصول في النحو ٢٨١/١.

فممـــا تقدم تبين أن المسألة عنده مستوفاة فقد مثل واعتل وقاس وشرح، واستعان بمذهب غيره لإيضاح علة فرق بين شيئين.

ومـــثل الفارسي وابن جني للعامل في[1] المستثنى وبينا أن انتصاب المستثنى بالفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" وقاسا ذلك على عمل الفعل بتوسط الواو في المفعول معه، وأضاف ابن جنـــي أن الحـــروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا تعمل، وقاس ذلك على "هل" و "ما" في لغة بنـــي تميم، وتجاوز ذلك إلى أن ذكر أحرف مختصة مثل "قد" و "سوف" لا تعمل. وانتقد مذهب المـــبرد[2] بـــأن العـــامل مقدّر، وتقديره: "أستثني" أو "لا أعني"، وذلك لتدافع مذهبه بإعمال "إلا" بتقدير "استثنى"، و "لا أعني" بحجتين: الأولى: إذا أعملتها أبقيت حكم الفعل، وانصرفت عنه إلى الحـــرف المختصـــر به القول، والثانية: أن هذه الحروف يضعف إعمالها في الظروف، فإعمالها فـــي الأســـماء الصريحة أضعف، وهذا استدلال عقلي. وانتقد مذهب القائلين[3] بأن "إلا" وحدها تعمـــل، وذلك أن هذه الحروف جاءت للاختصار، ونابت "إلا" عن الجمل نحو: "استثنى"، والواو عـــن "أعطـــف" وإذا كانت نائبة عن جمل وجيء بها للاختصار، فالعدل ألا تعملها، لأنك تنقض الإجماع وتحيف بها.

المسألة الثالثة: حاشا:

حاشاً: حرف جر متضمن معنى الاستثناء، وأحياناً يأتي فعلاً بمعنى التنزيه، وقد اختلفت مذاهـــب النحويـــن فـــيه، فذهب سيبويه والموافقون[4] إلى أنّ "حاشا" حرف جر: تضمن معنى

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٢٨/١-١٢٩.

(2) سر صناعة الإعراب ١٢٩/١، الخصائص ٢٧٨/٢.

(3) الخصائص ٢٧٦/٢.

(4) الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩، علل في النحو ٢٤٧، أسرار العربية ٣٠٧، شرح الكافية ٢٤٤/١، ارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣، الأصول ٢٨٨/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٧٢٥/٢.

الاستثناء، وذهب الأخفش كما ذكر[1]، إلى أنها فعل وذهب المبرد وابن جني إلى أنها فعل وحرف[2]، وذهب الفرّاء -حسب ما ذكرت المصادر- إلى أنّها[3] "فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به، محذوفة لكثرة الاستعمال".

وقرر سيبويه[4] والفارسي[5] أنّ "حاشا" حرف جر فيه معنى الاستثناء، وقد مثّل كل منهما لذلك، فجاء عن سيبويه أن بعض العرب يجعل "خلا" بمنزلة "حاشا" فيقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله، أي يجربها، وجاء عن الفارسي أنّك إذا قلت: أتاني القوم حاشا زيد، فالجار والمجرور في موضع نصب، وجاء عن سيبويه أن "ما" لا تدخل على "حاشا"، وذلك لأنّ "ما" اسم ولا يكون صلتها إلا فعل. فلو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، فهو ليس بكلام، فاستخدم هنا الاستدلال العقلي.

أمّا ابن السراج[6] فقد نقل حرفياً عن سيبويه بعد أن مهّد بأنّ هناك حروفاً بمعنى "إلا". ونقل رواية عن أبي عثمان عن أبي زيد أنّه سمع أعرابياً يقول: "اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع" وذكر مذهب المبرد أن "حاشا" فعل، وذكر استدلاله بتصريفها: حاشى أحاشي، ورواية أبي عمر الجرمي قول الشاعر:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[7]

---

(1) الجنى الداني ٥٦٢.

(2) المقتضب ٤/٤٢٦، / ٣٠٧، وجوّز المبرد في الاستثناء الوجهين، الإنصاف ١/٢٧٨، اللباب ١/٣٠٩، شرح الكافية ١/٤٤، الجنى الداني ٥٥٨، اللمع في العربية ١٤٦.

(3) شرح الكافية ١/٢٤٤، الجنى الداني ٥٦٠، ارتشاف الضرب ٣/١٥٣٢ ذكر أن بعض الكوفيين والمبرد والفراء يعدها حرفاً ينصب ما بعده بمنزلة عدا زيداً وخلا زيداً، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها.

(4) الكتاب ٢/٣٠٩، ٣٤٩، العلل في النحو ٢٤٧.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢٩/٧١٥.

(6) الأصول في النحو ١/٢٧٩-٢٨٨.

(7) معجم شواهد النحو الشعرية، ٦٩٦، ديوان النابغة، ٢.

وجـــاء المبرد[1] بأدلة على فعلية "حاشا" منها الشاهد السابق، وذكر أنها تتصرف: حاشى يحاشـــي، وتنقص، فتقول: حاش لله، والحرف لا ينقص، وتكون مصدراً نحو: براءة الله، وبراءة لله، فتقول: حاش لله، وحاش الله، والحرف لا يدخل على الحرف.

مما سبق يتبين أنّ هذه المسألة جاءت عند سيبويه، والمبرّد، وابن السراج مستوفاة، وإن كـــان الأخـــير قد نقل مذاهب سابقيه واستدلالاتهم، فقد قرّر كل منهم ومثّل للمسألة واستدلّ لذلك بأدلـــة عقلـــية، وجاءت عند الأخفش والفرّاء والفارسي مختصرة جداً، فقد قرروا المسألة، ومثّل الأخـــيران لهـــا. ومثل ابن جني[2] على فعليتها وحرفيتها، وجاء بشاهد على حرفيتها، وهو قول الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ ضَنَاً عَلَى الْمِلْحَاةِ والشَّتْمِ[3]

المجرورات:

الإضافة:

وتتضمن الإضافة مسألتين هما:

المسألة الأولى: العامل في المضاف إليه.

المسألة الثانية: الجر على الجوار.

([1]) المقتضب ٤/٤٢٦، شرح الكافية ١/٢٤٤، الانتصار لسيبويه على المبرد ١٦٩، العلل في النحو ٢٤٧.

([2]) اللمع في العربية، ص ١٢٦.

([3]) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٧٣٩.

فالمسألة مختصرة وغامضة وجاءت دون بيان العامل، أو التمثيل، بل جاء التمثيل لتوضيح مسألة أخرى، ودون استدلال أو تعليل، إلا أنّ ابن السراج[1] قرّر نصاً أن الجار هو إضافة اسم مثله إليه، فكأنه يريد أن الجار هو المضاف، ولم يمثّل ولم يستدل، وجاءت كذلك عند الفرّاء[2] مختصرة وواضحة، فجاء بقوله تعالى: (وإقام الصلاة) وبيّن أن إسقاط الهاء في (إقام) علتها الإضافة، مقرراً أن الجار والمجرور اسم واحد، وقال الفرّاء[3]: "الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد"، فقوله: الخافض والمخفوض بمنزلة الحرف الواحد دليل على أنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف – عنده –، واهتم بذكر رأي غيره بقوله: قالوا: الخافض والمخفوض. وقال المبرد: "وانجر الآخر بإضافة الأول إليه"[4]، ومثّل لذلك بأمثلة ثلاثة، نحو: هذا عبدالله، ولكن لم يشرح ويطيل بأمثلة أو استدلال على أن العامل هو المضاف أما الأخفش فجاء بالآية ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾ [الفاتحة، ٧] وبيّن أنّ "غير" صفة "الذين أنعمت عليهم"، وعلل ذلك بأن الصراط مضاف إليهم، وأن "الذين" جُرّ للإضافة[5].

وجاءت عند الفارسي معتدلة وغامضة، فهي معتدلة مقارنة بسابقيه، فتحدث عن الإضافة المحضة، وأنها تجيء بمعنى (اللام) وبمعنى (من)، ومثّل لكل منها، نحو: دار زيد، وثوب عمر، وكل الدراهم، وشرح ذلك بأنه يعني: دار لزيد، وثوب لبكر، وكلّ للدرهم، وبيّن أن كل اسم لأجزاء الشيء، وإضافة الأجزاء إلى المتجزئ بمعنى اللام، فكأنّه يقول: إنّ العامل في

---

(1) الأصول في النحو ١/٤٠٨.
(2) معاني القرآن ١/٢٥٤.
(3) السابق، ١/١٧.
(4) المقتضب، ٤/١٤٣.
(5) معاني القرآن، ١/١٧.

المضـــاف إليه (معنى اللام)، ولم يبين لنا علة ذلك، أو يستدل لـــه[1]. واكتفى ابن جني بالتقرير بأن أحد ضربي المجرور هو ما انجر بإضافة اسم إليه[2].

المسألة الثانية: الجرّ على الجوار:

الجـــر علـــى الجـــوار: عامل معنوي[3] يخضع المجرور به إلى التأثر بما جاوره سابقاً، فينجر به، نحو قول الشاعر:

كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[4]

فمـــزمل نعت لـــ (كبير)، وحقُّها الرفع، ولكن جرّت لمجاورتها "بجاد"، واختلفت مذاهب النحويين في هذه المسألة، فمنع سيبويه[5] والفرّاء[6] الجر على الجوار، وأجازه الأخفش ونفر من العلماء[7]، ولم يرد عند المبرد.

وجـــاءت هـــذه المسألة مستوفاة عند سيبويه وابن جني، ومعتدلة عند الأخفش والفرّاء، ومختصـــرة عند الفارسي، فعن سيبويه أن الجر في نحو هذا جحر ضبٍ خربٍ ليس وجه الكلام، والوجـــه فـــيه الرفع، والرفع أكثر كلام العرب وأفصحهم، وهو القياس، وعلل ذلك بأن الخرب نعـــت الجحر، والجحر مرفوع، وذكر أن بعض العرب يجرّه، وهو ليس نعتاً للضب، ولكنّه نعت

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/٨٧٠.

(٢) اللمع في العربية، ١٤٨.

(٣) بابستي، عزيزة، المعجم المفصل في النحو ١/٤٣٠.

(٤) معجم شواهد النحو الشعرية، ديوان امريء القيس ٢٥.

(٥) الكتاب ١/:٦٧، ٤٣٦.

(٦) معانـــي القرآن ١/٧٤، قال صاحب الهمع: "وقصره الفرّاء على السماع، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة". الهمع ٤/٣٠٥.

(٧) الأخفـــش، معانـــي القـــرآن ١/٧٥، ٢٥٤-٢٥٠، الخصـــائص ١/١٩٤، ذكر ابن جني مذهب الفارسي في المســـألة، وأطـــال ابن جني في توضيحها والاحتجاج لها، وجاء في مغني اللبيب ٨٩٦، "أن ابن جني أنكر الجر على الجوار"، همع الهوامع ٤/٣٠٥.

للمضـــاف[1] (الجحـــر)، وجاء عن ابن جني "أنّ مما جاء خلاف الإجماع فيه..، ما رأيته أنا في قولهـــم: هـــذا جحر ضب خرب"، وذكر أنّ النحويين يتابع بعضهم بعضاً في تغليط العرب فيه، وأنّه من الشاذ الذي لا يجوز القياس عليه، وبيّن كثرته في القرآن الكريم، وعلله بأنه على حذف المضاف، وهو كثير في القرآن والشعر، وشائع، وشرحه بأن الأصل فيه: هذا جحر ضبٍ خربٍ جحـــره، فحذف المضاف (جحر) وارتفع الضمير، فلما ارتفع استتر في النعت (خرب)، وجرى، خـــرب، وصفاً للضب، وإن كان وصفاً للجحر في الحقيقة، وقاس ذلك على قولك: مررت برجل قائم أبوه، فالصفة قائم، في الحقيقة للأب، وقد جرت على (رجل)، وبيّن أن ذلك واضح لا يحتاج إلـــى تمثيل أو استشهاد، ثم جاء بشواهد على حذف المضاف، وذكر أن مذهب صاحبه أبي علي – وهـــو حملـــه علـــى حذف المضاف وليس على الغلط– أولى من حمله على الغلط، لا طراده وشيوعه، والغلط لا يُحمل غيره عليه، ولا يُقاس عليه، ومن هذه الشواهد:

قول الشاعر:

كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مزمّل[2]

والأصـــل مزمل فيه، فحذف الجار، وارتفع الضمير، وعندما ارتفع استتر في المفعول، والمفعول صفة لـــ (كبير) في الأصل، ولكن جرّ لمجاورته (بجاد).

وقول لبيد:

أَوْ مُذْهَبٌ جُرْدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ النَّاطِقُ الْمَبْرُوزُ وَالْمَخْتُومُ[3]

وشرح ما جرى في ذلك مثل سابقه.

([1]) الكتاب ١/٤٥.

([2]) معجم شواهد النحو الشعرية، ديوان امريء القيس ٢٥.

([3]) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٤٩٩، ديوان لبيد بن ربيعة ١٥١.

ومثل قول الشاعر:

إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ مُذْهَبُ[1].

وقول الآخر:

فإيّاكُم وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيّ[2]

كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمِلِ[3]

وشـــرح ما جرى في هذه الشواهد[4] واعتل سيبويه لجر العرب إيّاه بأنّه نكرة كالضب، وأنّـــه وقع في موقع صفة الضب، وصار مع الضب اسماً واحداً، ووضّح ذلك بالتمثيل: هذا حب رمـــان، فـــإذا أردت أن تضيفه إليك، قلت: هذا حبُّ رماني، فأضفت الرمان إليك، وفي الحقيقة المضـــاف إلـــيك الحب، وليس الرمان، وجاء بمثال آخر، وحمل عليهما: هذا جحر ضب خرب، ومـــا كـــان في هذا حب رماني يكون في هذا جحر ضبي، وقال: "والجحر والضب بمنزلة اسم مفـــرد، فأنجرّ الخرب على الضب)[5]، أي على الجوار، وقاس ذلك على إضافة الجحر إليك مع أن الجحـــر مضـــاف إلـــى الضب -أي عندما تقول: هذا جحر ضبي: في الظاهر المضاف إليك الضـــب، وفـــي الحقـــيقة المضاف هو الجحر وليس الضب. وذكر أنهم يتبعون الجر الجر كما يتبعون الكسر الكسر في نحو قولهم: بهم وبدارهم. وأسند سيبويه التفسيرين للخليل. وذكر رواية الخلـــيل عن العرب: عدم جواز الجر على الجوار في التثنية، وفي الجمع يغلط العرب في العدد إذا تطـــابق العدد والمعدود، وكان العدد والمعدود مذكراً مثله أو مؤنثاً، نحو: هذه جحرة ضباب

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، لم أعثر على قائله.

(2) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣٢٠٨، ديوان الحطيئة ١٤٤، ورواية الديوان:

فإيّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ حَدِيدِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيء

(3) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣٢٠٨، ديوان العجاج، ١٤٥.

كأنّ غَزْلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمِلِ

(4) الخصائص ٣/٢٢٤.

(5) الكتاب ١/٤٣٦-٤٣٧.

خربة، ولأن الضباب مؤنثة، والجحرة مؤنثة والعدة واحدة، لذلك غلطوا، ويخالف سيبويه أستاذه، ويرى أن الأمرين سواء، ويوضح ذلك أن الإفراد والتثنية سواء، وذلك أنك إذا قلت: إنّ هذا جحر ضب متهدم، فيفهم من ذلك أن التهدم للجحر وليس للضب، وكذلك هذان جحرا ضب خربان، فالخراب للجحرين وليس للضب.

قرر الشيخان المسألة وإن كان مذهباهما مختلفين، ومثّلا لها، وجاءا بالشواهد، وشرحا المراد بالمثال، وكيف جرت الإضافة؟ وكيف يفهم النعت فيها، وجاءا بأمثلة على ذلك، كذلك ذكر كل منهما آراء أستاذه، فقد ذكر سيبويه تفسير الخليل لغلط العرب في حال الجمع، وخالف سيبويه الخليل في أن التثنية تجري مجرى الإفراد. وذكر ابن جني مذهب المازني بجواز مخالفة الإجماع إذا قوي الاحتجاج، وكان سديداً، وذكر رأي أستاذه أبي علي في حمل هذا الأمر على حذف المضاف، وأن ذلك أفضل من تغليط العرب. أمّا الأخفش[1] فقد جاء عنه جواز الجر على الإتباع وذكر قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وذكر أن هذا محمول على قولهم: هذا جحر ضب خرب، ولكن نصب أرجلكم أجود من الاضطرار، وكأن جواز الجر على الجوار بلجأ إليه عندهم في حال الضرورة. وأين الضرورة في هذا ولا تقع الضرورة في النثر، وجاء بأقوال عن العرب: أكلت خبزاً ولبناً، وبين أن اللبن لا يؤكل، ولكن يقدّر لذلك فعل نحو: شربت، وجاء بغيره من أقوال العرب يخالف فيه الفعل الاستعمال، وكذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدا سَيْفاً ورُمْحاَ[2]

([1]) معاني القرآن ١/٢٥٤ – ٢٥٥.

([2]) معجم شواهد النحو الشعرية، ٥١٦، ديوان عبدالله بن الزبعري، ٢٥.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللّهِ ﴾ [المائدة، ٢]، وقوله تعالى: ﴿ ولا آمّين الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة، ٢]، وأعاد ما جاء عند سيبويه: هذا حبُّ رماني، وشرح سيبويه له، وبيّن كثرته في الكلام.

وذكر الفرّاء أن النحويين يروون عن العرب: هذا جحر ضب خرب. وبيّن أنّ الوصف للجحر والوجه فيه الرفع، ولكنه بيّن ذلك بالتمثيل، والشاهد، وليس مباشرة، فقال: "والوجه أن يقول: سنة وجه غيرُ مقرفة، وحية بطن وإدٍ هموزٍ، وهذا جحر ضب خرب. وذكر قراءة يحيى بن وثاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨][1] بالجر، وقال: إن الوجه الرفع، وجاء بشاهد:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كَلِّهِم أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرا الذَّنَبِ[2].

وذكر أنّ كل تتبع الزوجات في الخفض، وحقّه النصب لأنّه نعت لـ (ذوي)[3].

هذا يبين أنّ الأخفش والفرّاء اعتدلا في هذه المسألة، فقد ذكرا الأبيات، ثم جاءا بقول العرب، وبيّنا الوجه في ذلك، وجاءابأقوال عن العرب يقدّر لها فعل غير الظاهر، وهذه المسألة جائزة عند الأخفش في الاضطرار، وغير جائزة عند الفرّاء، أما الفارسي[4] فقد مرّ ذكره عند ابن جني من حمله قول الشاعر:

كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[5].

---

(1) أجاز أبو الفتح: أن تكون نعتاً لـ"ذو" وخفض على الجوار كقوله: هذا جحر ضب خرب، البحر المحيط ٨/ ١٤٣.

(2) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣٨٧.

(3) معاني القرآن، ٢/٧٤.

(4) الخصائص ١/١٩٣.

(5) ديوان أمرئ القيس ٢٥.

على الجر على الجوار، ولم يحمله على الغلط، فلم يأت إلا بشاهد واحد، ولم يصرح مباشرة، بل حمله على حذف المضاف، وهو أفضل من حمله على الغلط.

الأساليب:

ويتضمن:

١. أسلوب الشرط.

٢. أسلوب القسم.

١ – أسلوب الشرط:

المسألة الأولى: تقديم جواب الشرط:

اختلفت مذاهب العلماء في تقديم جواب الشرط، فمنع سيبويه والموافقون[١] تقديمه، وأجازه الأخفش ونفر من العلماء وأجازه المبرد[٢] إذا كان الشرط ماضياً.

وهذه المسألة عند سيبويه والمبرد وابن جني مستوفاة، وعند ابن السراج معتدلة، وعند الأخفش والكسائي والفرّاء وأبي زيد (٢١٥)[٣] مختصرة. فبدأ سيبويه بالأمثلة غير جائزة الاستعمال مقدراً ذلك على التقديم والتأخير نحو قولك: لئن تفعل لأفعلن، وذكر أن ذلك قبيح؛ لأن لأفعلن حقّها أن تكون أوّل الكلام، أي مقدمة، وذلك أنك إذا جئت بأداة الشرط، وكان عملها في

---

(١) الكتاب ٦٦/٣، ٧٠، ذكر أبو حيان أن سيبويه يجوّز في الشعر الجزم في نحو: آتي من يأتني، ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤، الأصول في النحو ١٨٧/٢، المقتصد في شرح الإيضاح ١١٢٠/٢، الخصائص ٣٨٩/٢-٣٩١، ٢٨٤/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤، وذكر أبو حيان أن أبا زيد والأخفش أجازا تقديم جواب الشرط، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٣/٢، ذكر صاحب الإنصاف أن الكسائي والفراء يجيزان تقديم جواب الشرط على الأداة والفعل.

(٣) أبو زيد الأنصاري، عالم باللغة، وله كتاب النوادر، روى عنه سيبويه في الكتاب، مات ٢١٥هـ، مراتب النحويين ٧٦.

فعـل الشـرط ظاهـراً، فلا بد لها من جواب تجزمه. وذكر المبرد[1] مثال سيبويه هذا ومذهبه، وخالفـه معلـلاً أن هذا جواب، وجاء في موضعه، ولا يصح التقدير، وجاء بمثال ليستدلّ على ذلـك، معللاً لذلك بنقل ما قاله، ولكنه جاء بأمثلة جائزة نحو: آتيك إن أتيتني، وبيّن أن عمل أداة الشـرط فـي فعله غير ظاهر، وهذا المثال جاء عند المبرد[2]، وعند ابن جني، لكن ابن جني[3] بيـن أن المقـدم ليس جواباً للشرط، ولكنه دال عليه، وجاء بأمثلة وشاهد، ونقل مذهب أبي زيد ومخالفـة أصـحابه له، وأنّ القياس لا يسيغه، وعلل ذلك واستدل له عقلياً وسماعاً، وذكر شاهداً على قياس النظير، واستحسان أبي علي لقياس الكسائي على النقيض في نحو قول الشاعر:

إذا رضيت علي بنوقمشير لعمر الله لقد أعجبني رضاها[4]

وجاء سيبويه[5] بأمثلة غير جائزة، نحو: آتيك إن تأتني، وذكر أن أداة الشرط عملت فلا بـد لهـا من جواب تجزمه. ولم يجوّزه إلا في الشعر، وجاء بآيتين ظاهر في إحداهما عمل أداة الشرط في فعل الشرط وفي الأخرى غير ظاهر. وذلك ليستدل على أنّ (إنْ) إذا ظهر عملها فلا بدّ أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله، وذلك قوله تعالى: ﴿**وإن لَّمْ تغْفِرْ لنا وترْحمْنا لنكُوننّ من الْخَاسِرِين**﴾ [الأعراف، ٢٣]. وقولـه عز وجل: ﴿**وإلاَّ تَغْفِرْ لِي وترْحمْنِي أكُن مّنَ الْخاسِرِين**﴾ [هـود، ٤٧]، وذكـر أن مـا عملت فيه (إنْ) مشاكل لما جاء في هذين الشاهدين، وجاء بأمثلة وشـواهد علـى ذلك على نية التقديم، وهذا المقدّم دليل على الجواب، نحو: إن أتيتني آتيك: أي آتيك إن أتيتني، وقول الشاعر:

---

(1) المقتضب ٢/٦٨.

(2) السابق نفس الجزء والصفحة.

(3) الخصائص ٢/٣٩٠-٣٩١، ١/٢٨٤.

(4) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣١١١.

(5) الكتاب ٣/٦٦، ٧٠.

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَا لِي ولا حَرِمُ[1]

ومـثال آخر، نحو: إن تأتني آتك، مبيناً أنّ هذا حسن، وذلك لعمل (إن) في الفعل، فلا بدّ من جواب ينجزم بما قبله، وهذا الشاهد عند المبرد على نيّة إرادة الفاء، أي الفاء محذوفة. وجاء بشاهد على ذلك من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّـا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة، ٩٠-٩١]، فالفاء واقعة في جواب أمّا، وهي وما دخلت عليه يسدّان مسد جواب الشرط.

واسـتطرد سيبويه في ذكر الشواهد والمراد بها على نية التقديم والتأخير، ذاكراً التقدير فيها، نحو قول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[2]

وقول الآخر عن الأصمعي(٢١٥هـ)[3] عن أبي عمرو (١٥٤هـ)[4]:

هٰذا سُرَاقَةُ لِلقُرْآنِ يَدْرُسُه وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إنْ يَلْقَها ذِيبُ[5]

وقول الآخر:

وَمَنْ يُمِيلُ أَمَالَ السَّيْفُ ذِرْوَتَه حَيْثُ الْتَقَى مِنْ حِفَافَيْ رَأْسِه الشَّعْرُ[6]

---

(١) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٤٤٠، ديوان زهير بن أبي سلمى، ٩١.

(٢) معجم شواهد النحو الشعرية، ٣٤٥٦.

(٣) عبدالملك بن قريب عالم باللغة والرواية تتلمذ على أبي عمرو بن العلاء، وروى عن خلف، مات ٢١٦هـ، من كتبه الفرق، الوحوش/ الأنباري- نزهة الألباء ١٥٠-١٧٢.

(٤) عالم بالقراءة والنحو، وهو أحد القراءة السبعة، مات ١٥٤.

(٥) معجم شواهد النحو الشعرية، ٩٦.

(٦) معجم شواهد النحو الشعرية، ٩٥٦، ديوان الفرزدق ٢١٩، ورواية الديوان:

ومنْ يُمِلْ أَمَالَ المأثورُ ذِرْوَتَه حَيْثُ التقى مِنْ حِفافَي رَأْسِه الشعرُ

وقول ذي الرمة:

وإنّي مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الْجَانِبِ الّذِي ... بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوانِبِ ناظِرُ[1]

ورواية يونس عن الهذلي:

فَقُلْتُ تَحَمّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنّها ... مُطَبّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يُضَيرُها[2]

لا يجوز إلا في الشعر.

وميّز سيبويه والمبرد بين ما يكون شرطاً، وما يكون صلة، نحو: آتي من يأتيني، وأقول ما تقول، وذكر أن هذا وجه الكلام وأحسنه، وهو محمول على الاسم الموصول (الذي)، وذلك لقبح تأخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، ولو حملته على الشرط فلا بد أن تجزم فعله، وإذا كان فعل الشرط ماضياً ما دل على جوابه مقدماً، نحو: آتي من أتاني، فلك أن تجعله صلة أو شرطاً. أمّا المبرد فعدّ ذلك صلة وليس جزاءً، ويلزم نصبه بالفعل الذي قبله، وميّز بين أن يكون شرطاً. وذلك بأن يجعل نحو: (متى) و (أين) في قولك: آتيك متى أتيتني، أو أقوم أين قمت ظرفين لما بعدهما، ومنقطعين من الفعل الأول، وعلل ذلك بانفصال الشرط كانفصال الاستفهام، ولاستحالة أن يعمل في الجزاء، ما قبله ويعمل هو فيه، ومثل لعدم جواز ذلك بنحو: زيداً إن تأت يكرمك، وزيد متى تأت تحببه، وإذا كانا ظرفين لما قبلهما، فهما في عداد الصلة والموصول.

أمّا الأخفش والكسائي والفرّاء وأبو زيد والفارسي فقد جاءت المسألة عندهم مختصرة فقد ذكر صاحب الارتشاف[3] أنّ مذهب الأخفش وأبي زيد جواز تقديم جواب الشرط على الأداة، وذكر ابن السراج[1] أنّ مذهب الكسائي في نحو: "أقوم إن تقم" أن (أنْ) شرط، والجزاء

([1]) معجم شواهد النحو الشعرية ، ١٠٣٣، ديوان ذي الرمة ٢٤١.

([2]) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٠٨٩، ديوان الهذليين ١٥٤/١، نسب الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي، ورواية الديوان:
فقيل: تَحَمّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنّها ... مُطَبّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يُضَيرُها

([3]) ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤.

وذكـــر ابـــن السراج[1] أنّ مذهب الكسائي في نحو: "أقوم إن تقم" أن (أنْ) شرط، والجزاء الفعل الثانـــي. وأمّـــا الفـــرّاء[2] فقـــد ذكـــر قولـــــه تعـــالى: ﴿عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمـــران، ٩٧]، وبعـــد أن وجّه إعراب بعض الآية، قال: "وإنْ نويت الاستئناف بمن" كانت جـــزاء، وكان الفعل بعدها جزماً، واكتفيت بما كان قبله من جوابه، وذكر قوله تعالى: "حتى إذا فشلتم.."، وذكر أنه يقال: إنه مقدم ومؤخر، معناه: "حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم"[3].

ومما يستدل به على تجويز الفراء تقديم جواب الشرط على الأداة قوله: "إذا كان الجزاء لـــم يقـــع عليه شيء قبله، وكان يُنوي به الاستقبال كسرت "إن" وجزمت بها، فقلت: "أكرمك أن تأتنـــي"[4]. وهـــذا غير جائز عند غيره كون (إن) جزمت فعل الشرط فلا بد من جواب تجزمه، كذلـــك ذكـــر عـــنه ابن السراج: "أنّ نية الجزاء على تقديم الفعل، نحو قولك: "أقوم إن تقم، وإن شـــرط للفعـــل"[5]. وكانـــت عـــند الفارسي[6] معتدلة، فقد ذكر أنّه: "لا يجوز زيداً" إن تضرب أضرب، لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء، وإذا كان مرتبة الجزاء أنه يقـــع بعـــد الشرط كانت مرتبة معموله كذلك؛ لأنّ المعمول تابع للعامل، فقد قدّم معمولاً، وامتنع عـــن إعمـــال أي العامليـــن فـــيه، ناقلاً ذلك عن البصريين، وعلل عدم جواز تقدم الجزاء على الشرط، بأن مرتبة الجزاء بعد الشرط، ومنع تقديم معموله لوقوع المعمول حيث يقع العامل.

---

(1) الأصـــول في النحو ١٨٧/٢، ذُكر في معاني القرآن، ١٠٤، في قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ [آل عمران، ٩٧]، أن الكسائي عدّ (مَنْ) شرط في موضع رفع بالابتداء، والجواب محذوف، تقديره: من استطاع فعليه الحج، ويدل عليه عطف الشرط الأخر بعده في قوله: (ومن كفر).

(2) معاني الفرّاء، ١٧٩/١.

(3) السابق، ٢٣٨/١.

(4) معاني القرآن، ٥٨/١.

(5) الأصول في النحو، ١٨٧/٢.

(6) المقتصد في شرح الإيضاح، ١١٢٠٠/٢.

وذهب الفارسي في المسائل البغداديات إلى أن جواب الشرط لا يتقدم على الأداء والفعل وذلك لأن (إن) هي العاملة، وجاء بالشواهد:

إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعْ

وقول آخر:

والمَرْءُ عِنْدَ الرَّشا إنْ يُلْقها ذِيبُ

وذكـــر أن تصـــرع، والمرء عند الرشا ذيب، دليل على الشرط وليس شرطاً، والجواب محذوف[1] يدل عليه ما تقدم. وذكر ابن السراج مذهب الكوفيين والكسائي والفراء، ثم بين مذهبه وهـــو عدم جواز تقديم الجواب على الشرط، وهو أنه يجب أن يوافق ترتيب الكلام والاستعمال، وذلك أن الجواب مسبب عن الشرط، والشرط سبب له فيجب أن يكون السبب مقدماً على السبب، وتكـــون العلـــة مقدمـــة علـــى المعلول، ومثل موضحاً ذلك، فإذا قلت: إن تأتيني أعطك درهماً، فالإتيان سبب للعطية، فيجب أن تقدم على ما استوجب.

وجاء بأمثلة قدّر فيها الجواب، واستدلّ على أنّ ما تقدّم دليل عليه، نحو أجيئك إنْ تأتني، وبيّـــن أن هذا يستخدم في ضرورة شعرية، أو قرينة سياقية، وذلك أن "تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه، فتقول: أجيئك، فيعدك بذلك على كل حال، ثم يبدو لـــه ألا يجيئك بسبب، فتقول: إن جئتنـــي، ويستغني عن الجواب بما قدّم"[2]، وشبّه ذلك بالاستثناء، وجاء بمثال: نحو: اضرب إنْ تضـــربْ زيداً، وينصب زيد بأي الفعلين ما لم يلبس، وإذا قلت: اضربْ زيداً إنْ تضربْ، نصبت زيـــداً بـــالأول، وعلل ذلك بأنّ الذي ينصب بما بعد الشرط لا يتقدم، وذكر أن ذلك مذهب الفرّاء أيضـــاً. وفـــرق بيـــن الجزاء وغير الجزاء مما يكون سبباً للثاني، نحو: قمت كي تقوم، وبيّن أن

---

[1] المسائل البغداديات، ١٧٩/٢.

[2] الأصول في النحو ١٨٧/٢-١٨٨.

الكوفيين يخلطون بالجزاء كل فعل يكون سبباً لفعل، والبصريون يقصرون الجزاء على ما كان له شرط، وكان جوابه مجزوماً، ولما يستقبل، وعلى هذا ذكر أنّ الفرّاء لا يجيز نحو: أقوم زيداً كي تضرب، إذا أردت: أقوم كي تضرب زيداً، وذكر أنّ الكسائي يجيزه مستشهداً بقول الشاعر:

وَشِفَاءُ غِيِّكِ خَابِراً أنْ تَسْأَلي[1]

وذكر قولهم إن لم تقم قمت، وبيّن أنَّ (لم) تنفي الماضي، ودخول "إنْ" تحيل الماضي إلى المستقبل، وذكر أن (لا) لا تغيّر في الكلام، فتقول: "إن لا تقم أقمْ" وإنْ لا تقم وتحسن آتك، وذكر أنَّ آخرين يقولون إذا أردت الإتيان بالنسق جاز الماضي، فلك أن تقول: إن لا تقمْ وأحسنت آتك.

المسألة الثانية: نيابة "إذا" عن "الفاء" في ربط الجواب بالشرط:

ذهب سيبويه ونفر من العلماء[2] إلى أن "إذا" تنوب عن "الفاء" في ربط الجواب بالشرط، وذهب الأخفش والكسائي[3] إلى أنَّ "إذا" لا تنوب عن الفاء في ذلك، وأنْ الفاء هي التي تربط الجواب بالشرط، وهي محذوفة، ولم يرد عن الفرّاء نص في هذه المسألة.

جاءت هذه المسألة عند سيبويه وابن السراج والفارسي والأخفش والكسائي والمبرد مختصرة، وعند ابن جني مستوفاة. فذكر سيبويه مذهب الخليل في "إذا" بسؤاله حولها في الآية: ﴿**وإنْ تُصِبْهُم سَيِئَةٌ بِما قَدَّمَت أيديهِم إذا هُم يَقْنَطون**﴾ [الروم، ٣٦] فذكر أنها تربط الجواب بالشرط، وأن التقدير: قنطوا، وقاس هذه الآية قياس نظير على آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿**أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ**﴾ [الأعراف، ١٩٣]، وتقدير الكلام: صمتم، وتابع ابن السراج[4] سيبويه في ذكر مذهب الخليل، وذكر الآيتين والتقدير، وابن السراج ناقل عن سيبويه، وجاءت

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٢٢٧.

(2) الكتاب ٦٣/٣-٦٤، المقتضب ٥٨/٢، الأصول في النحو ١٦٠/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٩٨/٢ الخصائص ١٩٨/٢، سر صناعة الإعراب ٢٥٤/١.

(3) ارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤، همع الهوامع ٤٥٩/٢، الكسائي، معاني القرآن، ١٠٥.

(4) الأصول في النحو ١٦٠/٢.

هــذه الآيـــة عند الكسائي[1] والمبرد[2] والفارسي[3] وابن جني[4]، وكان التقدير نفسه، واختصر المبرد[5] المسألة فبيّن فقط أنها إضافة إلى كونها للمفاجأة تقع جواباً للجزاء، وقاسها على المثال: إنْ تأتـــي فلــك درهم، وشرح معناه بقوله: أعطك درهماً، أي لجواز وقوع الفعل موقعها جاءت جزاءً، أمّا الفارسي[6] فبين أن جواب الشرط ثلاثة منها "إذا" وأن موقع الفاء مع ما بعده مجزوم، فكذلك "إذا" مع بعدها، واستدلّ سيبويه[7] والفارسي على ذلك بجزم الفعل إذا وقع موقعها بالقراءة ﴿مَـنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف، ١٨٦]؛ وذلك أن "يذْرهم" معطوفة على "فلا هــادي"، وجاءت مجزومة، وكذلك "فلا هادي" تقع مجزومة، لأن التابع يتبع المتبوع في إعرابه، فكذلك "الفاء وإذا" تقعان جواباً للشرط[8]، واختصرها الأخفش[9] بأن "الفاء" هي الرابطة للجواب، وإذا جاءت "إذا" فيقدّر حذف الفاء، واكتفى بالتقرير المباشر، ولم يُذكر عنه شاهد أو تعليل.

وكــان لسيبويه وابن جني زيادات على ما جاء عند غيرهما من العلماء، فاستدل سيبويه وابــن جنــي علــى نيابتها[10] عن الفاء أنها لا تجيء مبتدأة، وكذلك "إذا" ونقل سيبويه استدلالاً للخلــيل على قبح دخول الفاء عليها، وهو أنه لو استحسن دخول الفاء على "إذا" للزم دخول الفاء فــي الكــلام، ومن حيث استغنينا بـــ "إذا" عن "الفاء" كما استغنينا بالفاء عن غيرها ولعله يقصد

---

(1) الكسائي، معاني القرآن، ١٠٥.
(2) المقتضب ٢/٥٨.
(3) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٩٨.
(4) سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤.
(5) سابق نفس الجزء والصفحة.
(6) سابق ٢/١٠٩٨.
(7) الكتاب ٣/٩، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٩٨.
(8) الكتاب ٣/٩٠-٩١، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٩٨.
(9) ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٢، الهمع ٢/٤٥٩.
(10) الكتاب ٣/٦٣، سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤.

الفعـــل، فصـــارت كل واحدة منها (إذا، والفاء) جواباً، قال[1]: "زعم الخليل أنّ إدخال الفاء على "إذا" قبيح، ولو كان إدخال الفاء على "إذا" حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفـــاء كمـــا استغنت الفاء عن غيرها، فصارت "إذا" هاهنا جواباً" كما صارت الفاء جواباً، ويتابع ســـيبويه فـــي تعزيـــز كون "إذا" جواباً للشرط كما هي "الفاء" وذلك بسؤال أستاذه عن قولك: إن تأتنـــي أنا كريم، ويذكر عنه أن ذلك لا يكون إلا في الضرورة الشعرية، من قبل تقديم، أنا كريم، و"الفـــاء" و "إذا" لا تأتـــيان إلا رابطتين للجواب بالشرط، وجاء بشواهد على الاضطرار من هذا القبيل دون التقدير نحو قول الشاعر.

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشّر بالشر عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[2]

وقول:

بني ثُعل لا تُنْكِعُوا العَنْزَ شِرْبَها بَني ثُعلٍ مَنْ يُنْكِعَ العَنْزَ ظَالِمُ[3]

أمّـــا ابن جني[4] فقد ذكر أنّ (إذا المفاجأة) يجوز الجزاء بها؛ لأنها لا تقع مبتدأة، وشرح وقوعها جزاءً وأنّ الشرط وجوابه يلزمه فعلان، وكذلك "إذا" المفاجأة، يحدث الفعل الأول، وتأتي المفاجـــأة مسببة عنه، خرجت فإذا زيد، ويستمر في التقدير والشرح، ويشرح جواز المجازاة بـــ "إذا" "أنّ معـــناها المفاجأة والموافقة ووقوع الأمر مسبباً عن غيره.."[5]، ويروي شاهداً رواه أبو علي مسنداً عن أبي بكر عن شيخ من أهل نجد:

---

(1) الكتاب ٦٣/٣.

(2) غـــير موجـــود فـــي معجم شواهد النحو الشعرية، لم أجده في ديوان حسان، ذكر في هامش الكتاب ٦٤/٣ أنّ البيت مصنوع.

(3) ينكع: يمنع، غير موجود في معجم شواهد النحو الشعرية.

(4) سر صناعة الأعراب، ٢٥٤/١ – ٢٥٥.

(5) السابق، ٢٥٤/١ – ٢٥٥.

استَقْدِرِ اللهَ خَيْراً، وَارْضَيَنَّ بِـــه فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ ميـــاسِيرُ[1]

وبينما المرءُ في الأحياء مغتبط إذا هو الرَّمسُ تعفوه الأعاصيـــر

ويقــدّر وقــوع الفعل "عفته الأعاصير" موقع "إذا"، ويعلل بذلك جواز وقوعها جواباً، وعلة ذلك الجــواب في الأصل كونه بالفعل؛ وذلك ليعادل فعل الشرط الذي هو سبب له، ويقرّر أنّ العلل لا تكون بما هو ثابت نحو الجواهر، بل بما هو متغير نحو الأعراض والأفعال، لذلك قدّر الفعل في البيــت وفــي الآية التي جاءت فيها "إذا"، ومنع مجيء الفعل بعد "إذا" المفاجأة لارتفاع ما بعدها بالابتداء وهي خبرهُ، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً فكذلك هنا.

القســـــــــم:

المسألة الأولى: إضافة أيمن إلى الله والكعبة:

"أيمــن الله" قسم صريح، وهي جملة اسمية ويعلم أنها قسم بمجرد النطق بها[2]، واختلفت مذاهب النحويين في إضافة أيمن إلى الله والكعبة فقط أم يجوز إضافتها إلى غيرها

فذهب سيبويه ونفر من العلماء[3] إلــى أنّ "أيمــن" تضــاف إلــى الله والكعــبة، وذهب الكسائي[4] إلى جواز إضافتها إلى غيرها، وذكر الشاهد فقط، ولم يرد للأخفش نص في المسألة، وجــاءت هذه المسألة معتدلة عند سيبويه. ومختصرة عند المبرد، وابن السراج، وابن جني فقط تمثــيل للاستدلال لمسألة أخرى عند الأولين، وفي الحديث عن القسم عند الأخير والفارسي كانت

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، البغدادي – خزانة الأدب، ١٦٨/٢-١٦٩ ورواية البيت الثاني:

وبَينْما المرءُ في الأحياء مغتبطٌ إذْ صارَ في الرَّمْسِ تعفُوهُ الأعاصِيرُ

وكذلك الرواية في شرح شواهد المغني ٢٤٤/١، ونسب في المصدرين إلى حريث بن جبلة العذري.

(2) شرح التسهيل ٦٣، ٦٩.

(3) الكتاب ٥٠٢/٣، المقتضب ٩٠/٢، الأصول في النحو ٤٣٤/١، اللمع في العربية ٢٩١، ارتشاف ١٧٧١/٤، همع الهوامع ٣٩٦/٣، ذكر ابو حيان والسيوطي أنّ الفارسي يذهب إلى أنّ أيمن تضاف إلى الله والكعبة.

(4) ارتشاف الضرب ٧٧١/٤، همع الهوامع ٣٩٦/٢.

عــنده مختصرة أيضاً وذكر سيبويه[1] الأمثلة: نحو: لعمرُ الله لأفعلنّ، وأيمُ الله لأفعلن، وذكر أن بعــض العــرب يضيفها إلى الكعبة نحو: أيمن الكعبة لأفعلنّ، قياساً على لعمر الله، أي أنّ (أيمن الله) فــيها معنى القسم، وهي كمعنى الاسم المقسم به، واحتج بقول العرب: عليّ عهدُ الله لأفعلنّ، وبيّــن إعراب هذا القول ومعناه، ووردت عن المبرد وابن السراج فقط كمثال[2] على فتح ألفها، وقد جاءا بهذين المثالين: أيمن الله لأفعلن، وأيمن الكعبة لأفعلن، في معرض قياسهما سقوط ألف أيمن كونها مفتوحة وجاء ابن جني بالشاهد نفسه عند سيبويه والمبرد للاستدلال على نيابة جواب القسم عن خبر المبتدأ:

فَقَال فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمّا نَشَدْتُهمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيمُنْ الله ما نَذري[3]

أمّــا الفارســي[4] فقــد ذكــر أنــه يذهب إلى إضافتها إلى الله والكعبة فقط، وورد عن الكسائي[5] إنشاده:

لَيُمنُ أَبِيهِمْ لَبِئْسَ العذْرَةُ اعْتَذَرُوا[6]

المسألة الثانية: هل الواو المكررة بعد واو القسم، هي للقسم أيضاً أم عاطفة ؟

ذهــب سيبويه والمبرد إلى أن الواو المكررة بعد واو القسم عاطفة، وذهب الأخفش إلى أنهــا واو القسم، فقد ذكر سيبويه والمبرد الآية ﴿**والليل إذَا يَغْشَى، والنَّهارِ إذا تجلّى، وما خَلَقَ الذَّكــرَ والأُنــثى**﴾[الليل، ١-٣]، وذكر أن الأولى "واو" قسم وما بعدها من الواوات للعطف، وقد علــل سيبويه مذهبه نقلاً عن الخليل بأنّه يقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولو أخذ المقسم به

---

(1) الكتاب ٥٠٢/٣ – ٥٠٣.

(2) المقتضب ٩٠/٢، الأصول في النحو ٤٣٤/١.

(3) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٣٤٧، واللمع في العربية ٢٩١.

(4) ارتشاف الضرب ١٧٧١/٤، همع الهوامع، ٣٩٦/٢.

(5) ارتشاف الضرب ١٧٧١/٤، همع الهوامع، ٣٩٦/٢.

(6) مجهول القائل، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم ٢٤٠/٤، ارتشاف الضرب ١٧٧١/٤.

الشـــيء المقســـم عليه لجاز أن تكون الواو المكررة بعده "واو قسم" فيكون أقساماً متكررة، ولكن يضـــعف تكـــرار المقسم به، نحو: وحقك وحق زيد، وعدّ الواو الثانية واو قسم، يجوز بكراهية؛ لأنّه لا يجوز أن تحلف بمحلوفين على محلوف عليه، وعلل المبرّد ذلك بأنّ الواوات الواقعة بعد واو القســـم لو كانت للقسم لكان بعض الكلام منقطعاً عن بعض، وكان القسم الأول وما يليه قسماً علـــى غـــير مقسم عليه، وقدّر ذلك بـــ "والليل إذا يغشى" ثم تركه وابتدأ "والنهار إذا تجلى"، وقد بين أنّها عاطفة بتمثيله إيّاها بـــ (ثم) وتمثيله بـــ (ثمّ) لأنها ليست من حروف القسم، أي يريد أن يبيـــن أنّهـــا عاطفـــة. أمّـــا الأخفش[1] فإنّه يجوّز جمع أيمان كثيرة على شيء واحد وإن اختلف الحرف، نحو قولك: والله، بالله، تالله لأفعلن كما يجوز والله والله لأفعلن.

واعـــتمد ســـيبويه والمـــبرد على الاستشهاد والاستدلال والتمثيل والتعليل والشرح ونقل ســـيبويه مذهـــب الخلـــيل وتبنّاه، ولكن المسألة عندهما مختصرة، وكذلك الأخفش فقد قرّر ومثّل وقاس واختصر.

اســـتنتج مـــن اســـتقراء مـــا تقـــدّم من مسائل أنّها تفاوتت في الوضوح والغموض لدى النحويـــين، وكذلـــك فـــي الاستيفاء والاختصار، وأحياناً تأتي معتدلة، فقد يضع النحوي عنوان المسألة ويقرر، ثم يأتي بالأمثلة والشواهد بأنواعها من الشعر والنثر، وقد يثبتها بالقياس والتعليل أو بالاســـتدلال العقلـــي، أو استصحاب الحال. كما أنّ الشواهد لم تكن متساوية في الكم والنص عـــندهم، فقـــد يزيد بعضهم شاهداً أو أكثر، أو يختصر شاهداً أو أكثر، أو لا يأتي بشواهد البتة، كذلك الاستدلال قد يأخذ به بعضهم ويغفله آخر، وقد يسلك النحوي سبيلاً أخرى، وذلك أن يضع عـــنوان المسألة، ويأتي بأمثلة على ذلك، ويلي ذلك الشواهد، أو التعليل والاستدلال، أو جميعها، ثـــم يقـــرر المســـألة. وقد يهتم بذكر آراء غيره من العلماء ومناقشتها؛ ليعزز رأيه بها أو ينقض آراءهم.

---

[1] ارتشاف الضرب، ٤/١٧٧١.

الفصل الثاني

اهتمام العالم بالمصطلح ومتابعته أو مخالفته

الفصل الثاني

اهتمام العالم بالمصطلح ومتابعته أو مخالفته

عُـرّف المصـطلح بأنه اتفاق قوم على تسمية شيء، باسم ما بعد أنْ ينقل هذا الاسم من معـناه اللغـوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما، مثل الاشتراك أو التشابه، والغرض من ذلك بيان مفهوم الشيء المنقول إليه وتحديده[1].

أهمية المصطلح :

يفـرز البحـث في ظاهرة ما مفاهيم جديدة، ولكي تتحدد هذه المفاهيم وتستقل لا بدّ من تسـميتها والاصطلاح عليها؛ ليكون هذا الاصطلاح بمنزلة المدخل لذلك المفهوم، ضمن الإطار المعرفـي الواحد، فعندما بحث النحويون ظواهر نحوية، وقعّدوا القواعد، وجرّدوا المفاهيم، جاء عـندهم مفهوم البدل، والنعت، والحال، وغير ذلك، فاصطلحوا على هذه التسميات لتلك المفاهيم، بحيـث استقل كل مفهوم بمصطلحه ضمن هذا العلم[2]، ونشأت المصطلحات في البدء أشتاتاً فلم تكـن موحـدة، فكـان يسـتخدم العالم الواحد غير مصطلح، وقد يخالفه عالم آخر في استخدام مصطلح آخر لمفهوم واحد. ناهيك عن بداية نشأتها، إذ لم تكن متبلورة فقد كان بعضها يذكر فيه المفهـوم، وبعـبارات طويلة، حتى استقرّ عند سيبويه، بل لم تستقر جميعها- عنده، ولكن تأخّر استقرارها[3].

---

(١) التهانوي – كشاف اصطلاحات الفنون ٢١٢/١ ، الكفوي – الكليات ١٢٩ .

(٢) حسن الملخ – التفكير العلمي في النحو العربي ١٣٩ .

(٣) القوزي – المصطلح النحوي ١٢٩ – ١٣٠ التفكير العلمي في النحو العربي ١٤١ .

بالابـــتداء (العامل في خالق)، وقال[1]: في إعراب قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ...﴾[آل عمران، ١٥٠]. رفـــع على الخبر .... ، وكثيراً ما أشار إلى المبتدأ والخبر بما يتضمن معنى المرافعين: أي كـــل منهما يرفع الآخر، وإذا عددنا المرافع مصطلحاً دالاً على الخبر، والمبتدأ المحذوف هو الضـــمير أو الاسم المضمر كما يقول القوزي[2] فلا بد أن نعدّ المبتدأ كذلك؛ لأن الفرّاء لم يذكر قرينـــة تـــدل علـــى أن الـــترافع خاص بالخبر دون المبتدأ، ولكنه كان يقول: ويرفع كل منهما صـــاحبه[3]. وحتى لو اعتمد القوزي على إعراب أحد جزئي المترافعين فقط، كما يكثر هذا عند الفـــرّاء، فإنّه ليس من قرينة دالة على أنّ المرافع هو الخبر، بل هذا منهج اتبعه الفرّاء في تناول المســـألة، كمـــا أن المبتدأ لم يكن دائماً ضميراً. قال في إعراب[4] قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عمران، ١٥]: ترفع الجنات باللام. وقال في إعراب[5] قوله تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْـــنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾[البقرة: ١٨٠]: والوصية مرفوعة بـــ (كتب)، وإن شئت جعلت "كُتب" في مذهـــب قيل فترفع الوصية باللام في "الوالدين" كقوله تبارك وتعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَـــرِ مِـــثْلُ حَـــظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾[النساء، ١١]، وتابع سيبويه نفر من العلماء[6] في هذه المصطلحات (الابتداء والمبتدأ والخبر)، وتابعه العلماء[7] في استعمال مصطلح الفاعل[8].

---

(١) معاني القرآن ٢٣٧/١ .

(٢) المصطلح النحوي ١٧٣ .

(٣) معاني القرآن ، ٥٧/٢ ، ٦٠/٣

(٤) السابق ١٩٥/١ .

(٥) السابق ١١٠/١ .

(٦) الأخفـــش، معاني القرآن ٩/١، ٢٤، ٤٩، المبرد – المقتضب ١٢٦/١٢/٤/٤٩/٢/ابن السراج: الأصول في الـــنحو ٥٨/١، يـــنظر الجرجاني– المقتصد في شرح الإيضاح ٢١٤/١، ٢٥٥، ابن جني: الخصائص، ٣٨٧/٢، ١١٠/١ .

(٧) الأخفـــش: معانـــي القـــرآن، الفراء، معاني القرآن، ١١٠/١، المقتضب ٩/١ ، الأصول في النحو ٧٥/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٥/١، الخصائص ١٨٥/١، ٣٧٨/٢ .

(٨) الكتاب، ٤٥/١.

ومـــن المصـــطلحات التي لم تستقر عند سيبويه اسم كان وخبرها، فقد سمّى اسمها (اسم الفـــاعل) وخـــبرها (اسم المفعول)، ثم سمّي الأول (فاعلاً) والثاني (مفعولاً)، وهذه المصطلحات مضـــطربه عنده فقد استعمل ما دلّ على صيغة صرفية (اسم الفاعل واسم المفعول) في مكان ما يـــدل على وظيفة (اسم كان وخبرها)، ثم استعمل ما دلّ على وظيفة أخرى نحو الفاعل والمفعول فـــي مكـــان اسم كان وخبرها، قال سيبويه[١] : "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... وذلك قولك كان، ويكون، وصار، .. تقول: كـــان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان؛ لتجعل ذلك فيما مضى..."، وتحـــدث عن الخبر ومثّل على ذلك، وكأنّه يقلّب المفهوم باحثاً له عن مصطلح، قال[٢]: "... وأنّه قـــد يُعلـــم إذا ذكرت زيداً أو جعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خداش بن زهير:

فإنّك لا تُبالِي بَعْدَ حَولٍ أَظَبْيٌ كَانَ أمّكَ أمْ حِمَار ... [٣]

وقـــال[٤] : "وإذا كان معرفة فأنت بالخيار، أيُّهما جعلته فاعلاً رفعته" وتابعه المبرد على اســـتعمال المفعـــول للدلالة على خبر "كان"[٥]، ثم استعمل اسم كان وخبرها، وقال[٦]: "فإن كان الاسم والخبر معرفتين، فأنت فيها بالخيار، تقول: كان أخوك المنطلق، وكان أخاك المنطلق... "، ومـــن جـــاء بعد المبرد استعمل اسم كان وخبرها، قال ابن السراج[٧]: "... ولا تقل: كانت زيداً الحمـــى تـــأخذ، ولا: كـــان غلامـــه زيـــد يضـــرب، لا تجـــز هذا إذا كان زيد والحمى اسمين

---

(١) الكتاب ٤٥/١ .

(٢) السابق ٤٨/١ .

(٣) معجم شواهد النحو الشعرية، ٩٢٨.

(٤) الكتاب، ٤١/١ .

(٥) المقتضب ٨٧/٤ .

(٦) السابق ٨٩/٤ .

(٧) الأصول في النحو ، ٨٦/١ .

لكـــان، فـــإن أضـــمرت في كان الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك، وهو الذي يقال له: المجهـــول، كـــان ذلـــك المضـــمر اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها ..."، وقال الفارسي[1]: "ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم فتقول: كان أخاك زيدٌ، وكان منطلقاً زيد".

وتـــابع الـــنحويون سيبويه في المصطلحات الخاصة بالاستثناء (المستثنى، المستثنى منه، الاســـتثناء) قـــال سيبويه[2] : "هذا لا يكون المستثنى منه إلا نصباً"، وقال الأخفش في إعراب[3] قولـــــه تعـــالى: ﴿ فَسَـــجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِـــيسَ ﴾ [البقرة: ٣٤] فانتصب لأنّك شغلت الفعل بهم عنه، فأخرجته من الفعل من بينهم، كما تقول: جاء القوم إلا زيداً"، فالإخراج دالّ على الاستثناء، وقال الفـــرّاء فـــي إعـــراب قولـــــه تعـــالى:[4] ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا... ﴾ [الأنعـــام: ١٤٦]، ثـــم قـــال: "إلا ما حملت ظهورها" و (ما) في موقع نصب بالفعل بالاستثناء، وعـــبارة الفـــرّاء هنا غامضة قد يفهم منها أن العامل في (ما) الفعل بتعدية إلا ، لأنّ مذهبه في العـــامل في المستثنى أنّ "إلاّ" مركبة من "أنّ ولا" فنصبه يكون بـــ (أنّ)، ويلاحظ أن مصطلحات الاســـتثناء يقـــل ورودها عنده، فقد جاء في إعرابه[5] قوله تعالى: ﴿فشرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [الـــبقرة: ٢٤٩] وفـــي إحدى القراءتين (إلا قليلٌ منهم). والوجه في (إلاّ) أن ينصب ما بعدها إذا كـــان مـــا قـــبلها لا جحـــد فـــيه، فإذا كان ما قبل إلا فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها، معـــرفة كـــان أو نكرة، فأمّا المعرفة فقولك: ما ذهب الناس إلا زيد، وأمّا النكرة فقولك : ما فيها أحـــدٌ إلا غلامـــك، لـــم يـــأت هـــذا عـــن العـــرب إلا بإتـــباع مـــا بعـــد إلا مـــا قبلها. وقال الله تـــــبارك وتعـــــالى:﴿مَّـــــا فَعَلُـــــوهُ إِلاَّ قَلِـــــيلٌ﴾ [الـــــبقرة، ٦٦]؛ لأنّ فـــــي

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٥/١ .

(2) الكتاب ٣٣٠/٢ .

(3) معاني القرآن ٥٧/١ .

(4) السـابق، ٣٦٣/١ ، قـراءة ابـن مسعود، وابن مسعود والأعمش (فشربوا إلا قليلٌ) وبالنصب قراءة البحر المحيط ٢٦٦/٢)

(5) السابق ، ١٦٦/١ .

(فعلوه) اسما معرفة فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم، ويثبته لما بعد إلاّ، وهي في قراءة أُبَيّ[1]: ما فعلوه إلا قليلاً، كأنه نفى الفعل، وجعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام.

وذهب الفرّاء في نصب ما بعد إلا بـ (أن) ولم يعبّر عنه بالمستثنى، وتابع النحويون سيبويه، فقال المبرد[2]: "والاستثناء على وجهين... أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى.." وقال ابن السراج[3]: "المستثنى يُشَبّه بالمفعول ... تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر "زيداً" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً.. فلما توسطت "إلا حدث معنى الاستثناء، .. فالمستثنى بعض المستثنى منهم"، وقال الفارسي[4]: "ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب، ... فإن قدّمت المستثنى ..". وقال ابن جني[5]: "على أن أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد "إلا" إلى أنّه بناصب يدلّ عليه معقود الكلام، .. وعلى أنّ الكوفيين أيضاً قد خالفوا سيبويه وأصحابه وأبا العباس ومن رأى رأيه في انتصاب المستثنى، .. ".

وتابع النحويون[6] سيبويه[7] في مصطلحات باب الإضافة فجمعيهم متفق عليها (المضاف والمضاف إليه).

---

(1) أبي هو أبي بن كعب سيد القرّاء، قرأ على النبي ﷺ القراءة وقرأ عليه النبي بعض القرآن، توفي سنة ٢٣ هـ، الجزري، طبقات القراء، ٣١/١.

(2) المقتضب ٣٩٩/٤ .

(3) الأصول في النحو ٢٨١/١ .

(4) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٩/٢-٧٠٢ .

(5) سر صناعة الإعراب ١٢٩/١-١٣٠ .

(6) الأخفش – معاني القرآن ١٧/١ ، معاني القرآن ٢٥٤/٢ ، المقتضب ١٤٣/٤، الأصول في النحو ٢٢٦/٢، المقتصد في شرح الإيضاح ٨٧٠/٢ ، ٨٧١/٢ ، الخصائص ، ٣٩٢/٢، ٣٩٥ .

(7) الكتاب ١٧٩/٢، ٢٨٠/١ .

وتابعه الفراء والمبرد في مصطلحي الجزاء والجواب[1]، وخالفهم ابن السراج والفارسي فجعلا الجزاء مكان الجواب[2]، وأحياناً استخدما الشرط والجواب، في حين استخدم ابن جني الشرط، واستخدم بدلاً من الجزاء الجواب[3].

وجاء مصطلح القسم وواو القسم والمحلوف عليه والمحلوف به والحلف واليمين عن الخليل وتابعه العلماء على ذلك. قال سيبويه[4]: "وقال الخليل في قوله عز وجل: ﴿واللَّيْلِ إِذا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل، ١-٣] الواوان الأخريان ليسا بمنزلة الأولى ... قلت للخليل: فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء؛ لجاز أن يستعمل كلاماً آخر، فيكون كقولك: بالله لأفعلن، بالله لأخرجن اليوم، ولا يقوى أن تقول: وحقّك وحق زيد لأفعلن، والواو الآخرة واو قسم، لا يجوز إلا مستكرهاً، لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول، وتحلف بهما على المحلوف عليه". ونلاحظ تجاور المصطلحات عند العلماء واستمرار ذلك منذ الخليل إلى عصور متأخرة، فجاء مصطلح القسم، واليمين، والحلف. والمقسم به والمحلوف به، والمقسم عليه والمحلوف عليه، وذلك أن النحاة معلّمون يستخدمون ما يدل على المفهوم، وبأبسط الدلالات اللغوية المعجمية؛ ليستوعبها التلاميذ، ولم يكن يعنيهم أنّ هذا سيحدث ارباكاً وتكدساً في المصطلحات لدى الباحثين.

---

(1) الكتاب ٦٦/٣ ، ٨٣/٦٨ ، معاني القرآن ٥٨/١ ، ٣٦، ١٧٩، ٣٠٠، المقتضب ٦٨/٢ .

(2) الأصول في النحو ١٨٧/٢، ١٨٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١١٢٠/٢ ، المسائل العضديات ١٧٩/٢.

(3) الخصائص ٣٨٩/٢-٣٩١، ٢٤٨/١.

(4) الكتاب ٥٠١/٣ .

واستخدم سيبويه مصطلح الحال، والخبر، والمفعول فيه للدلالة على الحال، ويقصد بذلك توضيح المسألة، وإدراك المفهوم، قبل أن يحدد المصطلح، قال[1]: "فإذا أردت الخبر الذي يكون حالاً، وقع فيه الأمر، فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل ليوضح المعرفة أو تُبيِّن به، فالنكرة تكون حالاً، وليست تكون شيئاً بعينه، قد عرفه المخاطب قبل ذلك.." والحال عند النحويين خبر، قال الجرجاني[2]: "واعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من جملة، لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر، سابق له، فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك: "زيدٌ منطلق" ، والفعل في قولك: خرج زيد، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثاني هو الحال، كقولك: جاءني زيدٌ راكباً، وذلك لأنّ الحال خبر في الحقيقة، من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً، لزيد؟ إلا أنّ الفرق الذي جئت به لزيد؛ لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، هو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرّد إثباتك للركوب، ولم تباشره به، بل بدأت، فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب.." وقال السيوطي:[3] "... ويجب في الحال التنكير لأنها خبر في المعنى..".

وقد عقد الفارسي مقارنة بين الحال والظرف وبيَّن أن الحال مفعول فيها.

نستنتج مما تقدم أنّ سيبويه كان يحرص على توضيح المفهوم وتسهيل إدراكه، ولم يكن يُعنى بتوحيد المصطلح وعدّه جزءاً من المنهج، وراوح الفرّاء بين استخدام مصطلح الحال ومصطلح القطع للدلالة على القطع[4] كما عرّفه النحويون: وهو أن يريد النعت فيجد المنعوت

---

(1) الكتاب ١١٤/٢٢ .

(2) دلائل الإعجاز ٢١٢ – ٢١٣ .

(3) همع الهوامع ١٧/٤ .

(4) معاني القرآن ٢٨٦/٢ .

معـــرفة والنعت نكرة فيقطعه، وللدلالة على الوقف[1] أحياناً، وللدلالة على الحال[2] أحياناً أخرى، واســتعمل مصــطلحي القطع والحال معاً. قال[3] في إعراب قوله تعالى: ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِيــنِهِ﴾ [الزمر، ٦٧]. وينصب المطويات على الحال أو على القطع، وقال في إعراب[4] قوله تعــالى: ﴿قُــلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، نصبت خالصــة علــى القطع، وجعلت الخبر اللام التي في الذين.." ، وقال في إعراب[5]: قوله تعالى: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ...﴾ [الحج، ٥] ويجوز مخلقة وغير مخلقة على الحال، والحال تنصب في معــرفة الأســماء ونكــرتها، كمــا تقول: هل من رجل يضرب مجرداً، فهذا حال وليس نعتاً". واســتعمال مصطلح واحد ليدل على غير مفهوم يحدث اضطراباً لدى القارئ ، وكذلك استعمال مصــطلحين لــنفس المفهــوم، فالفــرّاء تابع سيبويه في مصطلح الحال، لكنه كان يحاول إيجاد مصــطلح جديــد لنفس المفهوم، أمّا الأخفش فاكتفى باستخدام مصطلح الحال، قال[6]: "...أوقلت إنّــي لأمــرّ بزيد من أهل البصرة، ولم يجز أن تجعله في موضع حال، فكذلك "غير المغضوب علــيهم" وإن شئت جعلت غير نصباً على الحال لأنها نكرة، والأول معرفة ..." ، وتابع الأخفش في المصطلح كل من المبرد[7] وثعلب[8] ومن خلفهم.

---

(1) معاني القرآن، ٣٥٤/٢

(2) السابق ٢١٥/٢-٢١٦، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٨٠، ١٠٣/٢، ١٠٤، ٣٠٨/٢، ٨٣/٣، ١٠٤، ١٩٨/٢ ، لم يصرح بذكر الحال هنا ولكنه يفهم من النص.

(3) السابق ٤٢٥/٢ .

(4) السابق ٢٧٦/١، ٣٧٧

(5) السابق ٢١٥/٢-٢١٦ .

(6) معاني القرآن ١٨/١ ، ٢٨٩/٢ .

(7) المقتضب ٢٢٧/٣- ٢٣٨، ٢٦٨، ٢٦٩، ١٥/٤، ١٦٨، ١٧٠، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣

(8) مجــالس ثعلب ٤٣/١، ١٤٦، الأصول في النحو، ٢١٢/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٧٥/١، اللمع في العربية، ١٣٤.

واستخدم سيبويه مصطلح المفعول فيه للدلالة على بيان الجنس قال[1]: "ولا يتقدم المفعول فيه فتقول: "ماء امتلأت كما يتقدم المفعول فيه الصفة المشبهة، ..." فهل يدل المفعول فيه هنا على المعنى، فالماء اسم جنس، ولم يحصل الفعل فيه، بل هو فاعل في المعنى، لأنّ الأصل أن تقول: امتلأ مائي ، أو امتلأت من الماء، ولكن نُقل هذا عن الفاعل في اللفظ..، وأصبح فاعلاً في المعنى فقط، وتغيّرت وظيفته، فأصبح لتمييز الجنس أو تبيينه، وهذا بعيد عن أن يكون الفعل وقع فيه، أو أن يكون ظرفاً للفعل، كما هو متعارف على معنى المفعول فيه، ولم يُتابع سيبويه في هذا المصطلح ، فجاء عند خلفه بألفاظ شتّى، فهو عند الفرّاء[2] تفسير، وعنده وعند الفارسي[3] أحياناً مفسّر، وعند الفارسي مميز أحياناً أخرى، وجاء عند الأخفش بلفظ التبيان[4]، قال في قوله تعالى: "ومن الأنعام حمولة وفرشاً.. ثمانية أزواج" على البدل أو التبيان أو على الحال، وعند المبرد التبيين والتمييز[5]، والمميز والتمييز عند ابن السرّاج[6]، والتمييز والمفسّر عند الفارسي[7]، والتمييز والمميّز عند ابن جني[8].

لم يتابع أحد سيبويه في مصطلحه لهذا الموضوع، ولم يتفق النحويون على مصطلح واحد.

فقد جاء بعضهم بمصطلحين للمفهوم الواحد، وتابع بعضهم بعضاً آخر في أحد المصطلحين، كما هو الحال عند الفارسي، فقد تابع الفرّاء في مصطلح المفسّر، وتابع ابن

---

(1) الكتاب ٢٠٥/١ .

(2) معاني القرآن ٣٢/٢-٣٣، ٧٠، ٢٥٦/١، ١٥٩/٢، ١٦٦، ٢٢٥/١، ٢٥١/١، ٣٠٩/٢.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ، معاني القرآن .

(4) معاني القرآن ٢٧٩/٢.

(5) المقتضب ٣٦/٣ .

(6) الأصول في النحو ٦٤٣/١ .

(7) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٥/١-٦٧٦ .

(8) الخصائص ٣٨٦/٢-٣٨٧ .

السّـراج فـي مصطلح المميز، وتابع المبرد وابن السراج في مصطلح التمييز، وتابع ابن جني الفارسـي في مصطلح التمييز والمميز، وكأن اختراع الأسماء عندهم دلالة على الاقتدار، وكذلك الإتـيان بغير مصطلح كما أسلفت؛ للتوضيح لأنّ جلّهم كان معلماً، ولم يكن يعنيهم أن هذا يشتت الباحث.

ومـن المصـطلحات فـي هـذا المضمار "إذا" المفاجأة، فقد ذكرها سيبويه، وتابعه ابن السـرّاج أنه "إذا" تربط الجواب بالشرط من غير أن يحدّها أو يصفها أو يسميها، قال[1]: "فسألت الخلـيل عن قوله جل وعز: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم، ٣٦]، فقـال: هذا كلام معلّق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول"، وأمّا المبرد فقد سمّاها، فقـال[2]: ولـ"إذا" موضع آخر، وهي التي يقال لها: حرف المفاجأة، وذلك قولك: خرجت فإذا زيـد، .." والفارسي وابن جني عرّفاها بأنها : "إذا التي هي للمفاجأة"[3]. وأرى أنّ الذي وضعها موضـع الاستعمال المصطلحي هو المبرد حين سمّاها حرف المفاجأة، أمّا غيره فلم يضعها في حكم المصطلح، إذ اقتصر سيبويه وابن السراج على ذكر وظيفتها، ووصفها الفارسي وابن جني بأنها هي التي للمفاجأة، ويبدو أنهما تمردا على مصطلح المبرد، وقصرا الاستعمال على وضعها بهذا الوصف الطويل.

ومـن الأمثلة على عدم متابعة النحاة بعضهم بعضا في المصطلح- مصطلح الضمير أو المكنـي، والضمير مصطلح بصري يقابله المكني، وقيل: إن المكني اصطلاح كوفي[4]، وذهب

---

(1) الكتاب ، ٣/١٦٤ .

(2) المقتضب ٢/٥٧-٥٨ .

(3) التعليقة من كتاب سيبويه ٢/١٩٨ – ١٧٩ ، سر صناعة الإعراب ، ١/٢٥٤ .

(4) الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية ٧١ .

الزبـيدي إلى أن المكني اصطلاح وضعه الخليل[1]، فهو في أساسه ليس كوفياً بل بصرياً، وإذا عددنا جميع ما جاء به الخليل بصرياً فنحن بذلك نستطيع أن نصادر على النحو الكوفي؛ لأن جلّ النحاة الكوفيين بل رؤساءهم تتلمذوا على الخليل، وعلى شيوخ البصرة، ثم إن ما جاء في معجم العين هو موضوع وضعاً فحق الخليل والكسائي وغيرهما استعماله، ولا أظن أن ما جاء في معجم العين حكراً على الخليل، بل هي ألفاظ جُمِعتْ ولها معانٍ فحق الجميع استعمالها دون فضل لأحدهم على الآخر. واستخدم بعض النحويين من بصريين وكوفيين المصطلحين، فهذا الفرّاء يقول[2]: في قوله تعالى: ﴿.. أوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف، ٩] جواب للأمر، ولا يصلح الرفع في (يخلُ)؛ لأنه لا ضمير فيه، ولو قلت : أعرني ثوباً ألبس لجاز الرفع والجزم لأنّك تريد: ألبسه..." وقال في منع إعمال "ما" إذا تقدم خبرها[3]: "وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا، وذلك أنّ الباء لم تستعمل هاهنا ولم تدخل؛ ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك، لأنها أينما تقع في المنفي إذا سبق الاسم، فلمّا لم تمكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء، وحُسن ذلك في "ليس" : أن تقول: ليس بقائم أخوك، لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: لست، ولسنا"، واستعمل المكني فقال[4] في قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء،١] فنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها، قال حدثنا الفرّاء، قال: ... عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض، وقد كُني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

---

(1) مصطلحات ليست كوفيه ٧١،

(2) معاني القرآن ٣٦/٢

(3) السابق ٤٣/٢ .

(4) معاني القرآن ٢٥٢/١ – ٢٥٣ ، وينظر ٢٣١/١ ، ٤٥/٢ .

تُعلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ[1]

وإنمـــا يجوز هذا في الشعر لضيقه"، واستعمل المبرد الضمير أيضاً قال[2]: "وإنما صار الضـــمير معرفة لأنّك لا تُضمره إلا بعدما يعرفه السامع"، كما استعمل الكناية قال[3]: "وليس أحد النحويـــن المفتشـــين يجـــيز هـــذا في الضرورة لما ذكرت من انفصال الكناية"، واستعمل ثعلب الضـــمير، فقال[4]: "الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده، ولكنه يجعل منه قطعاً". واستخدم ابن السراج الضمير والمكني للتعبير عن نفس المفهوم، قال[5]: "... ربما حذفوا شيئاً في الجمل، وذلـــك المحـــذوف علـــى ضربين: إما أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ في نحو قولهم: "الســـمن مـــنوان بدرهـــم، يريد: منه..." ، وقال في إظهار الضمير، إذا جرى على غير من هو لـــه[6]: "... ولذلـــك بُنيت لام "فعل" مع ضمير الفاعل المخاطب في "فعلت" .... فقلت حينئذ هي مرتفعة "بضاربة" كما ترتفع إذا قلت: زيد ضاربته هند، فالمكني ها هنا بمنزلة الظاهر...".

واستخدم الفارسي أيضاً الضمير، قال في باب خبر المبتدأ[7]: "والثاني ما كان فيه ضمير يـــرجع إلى المبتدأ، وذلك عبدالله ضارب، ... وهند حسنة، ففي هذه الأسماء الجارية على الفعل والصـــفات المشبهة بها ضمير يعود على المبتدأ ..." ، واستخدم الكناية في موضع الضمير، قال في إعراب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[الإخلاص، ١][8] "فيجوز فيه ضربان من الإعراب: مـــن ذهـــب إلى أن (هو) كناية عن اسم الله، كان قوله (الله) مرتفعاً بأنّه خبر مبتدأ، ويجوز في

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٧٣١.

(2) المقتضب ٤/٢٨٠ .

(3) الكامل ١/٣٦٤ نقلاً عن مصطلحات ليست كوفية ٧٣ .

(4) مجالس ثعلب ١/٣٢٤ .

(5) الأصول في النحو ١/٦٩

(6) مجالس ثعلب ١/٣٤٢ .

(7) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٥٥ .

(8) الحجة للقراء السبعة ٦/٤٧٧ .

قولــك (أحد) ما يجوز في قولك: زيد أخوك قائم، ومن ذهب إلى أنّ (أحد) هو كناية عن القصة والحديــث، كــان اســم الله عز وجل عنده مرتفعاً بالابتداء، و (أحد) خبره"، واستعمل ابن جني الضــمير. قــال[1]: "إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة... لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، ... ".

ومن هذه المصطلحات ضمير الشأن أيضاً: والشأن: "الخطب، والجمع شؤون"[2] وضمير الشــأن[3]: "ضــمير يتقدم الجملة الفعلية أو الاسمية؛ ليمهّد لها، ويثير الشوق والتطلع إليها، وهو يتضــمن معناها، ومدلولــه مدلولها، فهو رمز لها وإثارة تتوجه إليها، وسمي ضمير الشأن؛ لأنه يرمــز للشأن، أي للحال التي يراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة... وأكثر الكوفيين يسمونه الضمير المجهول، لأنه لم يسبقه المرجع الذي يعود عليه، ويسميه بعض النحاة ضــمير القصــة، لأنــه يشير إلى القصة، أي المسألة التي يتناولها الكلام، ويُسمى ضمير الأمر والحديث، ولــه أحكام، ..."، ونجد أنّ هذه المصطلحات جميعها تشير إلى مفهوم واحد هو خبر أو حديــث مســتعظم، يسأل عنه، فتكون الإجابة عليه بضمير الشأن؛ لتفخيمه والتشويق إليه[4]، ومن شرطه الإفراد والتذكير[5]، وتستعمل هذه المصطلحات مع المذكر، وفي حال التأنيث ضمن شروط اشترطها النحويون، نحو أن يليه مؤنث أو يشبه مؤنث بمذكر، أو تكون علامة تأنيث في الذي يليه، فلا بد من تسميته ضمير القصة[6]، والقصة هي المسألة، والقص: الخبر[7]، واستخدم

---

(1) الخصائص ١٨٧/١ .

(2) الزبيدي، مختصر العين ١٣٥/٢ .

(3) محمد سعيد اسعد، الشامل: معجم في علوم العربية ومصطلحاتها ٥٣٨ .

(4) شرح الكافية ٢٧/٢ .

(5) شرح التسهيل ١٦٠/١ .

(6) السابق نفس الجزء والصفحة .

(7) مختصر العين ٥٢٦/٢ .

الكوفيون للدلالة على نفس المفهوم ضمير المجهول[1]؛ وذلك لأنّ ذلك الشأن مجهول؛ لكونه مقدراً إلى أن يفسر بجملة.

واستخدم الفرّاء ضمير العماد؛ ليدل على الشأن[2]، والعماد هو وجود شيء يسند إليه شيء آخر، وكأنّ الفرّاء رأى في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء، ٩٧] أن شاخصة تسند إلى الضمير "هي" ، وما يُسمى بالعماد عند الكوفيين سُمي ضمير فصل عند البصريين[3]، وذلك لأنه يفصل به بين الخبر والنعت، وهو يقع فاصلاً بين المبتدأ والخبر، واستعمل المبرد[4] الحديث والأمر والخبر، قال: "فإن قال: قائل: فهل يكون الضمير مقدماً؟ ، قيل: يكون ذاك إذا كان التفسير له لازماً. فمن ذلك، قولك: إنّه عبدالله منطلق، وكان زيدٌ خير منك، لأنّ المعنى: إنّ الحديث أو إن الأمر عبدالله منطلق، وكان الحديث زيد خير منك ... قال الله عز وجل: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾ [طه، ٧٤] أي أنّ الخبر.

وقد استخدم ابن السراج[5] هذه المصطلحات سوية فذكر ضمير الشأن والأمر والقصة وقال: وهو المسمى بالمجهول، والفارسي استخدم ضمير القصة والحديث، قال في إعراب اسم الله[6]: في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص،١] من ذهب إلى أن (هو) كناية عن اسم الله، كان قوله (الله) مرتفعاً بأنه خبر مبتدأ، ويجوز في قولك (أحدٌ) ما يجوز في ذلك: زيد أخوك نائم. ومن ذهب إلى أن (هو) كناية عن القصة والحديث، كان اسم الله عزّ وجل عنده مرتفعاً

---

(١) شرح الكافية ٢٨/٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧٦/١٢ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٦/٢ . كاظم: النحو الكوفي ١٩٠ .

(٤) المقتضب ١٤٤/٢، ٩٩/٤ .

(٥) الأصول في النحو ٨٦/١ .

(٦) الحجة للقراء السبعة ٤٥٨/٦ .

بالابـــتداء، و(أحد) خبره، وعلى هذا قوله: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنبياء، ٩٧].

وقـــال ابـــن جنـــي، وقد تابع فاستخدم ضمير الشأن والحديث[1]: "أما قوله: ﴿الله ربي﴾ [الكهـــف، ٣٨] ونحـــوه فهو الجملة نفسها. ألا تراه ضمير الشأن. وقولنا: الله ربي شأن، وحديث في المعنى، ... ومن قرأ: "لكن هو الله ربي" و (هو) ضمير الشأن، والجملة بعده خبر عنه ...".

---

(1) المحتسب ٣١/٢ .

الفصل الثالث

الاهتمام بمذاهب العلماء والانتفاع بها

مسائل المبتدأ والخبر

الفاعل

كان

مسائل ليس وأخواتها

مسائل المنصوبات

المجرورات

الأساليب

الفصل الثالث

الاهتمام بمذاهب العلماء والانتفاع بها

المذهب هو الاعتقاد أو الإيمان بشيء والأخذ به وتبنيه، قال الكفوي[1]: "المذهب المعتقد الـــذي يُذهب إليه، والطريقة والأصل والمتوضأ"، والمذهب قد يكون مصدراً، أو اسماً للمكان، أو الـــزمان، قال الخليل[2]: "والمذهب يكون مصدراً كالذهاب ويكون اسماً للموضع، ويكون وقتاً من الزمان".

وكان نشوء المذهبين البصري والكوفي في بدايات نشأة النحو، وقد يتفرد النحوي بمذهبه الخـــاص، أي يتفرع عن المذهب الرئيسي مذاهب أخرى خاصة بكل عالم، فهناك مذهب سيبويه، ومذهب يونس، والأخفش، والفرّاء، وثعلب وغيرهم، والمذهب قد يكون جديداً أصيلاً، لم يأت به أحـــد أو لم يُشر إلى شيء منه، وقد ينتفع العالم ممن سبقه، فيركّب مذهباً آخر، أو يخالف مذهباً، ويأتي بغيره، وهذا الفصل يبين اهتمام العلماء وانتفاعهم بمذاهب غيرهم.

---

(1) الكفوي – الكليات ٨٦٨ .

(2) الفراهيدي – الخليل بن أحمد ، العين ٣٢٣ .

مسألة العامل في المبتدأ والخبر :

تقدّم أن مذهب سيبويه[1] في العامل في المبتدأ هو الابتداء، وقاس[2] ذلك على عمل الجار والفعل في معموليهما، والابتداء عامل في المبتدأ تأخر المبتدأ أم تقدّم، كان الخبر ظرفاً أم اسماً صريحاً، كما ذهب إلى أن المبتدأ والخبر متلازمان، لا يستغني أحدهما عن الآخر[3]. وانتفع بذلك جماعة من العلماء، فذهب الفراء في أحد أقواله وآخرون[4] إلى أن رافع المبتدأ الابتداء.

واستخلص الفراء وثعلب[5] مما جاء عند سيبويه من تلازم المبتدأ والخبر مذهب الترافع- وهو أنّ المبتدأ يعمل في الخبر، والخبر يعمل في المبتدأ- قال الأنباري[6]: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأننا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ... فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً،... "، واهتم الأخفش وبعض

---

(1) الكتاب ١٢٧/٢ .

(2) السابق ٧٨/٢ .

(3) السابق ١٢٨/٢ .

(4) الفراء – معاني القرآن ١٩٨/١٤٢/٢ الأخفش – معاني القرآن/٩-٤٩، المقتضب ٤٤٩/١٢ الخصائص ١/١١٠-١١١ .

(5) الفراء – معاني القرآن ٥٧/٢، ٦/٣، ١٨٥، مجالس تعلب ٢٠/١ ، ٧٧، شرح الكافية ٨٧/١ .

(6) الانصاف في مسائل الخلاف، ٤٤/١ .

العلماء[1] بمذهب سيبويه في رفع المبتدأ خبره، كما انتفع الأخفش من قياس سيبويه عمل الابتداء في المبتدأ على الفعل مذهباً آخر، وهو أن الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر، وقاس ذلك على إنّ، وإنّ مقيس عملها في المبتدأ والخبر على الفعل فهي مشبهة به.

وركّب المبرد[2] من مذهب سيبويه في رفع المبتدأ الخبر، ومن مذهب الأخفش في رفع الابتداء الخبر مذهباً آخر، وهو أنّ الابتداء والمبتدأ يرفع الخبر، وقاس ذلك على عمل أداة الشرط وفعل الشرط في جوابه، وتابعه في ذلك ابن جني الذي يرى أن الابتداء[3] يرفع المبتدأ، والابتداء، والمبتدأ يرفعان الخبر[4]، واحتج بذلك بأنه لو كان الرافع وحده المبتدأ لما جاز تقديم الخبر عليه، وذلك لأن رتبة المعمول بعد رتبة العامل.

وانتفع الفارسي من الأخفش والمبرد وغيرهم[5] من العلماء في اشتقاق مذهب التعري من العوامل في رفع المبتدأ، قال الأخفش: "وأما قوله: "الحمدلله" فرفعه على الابتداء، ذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده، فهو مرفوع، وخبره إن كان هو أيضاً مرفوع، ..."[6]، وقال المبرد: "ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية من العوامل غيره، وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ"[7]. وقال ابن السراج: "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون

---

(1) الأخفش – معاني القرآن ٩/١، المقتضب ١٢/٤ .

(2) المقتضب ٤٩/٢ .

(3) الخصائص ١١١/١ .

(4) السابق ٣٨٧/٢ .

(5) ذكر صاحب ارتشاف الضرب أن هذا هو مذهب الجرمي والسيرافي ١٠٨٥/٣، وذكر الإنصاف في مسائل الخلاف أنه مذهب الجرمي ٤٩/١.

(6) معاني القرآن ٩/١ .

(7) المقتضب ١٢٦/٤ .

الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه"[1]، وقال الفارسي: "وصفة المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلق،... ، فزيد ارتفع بتعرية من العوامل الظاهرة نحو: إن وكان"[2].

مسألة إظهار الضمير إذا جرى على غير من هو لـــه:

ذهب سيبويه إلى وجوب إبراز الضمير، إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو لـــه في النعـــت الســـببي، ولـــم يكـــن إلى جانبه، ويستدل على ذلك من الأمثلة التي ساقها، قال: "وتقول: مررت برجل معه امرأة ضاربته، فهذا بمنزلة قولـــه: معه كيس مختوم عليه. فإن قلت: مررت بـــرجل معه امرأة ضاربها، جررت ونصبت.. وإن شئت قلت: ضاربها هو، فتنصب، وإن شئت جـــررت، ويكون هو وصف المضمر في ضاربها، حتى يكون كأنك لم تذكرها"[3] ومنع سيبويه ذلـــك فـــي الفعـــل قال: "وليس هذا كقولك" مررت بالجارية التي وطئها زيد، والتي وطئتها. لأنّ الفعـــل يضـــمر فـــيه، وتقع فيه علامة الإضمار، والاسم لا يقع فيه علامة الإضمار، ..."[4] ولم يصـــرّح سيبويه باسم الفاعل بل جعله للاسم بشكل عام. قال: "ولو قلت: مررتُ بجارية رضيت عـــنها، ومـــررت بجاريـــتك راضياً عنها، أو مررت بجاريتك قد رضيت عنها كان جيداً؛ لأنّك تضـــمر في الفعل، وتكون فيه علامة الإضمار، ولا يكون ذلك في الاسم إلا أن تضمر اسم الذي هو وصفه، ولا يوصف به شيء غيره مما يكون من سبب ويلتبس به"[5].

([1]) الأصول في النحو ٥٨/١ .
([2]) المقتصد في شرح الإيضاح ٢١٤/١ .
([3]) الكتاب ٤٢/٢ .
([4]) السابق ٥٤/٢ .
([5]) السابق، ٥٤/٢ .

انتفع بمذهب سيبويه جماعة من العلماء[1]، وبينوا أن هذا الإظهار يكون في اسم الفاعل[2] وزاد بعضهم[3] على ذلك اسم المفعول، وبعض آخر[4] زاد الصفة المشبهة، وانتفعوا بتعليل[5] سيبويه في أن الفعل فيه علامة إضمار، فلا ضرورة لإبراز الضمير بخلاف اسم الفاعل، وزاد المبرد وابن السراج، للفرق[6] بين الأصل والفرع، وكذلك أطلقوا هذا الحكم- وجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له- على الخبر كما عند المبرد والفارسي[7]، وعلى الخبر والحال كما عند ابن السراج وابن جني[8] وزاد الأخير الصفة المشبهة والصلة.

وانتفع الفارسي[9] من ابن السراج[10] عدم تثنية الفاعل إذا ثنيت، فقلت: الهندان الزيدان ضاربتهما، فلا تقول: ضاربتاهما، لأنه يعامل معاملة الفعل المقدّم، وإذا ثنيت كان على لغة أكلوني البراغيث. كذلك انتفع من سيبويه[11] ابن السراج[12] أن علة عدم إظهار الضمير مع الفعل: أن الفعل تظهر فيه علامات الإضمار، وانتفع بذلك المخالفون أيضاً فذهب هشام[13] إلى أنه إذا عُطف الفعل أو اسم الفاعل بالواو فقط على مبتدأ جاز إظهار الضمير، نحو: عبدالله

---

(1) المقتضب ٢٩٩/٢ ، الأصول في النحو ٧٠/١، المقتصد في الإيضاح ٣٦٣/١- ٣٦٤، الخصائص ١/ ١٨٧ .

(2) المقتضب ٣٦٢/٣، الفارسي- المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٣/١ .

(3) الأصول في النحو ٧٣/١ .

(4) الخصائص ١٨٧/١ .

(5) الكتاب ٥٤/٢ .

(6) المقتضب ٣٦٢/٣، الأصول في النمو ، ٧٠/١ .

(7) المقتضب ٢٦٢/٣ المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٣/١ .

(8) الأصول في النحو ٧٠/١، الخصائص ١٨٧/١ .

(9) المقتصد في شرح الإيضاح ٢٦٨/١ .

(10) الأصول في النحو ٧١/١

(11) الكتاب ٥٤/٢ .

(12) الأصول في النحو ٧٠/١ .

(13) ارتشاف الضرب ١٠٩٨/٣ .

مسألة تقديم الفاعل على الفعل:

يذهـــب ســـيبويه[1] إلـــى منع تقديم الفاعل على الفعل، وجاء بشاهد تقدَّم فيه الفاعل على الفعل:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقبّحه، وقال: إن الكلام موضوع في غير موضعه، ويجب أن يقال: وقلما يدوم وصالٌ.

وانـــتفع بهذا جماعة من العلماء[2]، وأخذوا به، وبعضهم اعتلّ لذلك مثل المبرّد[3] فقال: إذا أجـــزت تقديم الفاعل على الفعل، فقلت: أخواك ذهبا، وعاملته في العمل، نحو: ذهب أخواك، فـــلا بـــد أن توحّـــد الفعل مقدماً ومؤخراً. ولكنك في حال التأخير تسنده إلى الفاعل (الضمير)، ويكـــون الفعـــل فـــي موضـــع خبر الابتداء. وانتفع بهذه العلة ابن السراج[4] وزاد المبرد[5] في الاســـتدلال على منع تقديم الفاعل على الفعل، أنّك إذا قلت: عبدالله قام، فـــ (قام) فعل يرفع فاعل (ضـــميره)، وإذا جعلته رافعاً لـــ (عبدالله) فإنه يرفع فاعلين، والفعل لا يرفع فاعلين إلا في حال العطـــف، وكذلك تدخل على نحو : عبدالله قام، الفعل، فينتصب عبدالله، ويبقى الضمير في الفعل علـــى حالـــه(فاعل)، ومن استدلالاته أن الفعل يقع بعد حرف الاستفهام، نحو: زيدٌ هل قام؟ ولا يعمـــل مـــا بعد حرف الاستفهام فيما قبله، وانتفع المخالفون بمذهب سيبويه، فذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل، واستدلّوا بقول امريء القيس :

---

(1) الكتاب ٣١/١ .

(2) المقتضـــب ١٢٨/٤-١٢٩ ، الأصول في النحو ، ٧٢/١ ، ٢٢٨/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٢٥/١، الخصائص ٣٨٧/٢ .

(3) المقتضب في النحو ١٢٨/٤ – ١٢٩.

(4) الأصول في النحو ٢٢٨/٢ .

(5) المقتضب ١٢٨-١٢٩، ابن مالك – شرح التسهيل ٤٠/٢ .

فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُه مُتَغَيِّبُ[1]

وبقول الزباء:

مَا لِلجَمَالِ سُيْرها وَئِيدَا[2]

وقدّ روا ذلك: بـــ (فقل في مقيل متغيب نحسه، وما للجمال ونيدا سيرها).

مسألة حذف الفاعل:

أجـــاز الكسائي[3] حذف الفاعل إذا كان ثمة دليل، وقاس ذلك على حذف كل من المبتدأ والخـــبر إذا توافر الدليل، ويجوّز حذفه[4] كذلك في الفعل الأول، وإعماله الثاني في التنازع؛ لئلا يضمر قبل الذكر، وانتفع بذلك الفارسي[5]، ولكنه ذهب إلى الإضمار وليس الحذف. وكذلك انتفع المـــانعون مـــثل المـــبرّد وغيره[6]، واحتج المبرد وابن السرّاج على منع حذف الفاعل[7] بحاجة الفعل للفاعل، كحاجة المبتدأ والخبر أحدهما للآخر، فالفعل لا يستغني عن فاعله، كما لا يستغني المبـــتدأ عن خبره، وزاد المبرد في الاستدلال على المنع بأن أسماء الاستفهام متعددة، ولا بد في الفعل من فاعل يعود إليها، نحو: أيهم ضربك، ومن جاء؟ وأحرف الاستفهام متصدرة أيضاً. ولا يعـــود الضـــمير على حرف، نحو قولك: هل حبسك؟ وإن يأتني أنه، لذلك تخلو هذه الأفعال من الفاعليـــن، فلا تجوز هذه الاستعمالات، كذلك رفع نائب الفاعل[8]؛ لعدم استغناء الفعل عن فاعله، وحيث ناب منابه فقد رفع.

---

[1] ديوان امرئ القيس، ٣٨.

[2] معجم شواهد النحو الشعرية، ٣٦٢٦.

[3] همع الهوامع ٢/٢٥٥ .

[4] شرح الكافيه ١/٧٧-٧٩ ، ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٣-١٣٣٥ .

[5] المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٢٦ .

[6] المقتضب ١/١٩ ، الأصول في النحو ١/٧٥ ، الخصائص، ٢/٣٥٤-٣٥١.

[7] المقتضب ٣/٢٦ ، الأصول في النحو ١/٧٥ .

[8] المقتضب ٢/٦٠ .

وانتفع ابن جني[1] بمذهب الكسائي وتعليل المبرد بأنَّ نائب الفاعل مرفوع؛ لعدم استغناء الفعل عن فاعله، ولم يحتج ابن جني لذلك، ولكن يفهم من تناولـــه للمسألة يعرض الفاعل ونائبه بالـــتقابل من خلال الآيات. نحو مقابلته قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾ [المعارج، ١٩] وقولـــــه تعـــالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾ [النساء، ٢٨] لقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق، ١-٢].

مسألة رافع الفاعل:

ذهـــب سيبويه[2] إلى أنَّ رافع الفاعل هو الفعل، وعلة رفعه إسناد الفعل إليه، ولم يصرح بالإســـناد فـــالفعل مشـــتغلٌ بـــه، وهـــو مرفوع متفرغ له، مقدماً ومؤخراً، واهتم بمذهبه المبرِّد وجماعـــة[3]، وعلة رفع الفاعل هي المسند إليه سواء أخبراً كان أم استفهاماً، نفياً أم مستقبلاً، فما أُسْنِدْ إليه يرفعه.

انـــتفع هـــؤلاء بـــالأخذ بمذهب سيبويه وعلته؛ لأن اشتغال الفعل به في اللزوم والتعدي وبمذهـــب غير مذهب سيبويه[4] يرى أن الفاعل مرفوع بإحداثه الفعل، وحجة المنتفعين في ذلك أن آلـــة الفعـــل موجودة[5]، مقدّمة على الفعل، وهي الفعل مسند إليه، سواء أوقع منه فعل أم لم يقع.

---

(١) الخصائص ٣٥٤/٢ – ٣٥٥ .

(٢) الكتاب ٥٠٤/٣ .

(٣) المقتضب ١٩/١ ، الأصول في النحو، ٧٥/١، الخصائص ٣٥٢/٢– ٣٥٥ .

(٤) الخصائص ١٨٦/١ أشار ابن جني إلى ذلك دون أن يسميهم.

(٥) المقتضب ٩/١ .

وانـتفع بمذهب سيبويه المخالفون فجاء عن الكسائي -كما ذُكِر في الهمع-[1] أن الفاعل مـرفوع لدخوله في الوصف، ويُفْهم من ذلك أنَّك إذا قلت: قام زيد، فصفة زيد القيام، بهذا يكون الكسـائي انـتفع أيضـاً بمذهـب من قال: إن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل، وكذلك انتفع هشام[2] بمذهب سيبويه فجاء بالإسناد رافعاً للفاعل.

وابـتدع خلـف الكوفي[3] مذهب رفع الفاعل بالفاعلية، هذان المذهبان معنويان (الإسناد، والفاعلية) فالإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، والفاعلية: الفاعل في المعنى، والأخير يلزم أن يكـون حدث منه فعل، وهذا يرجّح أن يكون هو من ذهب إليه ابن جني بقوله: "ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه، ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسـقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ... ألا ترى أنّه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل مـن كان فاعلاً في المعنى، وأنّ الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلـك الفعـل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال"[4].

"كان" مسألة وجوب تأخير خبر كان إذا كان جملة عنها وعن اسمها:

أجـاز ابـن السـراج[5] تقديم خبر "كان" إذا كان جملة، نحو: أبوه منطلق كان زيد، إذا أردت: كـان أبوه منطلقاً، وقاس ذلك على الخبر المفرد، نحو كان منطلقاً زيد، ويجوز ذلك عنده إذا لم يفصل بينها وبين معمولها، نحو: كان زيد في داره أبوه، ومنع التقديم أيضاً إذا فصلت بين كـان ومعمولها بعامل آخر، نحو: كان زيداً أخواك يضربان، ولم يجوّز أن تفصل بـ (كان) بين

---

(1) همع الهوامع ٢٥٣/٢ .
(2) السابق ٢٥٤/٢ .
(3) السابق ٢٥٤/٢ ، ارتشاف الضرب ٣٢١/٣ .
(4) الخصائص ١٨٦/١ .
(5) الأصول في النحو ٨٨/١-٨٩ ، ارتشاف الضرب ١١٧٢/٣ ، همع الهوامع ٩٠/٢ .

عـــامل ومعمولـــــه، نحو: آكلاً كان زيد أبوه طعامك، أو آكلاً كان زيد طعامك، لتلازم العامل والمعمـــول. واهتم ابن السراج بمذاهب غيره في بعض المسائل، وحملها على القياس، وأجازها علـــى الـــرغم من عدم سماعها، نحو: أبوه قائم كان زيد، وأجاز مخالفاً غيره تقدّم المكني على الظاهـــر؛ معلـــلاً ذلك بأن النية التأخير، نحو: كان أبوه يقوم أخوك، اهتم الفارسي[1] بمذهب ابن الســـراج، ولم يجوّز تقديم الخبر على "كان" إذا كان جملة مستدلاً بالحديث الشريف: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه"، ومستأنساً بالبيت :

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوضُ الأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً[2]

كذلك انتفع ابن جني بمذهب المانعين، فلم يجوّز ذلك[3].

مسألة تقديم خبر "كان" عليها وتوسطه:

أجاز سيبويه[4] تقديم خبر كان عليها وتوسطه، وقد استدل على ذلك بالشعر:

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَها بِثَهْلان إِلَّا الْخِزْيُ مِمَن يَقُودَهَا[5]

وبالآيـــات القرآنية، نحو قوله تعالى: ﴿**مَّا كانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا**﴾ [الجاثية، ٢٥]، وقد اهـــتم العلمـــاء بمذهب سيبويه هذا فمنهم من وافقه، واحتج الموافقون لذلك بالشاهد الشعري كما جاء عند المبرد[6].

فَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قَتِيبَةَ إلا عضُها بِالأباهِمِ[7]

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٥/١ .

(2) ديوان أبي تمام، ٦٧/٣.

(3) اللمع في العربية ٩٨ .

(4) الكتاب ٤٩/١ .

(5) انظر: ص ٢٥ من هذا البحث.

(6) المقتضب ٩٠/٤ .

(7) انظر: ص ٢٥ من هذا البحث.

وبالآيـات القرآنـية، كما جاء عنده وعند الفارسي، نحو قوله تعالى: ﴿وكان حقّاً علينا نَصـرُ الْمُؤْمِنِيـنَ﴾ [الـروم، ٤٧]، وقولـه تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[يونس، ٢]، والـتقدير "وحينا"، واحتج كذلك بأنَّ كان تتصرف، فجاز في خبرها التقديم والتأخير، ووافق ابن السـراج[١] مذهب سيبويه، في تقديم خبر "كان" وتأخيره، بشرط ألا يفصل بينهما وبين ما عملت فيه، نحو: كانت زيداً الحمى تأخذ، ويجوز هذا الضرب من التقديم والتأخير إذا أضمرت في كان الأمـر أو القصـة. وجعلت الجملة خبرها أي: كانت القصة الحمى تأخذ زيداً واستدل على ذلك بقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهم وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينْ[٢]

والـتقدير: لـيس الخبر يلقى المساكين كل النوى، كذلك اهتم بذكر مذهب أصحابه بتقديم الخبر، وذلك بالاستدلال عليه، بتقديم معمول الخبر، نحو: غلامُه كان زيد يضرب؛ وذلك لتلازم العـامل والمعمول في الموقع، ومن العلماء نحو هشام منْ وافق سيبويه[٣] في جواز توسّط الخبر ولكـن دون شرط موافقة المبتدأ نحو: كان قائماً الزيدان، ولم يعلل ولم يستدل، ومنهم من خالف سيبويه نحو الكسائي والفرّاء"[٤] فلم يجيزا توسّط خبر كان، ولا تقدمه، ولم يستدلا لذلك.

---

(١) الأصول في النحو ١/٨٦-٨٧ .

(٢) ينظر: ٢٥ من هذا البحث.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١١٧٨ .

(٤) السابق ٣/١١٦٨ .

ليس وأخواتها:

مسألة تقديم خبر "ليس" عليها:

ذهب المبرد[1] إلى عدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها، وعلته أنها ليست متصرفة تصرف "كان"، ويجوز تقديم خبرها على اسمها، وحجته قول الشاعر:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحاً وَلا مُسْتَنْكَراً أَنْ تَعَقَّرا[2]

وتأويل "أَنْ تُعَقَّرا" عقرها، قال: "ولو قلت: في "ليس" خاصة: ولا مستنكراً أن تعقّر، على الموضع كان حسناً، لأن "ليس" يقدّم فيها الخبر[3]، وقال: "... لأن ليس فعل فتقدم خبرها وتؤخره[4]، وانتفع بذلك ابن السراج[5] فانتفع من ذلك تقديم خبرها عليها واعتل بالعلة ذاتها، كما انتفع من مذهب المبرد الفارسي وابن جني[6] وحجة الفارسي في ذلك أنّ "ليس" يتقدم خبرها على اسمها بخلاف "إنْ" فتقول: ليس منطلقاً زيد، ولا تقول: ما منطلقاً زيد، وهذا الأمر كذلك، فلا مانع أن يتقدم خبرها عليها، فتخالف بذلك "ما"، ولم يحتج ابن جني لذلك.

مسألة "ما" العاملة عمل "ليس":

أجاز يونس[7] إعمال "ما" عمل "ليس" في حالة النقض مطلقاً، وانتفع بذلك سيبويه[8] فلم يجوّز ذلك، وأضاف عدم جواز إعمالها، إذا تقدّم خبرها على اسمها، وانتفع بمذهب سيبويه هذا

---

(1) الإنصاف ١/١٦٠-١٦١ ، همع الهوامع ٢/٨٨ ..

(2) معجم شواهد النحو الشعرية، ١١٢٥، ديوان النابغة الجعدي، ٥٠.

(3) المقتضب ٤/١٩٤-١٩٥ .

(4) السابق ٤/٤٠٦ .

(5) الأصول في ١/٨١-٩ ، همع الهوامع ٢/٨٨ .

(6) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٠٧ ، الخصائص ١/١٨٩ - ١٩٠

(7) ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٠ نقلاً عن شرح التسهيل لابن مالك، همع الهوامع ٢/١١١ .

(8) الكتاب ١/١٨٩-١٩٠ .

الكسائي[1] وجماعة من العلماء فأخذوا به، كما انتفع بمذهبه المخالفون، فذهب الفرّاء[2] إلى إعمالها، إذا تقدّم خبرها على اسمها، وجواز إعمالها إذا انتقض بإلا، نحو: ما منطلقاً زيد، وما زيد إلاّ منطلقاً، فانتفع المذهب من الشرط الأول بسيبويه، والثاني بيونس، كما انتفع الأخفش[3] من سيبويه فأجاز إعمالها إذا تقدم خبرها، وكان جاراً ومجروراً أو ظرفاً، نحو: ما عندك زيد، وما في الدار أحد، وانتفع ابن السراج[4] بمذهب الأخفش، فمنع إعمالها إذا تقدم خبرها، وكان جاراً ومجروراً؛ معللاً ذلك بأن المجرور كالمنصوب. كما انتفع بذلك ثعلب[5] فقيّد جواز تقديم معمول خبر ما، إذا كان نفياً للخبر، نحو: ما زيدٌ آكلاً، ولا يجيزه إذا كان جواباً للقسم، نحو: والله ما زيدٌ يأكل طعامَك، فعدَّه بمنزلة اللام في جواب القسم، وذهب سيبويه[6] إلى منع إعمالها في حال هذا العطف على مجرور على الموضع، نحو ما زيد بخارج ولا ذاهباً عمرو، لعدم تصرفها، فيبقى المعطوف مبتدأ. وانتفع بمذهبه المبرد[7] وابن السراج[8]، واهتم بمذاهب[9] غيره من النحويين ممن لا يذهبون إلى إعمالها إذا جاءت "لا" عاطفة، نحو: ما زيد منطلقاً ولا أخوه منطلقاً؛ لعدم التمكن من تكرار إنّ مع "لا" فخالفهم، وجوّز ذلك معللاً بإمكان الإخبار عنه بخبر واحد، نحو: ما زيدٌ ولا أخوه منطلقين، وبيّن[10] لغة الحجازيين في المسألة وإعمالهم إياها؛

---

(1) ارتشاف الضرب ٣/١١٩٧-١١٩٨، الجنى الداني ٣٢٤، همع الهوامع ٢/١٠٣ .

(2) المقتضب ، الأصول في النحو ١/٩٢-٩٤، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٢٩، الخصائص ١/١٢٥-١٢٦ .

(3) ارتشاف الضرب ١/١١٩٧.

(4) السابق نفس الجزء والصفحة.

(5) الأصول في النحو ١/٩٢ .

(6) ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٠ .

(7) المقتضب ٤/١٨٨ ، الأصول في النحو ١/٩٢ .

(8) الكتاب ١/٦٠ .

(9) السابق ١/٥٧ .

(10) السابق ٨/٥٧ .

لتشبيهها بـ (ليس)، وذلك لأنهما نافيتان للحال، ولغة التميميين ومنع إعمالها؛ لتشبيهها بـ "هل وأما". إذ هما حرفان غير مختصين، وانتفع بذلك جماعة[1] من العلماء، وقد اعتل سيبويه[2] لعدم إعمال التميميين "ما" عمل "ليس" بأنها ليست فعلاً ولا يُضْمَر فيها كـ "ليس". وانتفع[3] بذلك المبرد، وابن السراج وبيَّنا أن من لم يعملها عاملها كحرف، والحرف غير متصرف، فلا يتصرف في التقديم والتأخير. كما وسّع المبرد[4] التعايل بأنها دخلت على مبتدأ عمل في خبره. مثل عمل الفعل في فاعله، ولا يدخل عامل على عامل، ومذهب المبرد أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر، أما ابن السراج[5] فإنه انتفع بسيبويه، ووضّح بأنها حرف غير مختص لا يعمل، دخل على مبتدأ وخبر ، وذهب سيبويه إلى أن الحجازية أكثر استعمالاً ، وعدّ أعمال الفرزدق لها وهو التميمي نادراً.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهم ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرْ[6]

وانتفع المبرد بشاهد سيبويه القرآني﴿مَا هَـذَا بَشَراً ﴾[يوسف، ٣١] وأضاف: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة، ٢]. كما انتفع[7] بقياس سيبويه[8] في منع إعمالها، إذا تقدم خبرها[9] على (إن)، فإنه لا يتقدم خبرها؛ لعدم تصرفها، وكذلك "ما" لا تعمل إذا تقدّم خبرها على اسمها.

---

(1) المقتضب ١٨٨/٤ ، الأصول في النحو ٩٢/١-٩٣ – المقتصد في شرح الإيضاح ٤٢١/١، الخصائص ١ /١٢٦ .

(2) مصدر سابق ٥٧/١ .

(3) المقتضب ١٨٩/٤، الأصول في النحو ٩٣/١ .

(4) المقتضب ١٨٩/٤ .

(5) الأصول في النحو ، ٩٣/١ .

(6) معجم شواهد النحو الشعرية، ٩٠٢، ديوان الفرزدق، ١٨٥/١.

(7) المقتضب، ١٨٨/١.

(8) الكتاب، ٥٩/١.

(9) المقتضب، ١٩٠/٤.

وكذلـــك انتفع المبرد[1] بالفراء[2] حيث يعملها الأخير إذا تقدّم خبرها، ويجيز إعمالها في حـــال النقض، ولكن المبرد أعاد الكلام إلى مبتدأ وخبر متقدم على نية التأخير، وفي حالة النقض يعـــود المعـــنى إلى الإيجاب فينتقض شرط عملها، وانتفع بسيبويه[3] بأن "ما" لا تقوى على قلب المعـــنى، أي لا يبقى منفياً، فيعود الأمر إلى الإيجاب، ومذهب سيبويه[4] إذا تقدم الخبر وكان من ســـببه – فإنه يكون فيه إضمار – عدم جواز إعمالها؛ لأنها ليست متصرفة كـــ (ليس وكان) فلا يتصـــرف خبرها في التقديم والتأخير. وانتفع المبرد[5] بذلك فخالفه، وجوّز العطف عليها، مقدّما الخـــبر إذا كـــان من سببه، أو الابتداء، قائلاً: ما زيدٌ منطلقاً أبوه ولا خارجاً أبوه، وما زيد قائماً ولا خـــارج أبوه، كذلك انتفع ابن السراج بمذهب سيبويه بعدم جواز العطف عليها مقدماً الخبر، إذا كـــان من سببه، وأضاف منع ذلك في حال اقترانه بالباء نحو: ما زيدٌ بقائم ولا بخارج أخوه، وعلل ذلك بعدم جواز إعمال "ما" إذا تقدّم الخبر.

وكـــان الفارسي[6] ممن انتفع بمذهب سيبويه بمنع إعمالها إذا تقدّم خبرها أو انتقض بإلا، كمـــا انتفع بمذهب ابن السراج[7] بمنع إعمالها إذا عطفت عليها بـــ (بل)؛ لأن ما بعد (بل) مثبت وجـــب رفعـــه، نحـــو: ما زيد قائماً بل قاعد، وأضاف الفارسي[8] "لكن" تقول: ما زيد قائماً لكن قاعد.

---

(1) ارتشاف الضرب، ١٩٧/٣.

(2) السابق، ٥٩/١.

(3) السابق، ٥٩/١.

(4) السابق، ١٨٨/٤.

(5) السابق، ١٨٩/٤ .

(6) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٢٩/١ .

(7) الأصول في النحو ٩٣/١ .

(8) المقتصد في الإيضاح ٤٢٩/١ .

واهـتم ابـن السرّاج[1] بمذهب الكوفيين بجواز تقديم معمول خبر (ما) عليها، وردّه بأن "ما" حرف غير منصرف، فلا يتصرف تصرف خبر "كان" في التقديم والتأخير، وتقديم المعمول دلـيل على تقدم الخبر، واهتم بمذهب الأخفش[2] أيضاً بجواز إعمالها في حال تقديم خبرها، وفي حـال النقض بـ "إلا"، على تقدير "أحد". ومنع إعمالها في الحالة الأولى، وردّ الثانية بأنّ أحد لا تحذف إلا ومعها كلام، نحو: ما منهما مات حتى رأيته يعمل كذا وكذا، ومن مذهب سيبويه بعدم إعمالهـا إذا تقدّم خبرها انتفع بمنع إعمالها كذلك إذا تقدّم معمول خبرها؛ لأن المعمول يقع حيث يقـع العـامل وتقدمه دليل على تقدم العامل، نحو: ما طعامك زيد أكل، وانتفع بذلك الفارسي[3] لمنع نحو: ما طعامك زيدٌ بآكلٍ، للفصل بين العامل (آكل) ومفعوله (طعامك) بالأجنبي (زيد).

مسألة إعمال "لات":

ذهـب سـيبويه[4] إلى أن (لات) تعمل عمل "ليس" ، ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويكون المحـذوف اسـمها، وتعمـل مع الحين خاصة، وانتفع جماعة من العلماء بمذهبه، حيث تابعه[5] الفـراء في أنها تعمل عمل (ليس)؛ لأنها في معناها، وذكر أن من العرب من يعملها كحرف جر وذكـر قراءة وشاهداً شعرياً. وتابعه ابن السراج[6] في الحكم والتعليل والاستشهاد أيضاً، وتوسّع الفارسـي[7] فـي إعمالهـا مـع ما يرادف الحين من أسماء الزمان، واحتج لذلك بشواهد[8] من

---

(1) الأصول في النحو ٩٤/١ .

(2) ارتشاف الضرب ١١٩٧/٣-١١٩٩، الأصول في النحو ٩٤/١ .

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٣٤/١ .

(4) الكتاب ٥٧/١ ، همع الهوامع ١٢٢/٢ .

(5) معاني القرآن ٣٩٧/٢، وذكر في مغني اللبيب ٣٣ ، والجنى الداني ٤٩٠، وارتشاف الضرب ١٢١١/٣ أن الفرّاء يعدها حرف جر.

(6) الأصول في النحو ٩٥/١ .

(7) مغني اللبيب ٣٣٥ .

(8) ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣ .

الشعر، والقراءات، فمنع الأخفش[1] إعمالها، ورأى أن ما يعمل في الحين خاصة فعل تقديره "أرى"، وانتفع ابن السراج[2] بالأخفش في أن ما يحذف مع "لات" يكون حذفاً وليس إضماراً، فقد ذهب الأخفش[3] إلى أنها لا تعمل وإذا كان ما بعدها مرفوعاً فهو مبتدأ خبره محذوف، وإذا كان منصوباً فهو مفعول بـ (أرى) محذوفة، بخلاف سيبويه[4] الذي يرى الإضمار فيها، كما كان في "ليس و لا يكون" في الاستثناء، وعلل ابن السراج[5] ذلك بأنها حرف لا يُضْمَر فيه.

مسألة إعمال "لا" عمل "ليس":

ذهب سيبويه[6] إلى أنّ "لا" تعمل عمل "ليس" ومذهبه إعمالها في النكرة فقط جرياً على "لا" النافية للجنس، وذهب إلى أنه لا يجوز الفصل بينها وبين اسمها، ليفرق بين "لا" النافية للجنس و "لا" العاملة عمل "ليس" واحتج لذلك بشاهد، وانتفع بذلك المبرد[7] فأخذ بها كما هي عند

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٨/١ ، مغني اللبيب ٣٣٥ .
(2) الأصول في النحو ٩٥/١-٩٧
(3) اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٨/١ ، مغني اللبيب ٣٣٥ .
(4) الكتاب ٥٧/١ .
(5) الأصول في النحو ٩٧/١ .
(6) الكتاب ٥٧/١.
(7) المقتضب ٣٨٢/٤ .

سـيبويه، وابـن جنـي[1] إلا أنّه يعملها في النكرة والمعرفة والزجاج[2] أعملها في الاسم دون الخـبر؛ لعـدم عـثوره علـى نص يتضمن خبرها، كذلك انتفع المخالفون بمذهب سيبويه فمنع الأخفـش والفارسي إعمالها[3]، وعلل الأخفش[4] ذلك بحقه في مخالفة قياس سيبويه، حيث لم يرد سماع بذلك.

المنصوبـــــــات :

الحال :

مسألة الحال نكرة:

أجـاز يونس مجيء الحال معرفة نحو : جاء زيدٌ راكباً[5]، ونحو: مررت به المسكين[6] فهـو يعدهـا حالاً على نحو: مررت به مسكيناً، والخليل يعدها بدلاً أو مرفوعة على القطع، أو منصـوبةً علـى الاختصاص، واحتج لذلك بشاهد. وتبدل المعرفة من المعرفة، ولا تأتي الحال معرفة، وانتفع سيبويه[7] بمذهب الشيخين (الخليل ويونس) وذهب إلى أن الحال نكرة. ولا تأتـي

---

(١) مغني اللبيب ٣١٥ ، ارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣ .

(٢) همع الهوامع ١١٩/٢، ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

(٣) ارتشاف الضرب ١٢٠٨:/٣ .

(٤) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٥) ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣ .

(٦) الكتاب ٧٥/٢-٧٦ .

(٧) السابق نفسه.

معـــرفة، كمـــا انـــتفع بمذهـــب ســـيبويه جماعـــة مـــن العلماء[1]، قرروا أن الحال لا تجـــيء إلا نكـــرة، والمخـــالفون انـــتفعوا بمذهـــبه أيضـــاً فذهـــب الـــبغداديون[2] إلى جـــواز مجيـــئها معـــرفة كمـــا قـــال بذلـــك يونـــس، وأجـــاز الكوفـــيون مجيـــئها معـــرفة بشـــرط تضـــمّنها معنى الشرط، والفارسي[3] انتفع بقياس سيبويه[4] الحال على التميـــيز فـــي التنكـــير، فقـــد عـــدّ ســـيبويه "مقـــبلاً" فـــي قولك: هذا أوّل فارس مقبلاً "حالاً وليس صفة، وذلك لأنه نكرة قُرّبت من المعرفة بالوصف فوجب وصفها بالمعرفة، وإذا وصـــفت بالـــنكرة عدّ درهماً في قولك عشرون درهماً معرفة، وأنت تعلم أن درهماً تمـــيّز فـــي قولك "عشرون درهماً" ولا يأتي التمييز معرفة، وجاء عن الفارسي أن الحال مبينة للهيئة كما أن المفسر جاء ليبين الجنس.

---

(١) الفـــراء – معانـــي القرآن ١٢٦/٢ الأخفش، معاني القرآن ٢٨/١، المبرد – المقتضب ١٥/٤، ابن السراج، الأصول في النحو ٢١٤/١ الفارسي المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٥/١ . اللمع في العربية ١٣٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٥/١ .

(٤) الكتاب ١١٢/٢ .

وفــرق ســيبويه[1] بين الحال والصفة وذلك ليدلّ على أنّ الحال لا تأتي إلا نكرة وانتفع بذلــك الأخفــش[2]، وفرق بين البدل والصفة كذلك؛ ليدل على أن الحال لا تأتي إلا نكرة. وانتفع المبرد والفارسي[3] بتأويل سيبويه[4] المصادر إذا أتت أحوالاً في ظاهرها معرفة، نحو: العراك: اعــتراكاً، وطلبــته جهــدك: اجتهاداً، وأوّلوا الحال بالعامل: تعترك وتجتهد في الشواهد[5] التي جاءت عندهم، وانتفع ابن السراج[6] بسيبويه بعدم مجيء الحال معرفة بفرقه بين الحال والصفة، كمــا انــتفع الفارســي[7] بســيبويه[8] باستدلاله على عدم مجيء الحال معرفة، أنّ العلم لا يأتي معــرفة، فــلا تقــول: هذا أخوك عبدّالله، وأنت تريد أن تجعله حالاً، واستدل الفارسي على أن المضــمر لا يأتــي حالاً؛ لانتفاء دلالة الفعل فيه، فلا تقول: مروري بزيد حسن وهو بعمر قبيح، ومن ثم استدل بذلك على عدم مجيء المصادر أحوالاً بل تؤول الحال بالعامل. وذلك أن المصدر يتضــمن لفــظ الفعل فلا يأتي حالاً، بل المحذوف -الفعل- هو الحال، وإذا كان المصدر يتضمن لفظ الفعل فلا يأتي حالاً فكان الضمير الذي لا يتضمن لفظه أولى ألا يأتي حالاً.

مسألة تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو جاراً ومجروراً:

ذهب سيبويه[9] إلى جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً منصرفاً، ومنعه إذا كان عــاملاً معــنوياً أو جــاراً ومجروراً، وعلل ذلك بعدم تصرف الجار والمجرور تصرُّف الفعل،

---

(1) الكتاب، ٢/١١٣-١١٤ .
(2) معاني القرآن ١٧-١٨ .
(3) ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٣ .
(4) الكتاب ١/٣٧٢ .
(5) الكتاب ١/ ٣٧٢، المقتضب، ٣/٢٣٧، المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٧٦-٦٧٧ .
(6) الكتاب ٢/١١٢-١١٣ ، الأصول في النحو ١/٢١٢ .
(7) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٩٧ .
(8) الكتاب ٢/١١٤ .
(9) السابق ٢/١٢٣- ١٢٤ .

وانـــتفع بذلـــك جماعة من العلماء[1]، واعتمدوا تعليله إلا أن الفارسي توسّع في القياس، إذ قارن بيـــن الحـــال والمفعول الصحيح من جهة، والحال والظرف من جهة أخرى، وقاس ابن جني[2] علـــى تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى أفعال متناقضة في المعنى، نحو: كرّمتُه أكرمه، شـــتمته أشتمه، وتابع سيبويه في منع تقدّمها إذا كان العامل جاراً ومجروراً، وانتفع المخالفون[3] بمذهب سيبويه أيضاً، فمنع الجرمي تقديم الحال على عاملها مطلقاً معللاً، ذلك بمشابهتها التمييز، كمـــا منع الأخفش[4] تقدمها على العامل وصاحب الحال، نحو: راكباً زيد جاء؛ لبعده عن العامل، وأجـــاز تقدمهـــا على الجار إذا تقدم المبتدأ نحو: زيد قائماً في الدار، لأن تقدم جزء من الجملة كـــتقدمها. ومنعه إذا تأخر المبتدأ، نحو: قائماً زيد في الدار، ومنع الكسائي والفرّاء تقدم الحال[5] علـــى العـــامل إذا كـــان صاحبها ظاهراً ومضمراً وكان مرفوعاً، وانتفعا بمذهب سيبويه، فمنعا تقدمهـــا إذا كـــان صاحبها ظاهراً مجروراً، فلا تقول: ضاحكةً مررت بهند، ومنعا توسطها. فلا تقـــول: مـــررت ضـــاحكةً بهند ، وأجاز تقدمها إذا كان صاحبها مضمراً ومنعا توسطها، ومنعا تقدمهـــا وتوســـطها إذا كـــان صاحبها ظاهراً منصوباً، وأجاز تقديمها إذا كان صاحبها مضمراً منصـــوباً، وأجاز الأخفش والفراء تقدمها على الجار والمجرور[6]، واهتم ابن السراج[7] بمذاهب غيره من العلماء، فنقل مذهب الكوفيين والبصريين والكسائي والأخفش.

---

(1) المقتضب ١٦٨/٤، ١٧٠ ، الأصول في النحو ٢١٥/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧١/١-٦٧٢ .

(2) الخصائص ١٢٦/٢ .

(3) همع الهوامع ٢١٧/٤ .

(4) الســـابق ٢٨/٤ . ذكـــر في الارتشاف أن الأخفش يجيز "فداءً لك" وهي نظيرة قائماً في الدار زيد ارتشاف الضرب ١٥٩/٣.

(5) ارتشاف الضرب ١٥٨٢/٣ .

(6) ارتشاف الضرب، ١٥٩/٣، شرح الكافية، ٥٦/٢، معاني القرآن، ٤٣٥/٢.

(7) الأصول في النحو ٢١٥/١-٢١٦، ٢١٩-٢٢٠ .

مسألة تقديم التمييز على عامله:

ذهب سيبويه[1] إلى منع تقديم التمييز على عامله. واعتلّ لذلك بأن عامله فعل لازم لا يتعدى فاعله، وقاس ذلك على الصفة المشبهة، فكما لا يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه صفة مشبهة، لعدم تعدّيها إلى مفعول به، وذلك لأنها أُخِذَت من الفعل اللازم، كذلك الأفعال العاملة في التمييز لازمةً (امتلأ وتفقأ) فلا تتعدى إلى مفعول، وانتفع بذلك الموافقون فبين الفرّاء[2] أن التمييز منصوب في موقعه دون إجازة تقديمه، وانتفع ابن جني[3] بمذهب سيبويه والمخالفين[4] الذين انتفعوا بدورهم بمذهب سيبويه وأجازوا تقديم التمييز على عامله مستشهدين بالشاهد :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[5]

وقياسهم التمييز على الحال إذا كان عامله فعلاً متصرفاً فهو متصرف في التقديم والتأخير، كذا الحال تتقدم على عاملها إذا كان متصرفاً، وهنا يظهر انتفاعهم بقياس الجرمي في الحال[6] على التمييز، ومنعها من التقديم على عاملها مطلقاً، وقام ابن جني بمقابلة الرواية برواية أخرى :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

---

(1) الكتاب ٢٠٥/١ ،ـ ارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤ .

(2) معاني القرآن ٩/١ .

(3) الخصائص ، ١٨٩/١ .

(4) المبرد – المقتضب ٣٦/٣، الأصول في النحو ٢٢٣/١-٢٢٤ ذكر ابن السراج مذهب سيبويه وموافقيه ومخالفيه، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٢/٢-٦٩٣، أضاف الفارسي شاهداً آخر على منع تقديم التمييز على عامله، العلل في النحو ٢٤٤- منع الجرمي تقديم التمييز على عامله، ارتشاف الضرب: أجاز الكساني والمازني والمبرد- تقديم التمييز على عامله ١٦٣٤/٢ المجيزون يقيسون على الفضلات والشواهد الهمع، ٧١/٤.

(5) ينظر: ٥٢ من هذا البحث.

(6) العلل في النحو ٢٤٤ .

مسألة مميزكم الاستفهامية مفرد أم جمع:

ذهب الخليل ويونس إلى عدم إجازة مجيء مميز كم الاستفهامية[1] جمعاً، وانتفع بذلك سيبويه وموافقوه[2] وأخذوا بالقياس والعلة كما جاءت عند سيبويه والخليل ويونس، فقاس الخليل ويونس مميزكم الاستفهامية على تمييز العدد (عشرين)، فلا تقول: عشرون ثياباً لك، ولا تقول: كم غلاماناً لك، إلا إذا أردت أنهم في حال كونهم غلماناً، وعندها تعده حالاً، وتقدم العامل فتقول: كم لك غلمانا؛ وذلك لمنع تأخر العامل المعنوي على الحال.

ووسّع ابن السراج[3] على الرغم من نقله الحرفي عن سيبويه إلا أنه توسع في ذلك فقد ذهب إلى أنه إذ جاء المستفهم عنه معرفة فحقه الرفع، والتمييز لا يأتي إلا نكرة، وانتفع الفارسي[4] من ابن السراج فجاء عن ابن السراج أن كم عدد، وما بعده تمييز له، فإذا قلت، كم ليلة سرت، فكأنك قلت: أعشرين ليلة سرت.

وذهب الفارسي إلى أنه عدد منوّن ولا يُمَيّز إلا بمفرد وانتفع هذه أيضاً بسيبويه[5]، واهتم ابن السراج بذكر مذهب الأخفش والكوفيين بجواز مجيئه جمعاً إذا دلّ على أصناف عند الأخفش، ودون اشتراط ذلك عند الكوفيين.

---

(1) الكتاب ١٦٠/٢

(2) السابق، ١٥٩/٢، المبرد – المقتضب ٦٥/٣ ، ابن السراج – الأصول في النحو ٣١٧/٣٠١١/١، الفارسي – المقتصد في شرح الإيضاح ١٧٤٤/٢ .

(3) الأصول في النحو ، ٣١٧/١ .

(4) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٤٤/٢ .

(5) الكتاب ١٥٩/٢ .

مسألة عامل الجر في تمييز كم الخبرية:

ذهب الخليل[1] إلى أن تمييزكم الخبرية مجرور بإضافة "كم" إليها، وضعف سيبويه احتجاجاً للخليل، يحتج فيه لآخرين يذهبون إلى أنّ عامل الجر في مميزها (كم الخبرية) هو من "مضمرة"، وقاس "كم" الخبرية على ربَّ في أنّها تعمل في نكرة واحتج بشواهد على عمل ربَّ محذوفة، وجعل "كم" بمنزلة اسم يجر ما بعده. وانتفع بمذهب سيبويه جماعة من العلماء[2]، ووضّح الفارسي[3] أنّه يعمد إلى النصب إذا فصل بين "كم الخبرية" ومجرورها، وانتفع المخالفون نحو الفرّاء[4] بمذهب الخليل وسيبويه، وذهب إلى أنّ عامل الجر في مميز (كم) الخبرية من مضمرة؛ لكثرة دخول (من) على مميزها، واحتج بشواهد ويجر مميزها في حالة الفصل بينه وبين "كم" بمن محذوفة مقدرة.

الاستثناء :

مسألة عامل النصب في المستثنى المثبت التام:

مذهب سيبويه[5] في عامل النصب في المستثنى المثبت التام "ما قبله من الكلام"، وانتفع الأخفش[6] بسيبويه واشتق مذهباً جديداً وهو إخراجه مما قبله ومخالفته له، فقد علل سيبويه انتصاب المستثنى بأنه غير داخل فيما قبله[7] وانتفع بذلك الكسائي[8] في أحد مذهبيه إذ ذهب إلى

([1]) الكتاب ١٦١/٢ – ١٦٤ .

([2]) السابق، ١٦١/٢-١٦٤ ، المقتضب ٥٩/٣-٦٣، الأصول في النحو ٣٥٧/١، المقتضب في شرح الإيضاح ٧٤٢/٢-٧٤٤ .

([3]) المقتضب في شرح الإيضاح ، ٢٢/٢ ٧-٧٤٤ .

([4]) شرح الكافية ٨٧/١ .

([5]) الكتاب ٣٣١/٢ ، الجنى الداني ٣٣١/٢ .

([6]) شرح الكافية ٢٢٦/١ ، الإنصاف ٢٦٤/١ .

([7]) الكتاب ، ٣٣٩/٢-٣٣١ .

([8]) همع الهوامع ٢٥٢/٣ .

أنّ ناصب المستثنى الخلاف، كذلك انتفع ابن السراج بمذهب سيبويه، وذلك أن المستثنى جاء بعد كلام تام، فلو جاز أن تذكر "زيداً" في نحو قولك: جاء القوم إلا زيداً، بدون حرف الاستثناء لنصبت، ولكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، وتوسطت هنا، إلا، وعدّت الفعل إلى المستثنى، وشبه المستثنى بالمفعول حيث جاء بعد أنّ تم الكلام، فهو فضله.

وانتفع ابن السراج[1] أيضاً بمذهب المبرد[2] إذ بيّن أنّ المستثنى بعض المستثنى منه، فإذا قلت: جاء القوم إلا زيداً، كأنك قلت: أستثني زيداً، وانتفع من ذلك بتشبيهه المستثنى بالمفعول به، وانتفع بمذهب الفراء[3] بتشبيهه إلا بحرف النفي، بإخراجها الثاني مما دخل فيه الأول، فقد جاء عن الفرّاء أنّ إلا مركبة من "إن و لا".

وانتفع الفراء[4] بمذهب سيبويه[5] حيث جعل الفراء إلا مركبة من (ان و لا) بحيث كانت لا تنفي حكم ما قبل إلا، ونقضه مثبتاً كان أم منفياً.

واهتم ابن جني[6] بمذهب المبرد[7] وانتقده، وذهب ابن جني والفارسي[8] إلى أنّ عامل النصب: الفعل بتوسط إلا، وهذه الفائدة من سيبويه، إذ ذهب الأخير إلى أنّ العامل في المستثنى ما قبله من الكلام، وانتفع الكوفيون في المسألة عامة بمذهب الخلاف[9]، إذ إنّ معنى الاستثناء إخراج حكم ما بعد إلا من حكم ما قبلها، وأنّ إلا جاءت بعد تمام الكلام.

---

(1) الأصول في النحو ٢٨١/١ .
(2) المقتضب ٣٩٠/٤ .
(3) شرح الكافية ٦٢٦/١ .
(4) الكتاب ٣٣٠/٢-٣٣١ .
(5) الخصائص ٢٧٦/٢ .
(6) السابق ٤٩٣/٤، ٣٩٦ .
(7) المقتضب ٣٩٠/٤ .
(8) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٩/٢ .
(9) دراسات في النحو العربي ٤١، الكتاب ٣٣٠/٢ – ٣٣١ .

مسألة حاشا:

ذهب سيبويه[1] إلى أنّ حاشا، حرف جر فيه معنى الاستثناء، وانتفع بذلك ابن السراج والفارسي[2] فذهبا مذهبه، وانتفع بذلك الفراء[3] فذهب إلى أنّها فعل لا فاعل له، والجر بعدها بلام متعلقة به محذوفة؛ لكثرة الاستعمال، وهذا ينسجم مع مذهب الكوفيين في جواز حذف الفاعل، وهو يرى الجر حاصلاً فقدّر "اللام" ، للجر، وقال بفعليةّ حاشا، وانتفع بذلك المبرد[4] إذ أخذ عن سيبويه حرفيةّ (حاشا) وعن الفراء فعليتها، ولكن بفاعل؛ لينسجم ذلك مع مذهبه. كما انتفع المبرد[5] بالمازني، والشاهد الذي رواه عن الجرمي دال على فعلية حاشا، واهتم[6] ابن السراج أيضاً بمذهب المبرد والمازني، ونقل ما رواياه عن الجرمي من شاهد احتجا به على فعلية (حاشا) وذكر تصرفها.

المجرورات :

الإضافة :

مسألة العامل في المضاف إليه:

ذهب سيبويه[7] إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف وانتفع بذلك الفراء فذهب مذهبه هو وجماعة من العلماء[8]. وانتفع ذلك الفارسي لأن الإضافة تأتي بمعنى اللام، ومن فقد

---

(1) الكتاب ٣٠٩/٢ ، ارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣ .

(2) الأصول في النحو ٢٨٨/١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٧٢٥/٢ .

(3) شرح الكافية ٢٤٤/١ ، الجنى الداني ٥٦٠ .

(4) المقتضب ٤٢٦/٤ ، ٣٠٧ .

(5) السابق ٤٢٦/٤ .

(6) الأصول في النحو ٢٩٨/١ .

(7) الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦ .

(8) الفراء معاني في القرآن ٧٤/١ ، المبرد ، المقتضب ١٤٣/٤ ، ابن السراج، الأصول في النحو ٤٠٨/١.

اختار معنى اللام وجعله عاملاً؛ لدلالته على الملكية والنسبة، غلام زيد، مملوك، ومنسوب لزيد، ومضـــاف لزيد. واختار الأخفش[1] العامل في المضاف إليه (الإضافة المعنوية) ولم يقل الإضافة بشـــكل عام لأن الإضافة تقسم إلى معنوية ولفظية، والأولى معرفة ومخصصة، والثانية تخلو من معـــنى الإضافة أحياناً، أو على نية الانفصال، فلك أن تقول: ضارب زيد، وضاربٌ زيداً، وبذلك انتفع الفارسي أيضاً واشتق مذهب العامل في المضاف إليه (معنى اللام).

مسألة الجر على الجوار:

ذهب سيبويه[2] إلى منع الجر على الجوار. وانتفع بذلك الفراء[3] فذهب مذهبه، كما انتفع بذلـــك المخـــالفون نحـــو الأخفش وجماعة[4] من العلماء فأجازوه، وبيّن سيبويه أن العرب تغلط بجـــرها "خـــرب" في قولك : هذا جحرُ ضبٍ خرب، وتجري النعت على ضب، والوجه إجراؤه علـــى جحـــر ورفعـــه، وهـــو الأكثر استعمالاً والأشيع، واعتل لجرهم إياه بأنه وقع موقع صفة الضـــب، وأنـــه نكـــرة كالضب، وعرض مذهب الخليل، وتفسيره لذلك في حالة التثنية والجمع وخلافـــه معـــه، واعتلاله لذلك، وذكر القول المختلف فيه (هذا جحر ضب خرب) وكيف تجريه العـــرب، وكـــيف الوجه في إجرائه، ولم يجوّزه، وانتفع بذلك الأخفش[5] فأجازه في الاضطرار، وبيّن أنّ النعت للجحر في قول العرب "هذا جحرُ ضبٍ خرب" وليس للضب، وساق أمثلة وقراءة

([1]) همع الهوامع ٢٦٥/٤، معاني في القرآن ١٧/١ .
([2]) الكتاب ٤٣٦/١ .
([3]) معاني القرآن ٧٤/١ .
([4]) الأخفش – معاني في القرآن ٢٥٥/١ ، الخصائص ١٩٢/١ .
([5]) معاني القرآن ٢٥٤/١-٢٥٥ .

وشـــاهداً شعرياً على ذلك، وبيّن ما جرى فيها وما الوجه، وانتفع الفراء ومنعه وجاء بنحو قراءة يحيى بن وثاب[1]: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات، ٥٨]، وقول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[2]

وانـــتفع بذلـــك الفارســـي[3] وحمـــل قـــول العرب: هذا جحرُ ضبٍ خَرِبٍ، على حذف المضـــاف، والأصـــل: هـــذا جحر ضب خرب جحره، فحذف جحر فارتفع الضمير واستتر في خـــرب، وجر "خرب" لمجاوته المجرور "ضب"، وبذلك انتفع ابن جني[4]، وذكر تغليط النحويين للعـــرب في هذه المسألة، وكيف تخرّج ، وأنّ هذه الظاهرة كثيرة في القرآن والشعر، واهتم بذكر مذهـــب المازني في مخالفة الإجماع، إذا ألزمت الحجة، ومذهب الفارسي في حمل المسألة على حذف المضاف بدل الحمل على الغلط، وجاء بشواهد ووجّهها .

أسلوب الشرط :

مسألة تقديم جواب الشرط

ذهـــب ســـيبويه[5] إلـــى منع تقديم جواب الشرط. وانتفع بذلك جماعة من الموافقين[6]، وجـــوزه المبرّد[7] بشرط. وكذلك انتفع المخالفون[8]. وعلّة سيبويه[9] في منع تقديم جواب الشرط

---

(1) يحيى بن وثاب الأسدي، تابعي، ثقة، روى عن ابن عمرو وابن عباس، مات سنة ١٠٣هـ، الجزري، غاية النهاية، في طبقات القراء، ٣١٠/٢.

(2) ينظر معاني القرآن، ٧٦/١.

(3) الخصائص ١٩٣/١ .

(4) السابق ١٩٣/١ .

(5) الكتاب ٦٦/٣، ٧٠ .

(6) ابن السراج – الأصول ١٨٧/٢٧ ، الفارسي المقتصد في شرح الإيضاح ١١٢/٢، الخصائص ٣٨٩/٢.

(7) ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤ ، المقتضب، ٦٨/٢.

(8) ارتشـــاف الضرب ٨٧٩/٤ ، ذكر أبو حيان أن الأخفش وأبا زيد يجيزان تقديمه ويجيزه المبرد إذا كان فعل الشرط ماضياً.

(9) الكتاب ٦٣/٣، ٧٠ .

بين ما يُجْعل شرطاً أو صلة بأنه إذا كان ظرفاً للفعل، منقطعاً من الفعل الأول، وذلك نحو قولك: آتيك متى أتيتني، أو أقوم متى قمت، وقاس انفصال الشرط على انفصال الاستفهام.

وانتفع ابن السراج[1] بمذهب سيبويه معللاً أن الشرط سبب، والجزاء مسبب، ولا يتقدم المسبب على السبب، وقاس ذلك على الاستثناء ممثلاً: أضرب إن تضرب زيداً، تنصب زيداً بأي الفعلين إذا لم يلبس، وإذا قلت: أضرب زيداً إن تضرب، نصبت بالأول، وكذلك في الاستثناء إذا قلت: ما جاءني القوم إلا زيداً، زيدٌ، لكن إذا قدمت المستثنى على المستثنى منه فليس لك أن تقول إلا: ما جاءني إلا زيداً القومُ، واهتم ابن السراج بذكر مذهب الكوفيين، وكيف يعاملون كل ما يكون مسبباً عن الأول جزاء، ونقض ذلك، فذكر أنّ الفرّاء لا يجيز : أقوم زيداً كي تضرب، إذا أردت، أقوم كي تضرب زيداً، ويجيزه الكسائي مستشهداً بقول الشاعر :

وَشِفَاءُ غِيِّك خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي[2]

لكن "أن" هنا تفرق عن "كي" بأنها تلتبس بـ "إن" حرف الجزاء، ويمكن عدها حرف جزاء، وما بعده فعله مجزوم، والجواب محذوف، يدل عليه ما سبقه، حسب رأي البصريين، أو ما تقدم جواب حسب الكوفيين.

وانتفع الفارسي[3] بمذهب سيبويه وابن السراج وبتعليل الأخير أن رتبة الجزاء بعد الشرط، ونقل مذهب البصريين بعدم جواز نصب زيد في مثل: "زيداً" إنْ تضرب أضرب، بالشرط ولا بالجزاء للعلة المذكورة؛ ولأنّ موقع المعمول حيث يقع العامل.

وانتفع ابن جني[4] بمذهب سيبويه والفارسي.

---

(1) الأصول في النحو ٢/١٨٧ .

(2) ينظر: ٧٩ من هذا البحث.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٢٠ .

(4) الخصائص ٢/٣٩٠-٣٩١ .

وباستحسان الفارسي قياس الكسائي على النقيض في نحو :

لَقَدْ رَضِيَتْ عَلَيّ بَنُوقُشَيْرٍ لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[1]

كمـا اهـتم بمذهـب أبي زيد في تقديمه الجواب، ونقضه، قال ابن جني: "... وذلك أن جـواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومُحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار وهو أقـوى مـن الجازم؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال- لا يجوز تقديم ما أنجزم به علـيه كـان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر، ... ، وقد علم أنّ لم أفعل (نفي فعلت)، وقد أنابوا (فعلْتَ) عن جواب الشرط، وجعلوه دليلاً عليه في قوله:

يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِالْمَلِكِ أُودِيتَ إِنْ لَم تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكِ[2]

أي إن لـم تحـب أوديت. فجعل (أوديت) المقدمة دليلاً على (أوديت) هذه الأخيرة، فكما جـاز أن تجعل فعلت دليلاً على جواب الشرط المحذوف، كذلك فيها الذي هو لم أفعل دليلاً على جوابه، والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، .. وذهب الكسائي في قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[3]

إلـى أنّه عدّى (رضيت) بعلى لما كان ضد سخطت، وسخطت مما يعدّى بعلى، وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي..."[4].

مسألة نيابة "إذا" عن الفاء في ربط الجواب بالشرط:

ذهـب الخلـيل[5] إلى أنّ "إذا" تنوب عن "الفاء" في ربط الجواب بالشرط، وانتفع بمذهبه سـيبويه وجماعة من العلماء[6]، ونقل سيبويه مذهب الخليل، واستدلاله على نيابة "إذا" عن "الفاء" فـي ربـط الجواب بالشرط، قال: "زعم الخليل أنّ إدخال "الفاء" على "إذا" قبيح، ولو كان إدخال

---

[1] ينظر: ٧٤، من هذا البحث.

[2] الخصائص، ٣٩١/٢.

[3] ينظر: ٧٤، من هذا البحث.

[4] الخصائص ٣٩٠/٢ – ٣٩١ .

[5] الكتاب ٦٣/٣ .

[6] الكـتاب ٦٣/٣-٦٤ المقتضـب ٥٨/٢، الأصول في النحو /١٦٠، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٩٨/٢، الخصائص ١٩٨/٢ ، سر صناعة الإعراب ، ٢٥٢/١ .

"الفـاء" حسـناً لكـان الكلام بغير "الفاء" قبيحاً، فهذا قد استغني عن الفاء كما استغنت الفاء عن غـيرها، فصـارت "إذا" ها هنا جواباً، كما صارت الفاء جواباً[1]، وذكر الخليل أن إذا والفاء لا تأتيان إلا رابطتين للجواب بالشرط، وكذا اهتم المبرد وابن السراج بمذهب الخليل، وهو ما ذهب إلـيه سـيبويه، وأنّ "إذا" حـرف مفاجأة[2] تربط الجواب بالشرط، ونقل ابن السراج ما جاء به سـيبويه، واهتم الفارسي[3] بمذهب سيبويه واستدل على نيابة "إذا" عن "الفاء" بأنّ موقع الفاء وما بعـده مجـزوم، وكذلـك "إذا" وجاء بالشاهد ﴿**مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [الأعراف،١٨٦] وذلك أن "يذرهم" مجزومة، وهي معطوفة على: "فلا هادي" وهذا يعني أن "فلا هادي" في موضع جزم، وكذلك "إذا" تقع موقع الجواب، وتكون مجزومة.

وانتفع ابن جني[4] بمذهب سيبويه، فأخذ باستدلاله على ربط "إذا" الجواب بالشرط بأنّها لا تكـون مبـتدأة ، وزاد فـي توسيع الاستدلال بأنّه في "إذا" يحدث الفعل الأول، وتأتي المفاجأة مسببة عنه، نحو: خرجت فإذا الأسد، وانتفع بأبي علي في شاهد :

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا ، وَارْضَيَنْ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيرُ[5]

ويقـدر وقوع الفعل (عفته الأعاصير) موقع "إذا"؛ وذلك لمعادلة فعل الشرط الذي سببه، والعلـل والأسـباب تكـون بالأعـراض والأفعـال وليست بالثوابت والجواهر. وانتفع الكسائي والأخفـش[6] بمذهب سيبويه، وذهبا إلى أن الرابط الفاء، وأن "إذا" لا تربط الجواب بالشرط، بل لا بد من تقدير الفاء.

---

(1) الكتاب ٦٣/٣ .

(2) المقتضب ٥٨/٢ ، الأصول في النحو ١٦٠/١ .

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٩٨/٢

(4) سر صناعة الإعراب، ٢٥٤/١.

(5) ينظر: ٨٢ من هذا البحث .

(6) همع الهوامع، ٤٥٩/٢، الكسائي، معاني القرآن، ١٠٦.

القسم :

مسألة إضافة أيمن إلى الله والكعبة:

ذهب سيبويه[1] إلى أنّ "أيمن" تضاف إلى الله والكعبة، وذكر أن بعض العرب يضيفها إلى الكعبة، نحو: أيمن الكعبة لأفعلن، قياساً على لعمر الله، وذلك أن "أيمن الله" فيها معنى القسم، واحتج قول العرب: عليّ عهد الله لأفعلن، وانتفع بذلك جماعة من العلماء[2] وأخذوا بمذهبه، كما انتفع بذلك الكسائي[3] وأجاز إضافتها إلى غير الكعبة، واحتج بقول الشاعر :

لَيمُن أبيهم لبئسَ العُذرةُ اعتذرُوا[4]

مسألة الواو المكررة بعد واو القسم:

ذهب الخليل[5] إلى أن الواو المكررة بعد واو القسم عاطفة، واهتم بمذهبه منتفعاً سيبويه[6] والمبرد[7] فجاء سيبويه بالآية ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى {١} والنَّهارِ إِذا تَجلَّى {٢} وَما خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى**﴾ [الليل، ١-٣] وبيّن تعليل أستاذه أنّ الأولى واو قسم، وأنه يقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، وإذا أخذ المقسم به الشيء المقسم عليه، جاز أن تكون الواو المكررة بعده "واو قسم" فتكون أقساماً مكررة، ولكن يضعف تكرار القسم، نحو: وحقك وحق زيد، ولا يجوز أن تحلف بمحلوفين على محلوفٍ به واحد.

وانتفع المبرد[8] بمذهب سيبويه وأستاذه، فذهب إلى أنّه لو كانت الواوات الواقعة بعد "واو القسم" للقسم لكان الكلام منقطعاً عن بعضه، وكان القسم الأول وما يليه قسماً على غير مقسم عليه، وبيّن أنها عاطفة بتمثيله الواو بـ "ثم" ، وثم عاطفة وليست حرف قسم وقدّر ذلك،

---

(١) الكتاب ٥٠٤/٣ .

(٢) المقتضب ٩٠/٢. الأصول في النحو ٤٣٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٧١/٤ ، همع الهوامع ٣٩٦/٢ . ذكر أبو حيان والسيوطي أن الفارسي يقتصر إضافتها على الله والكعبة.

(٣) همع الهوامع، /٢٥٩ .

(٤) ينظر: ٨٣ من هذا البحث.

(٥) ارتشاف الضرب ١٧٧١/٤ ، همع الهوامع ٣٩٦/٢ .

(٦) السابق الجزء والصفحة .

(٧) المقتضب ٣٣٦/٢ .

(٨) السابق نفسه.

بالليل إذا يغشى، وتركه ثم ابتدأ "والنهار إذا تجلّى"؛ ليبيّن انقطاع الكلام عن بعض. أما الأخفش[1] فانتفع بمذهب سيبويه وجوّز اجتماع أيمان كثيرة على شيء واحد، نحو: والله بالله تالله لأفعلن.

مما تقدّم يتبين أنّ النحويين منهم من انتفع بمذهب غيره باتباع نفس المذهب، أو بمخالفته، وإيجاد العلة، والحجة المبتكرة، أو تركيب مذهب من مذهبين، أو استخلاص مذهب جديد من مذهب سابق، أو الاستفادة من مثال؛ لتعميم قاعدة، أو التوسع في الاستدلال، بانياً ذلك على ما سبقه، أو التوسع بالاحتجاج بإضافة شاهد شعري أو قرآني أو حديث.

---

(1) ارتشاف اضرب ٤/١٧٩١ .

الفصل الرابع

الاستدراك على ما جاء به العلماء أو الاختصار والتجنب أو الإغفال

التعريفات

الفاعل

كان

ليس وأخواتها

المنصوبات

الحال

التمييز

الاستثناء

الإضافة

الشرط

القسم

والـدَّراك : التـتابع. والـدرك، إدراك الحاجـة[1] وصـيغة الاستدراك تعني الطلب، والاسـتدراك: طلـب المـتابعة، واكتشاف ما فات غيره، أي تأتي بشيء فات غيرك أو سابقيك، وهـذا الموضـوع قـد طُرق من قِبل بعض العلماء، كما هو الحال عند السيرافي حيث جاء في شـرحه: بـاب فوائـت كـتاب سيبويه من أبنية كلام العرب[2]، وهو رد على ابن السراج فيما استدركه على سيبويه من بعض الأبنية[3]، وكذلك ما استدركه ابن جني على العلماء[4]، وما ألفه الزبيدي[5]: استدراك الغلط الواقع في كتاب سيبويه[6] .

والاختصـار : هـو ان تأتـي بالمعنى في عبارات قليلة، وهذا مشهور عند العرب، فقد يعبرون بالضمير، أو يستخدمون الحذف، وهو أمر نسبي، وقد يستدعي المقام ذلك[7].

والتجنب: هو الابتعاد عن الشيء[8]، فقد تذكر الرأي أو مذهب غيرك نصا، وترده معتلا ومحتجاً، قال في مختصر العين" الجانب والمجتنب: المحقور[9]، وكأن الرأي غير معتد به.

والإغفـال[10]: "عـدم إدراك الشيء مع وجود ما يقتضيه". ولعل ما قام به العلماء بهذا الخصـوص هـو اختيار، فهم يعرفون مذاهب معاصريهم، أو سابقيهم، ولكنهم قد يأخذون بها أو

---

(1) الزبيدي- مختصر العين ٢/٢١-٢٢.

(2) السيرافي- فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب- تحقيق البكاء.

(3) الأصول في النحو ٣/٢٢٤-٢٢٥.

(4) الخصائص ٣/١٨٥-١٨٦.

(5) الزبـيدي: أبـو بكـر بـن حسن ، نحوي أندلسي ألف الواضح في النحو، توفي في ٣٨٠هـ. إنباه الرواه ٣/١٨٠ .

(6) المزهر ١/٧٩.

(7) الكفوي- الكليات ٦٠.

(8) المعجم الوسيط١/١٣٨ الفراهيدي- العين ١٥٧.

(9) مختصر العين ٢/١٧.

(10) الكليات ٥٠٦.

يغفلونهـــا، ويـــأتون بغيرها، وهذا يعني مصطلحا أنّ الإغفال هو الاختبار، وكأنه جرى مجرى النقيض.

وتطـــور العلـــم، وأدوات البحـــث، والتوجه الحضوري للعالم تستدعي أن يستدرك على غـــيره، أو يختصـــر، أو يتجنـــب، أو يغفـــل، وقد يكون الاختصار للتبسيط على المتعلمين، مما زخرت به مسائل النحو من علل وأصول نحوية تصعب على الناشئة.

ويحـــاول هذا البحث أن يجلّيّ هذه المفاهيم من خلال المسائل النحوية ويرى ما استدرك العلماء، وما اختصروا، وما تجنبوا، وما أغفلوا.

- المبتدأ والخبر:

مسألة العامل في المبتدأ والخبر:

اســـتدرك الأخفش وجماعة من العلماء على سيبويه حد الابتداء. قال الأخفش في إعراب قولـــــه تعالى[1]: ﴿الْحَمْدُ للّهِ﴾[الفاتحة،١]، فرفعه على الابتداء، ذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع علـــيه فعلا من بعده، فهو مرفوع.. وقال المبرد[2]:" ويعني الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غـــيره، وهـــو أول الكلام.." وقال الفارسي[3]: الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة المبـــتدأ أن يكـــون معرى من العوامل الظاهرة، ومسندا إليه شيء " واستدرك ابن السراج على ســـيبويه حـــد المبتدأ. قال :" المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء، والأفعال، والحروف، وكان القصـــد فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل". واستدرك ابن جني على سابقيه تعليل عمل الابتداء والمبتدأ في الخبر بعدم تقديم الخبر على رافعه[4].

---

(١) معاني القرآن ١/٩.

(٢) المقتضب، ٤/١٢٦.

(٣) المختصر في شرح الإيضاح ١/٢١٤.

(٤) الخصائص، ٢/٣٨٧.

أغفــل الأخفش وابن السراج الإسناد (المسند والمسند إليه) وأغفل الأخفش والمبرد وابن جنــي تــلازم المبــتدأ والخبر، وأغفل ابن جني حد الابتداء. وأغفل ابن السراج رافع المبتدأ إذا تأخر. وأغفل الفارسي العامل في الخبر، وتجنّب ابن جني أن يكون المبتدأ وحده رافعا الخبر[1].

وأغفل ثعلب مذاهب من سبقوه في رافع المبتدأ والخبر، كما أغفل ابن السراج والفارسي وابن جني مذهب ثعلب والفرّاء في ترافع المبتدأ والخبر.

مسألة إظهار الضمير إذا جرى على غير من هو له:

يذهــب سيبويه إلى وجوب إظهار الضمير إذا جرى على غير من هو لــه، وإذا جرى الوصف على المنادى أو على من هو لــه، أو إذا كان فعلا لا يظهر الضمير، ومثّل سيبويه عن اسـم الفــاعل واســم المفعول بامثلة ولم يسمها واكتفى بالاسم، وأكتفى بالصفة في هذه المسألة فقــط[2]. واستدرك المبرد على سيبويه إعمال اسم الفاعل إذا كان في معنى المضارع، ولم يظهر الضمير في هذه الحالة إذا كان نصبا، نحو: أيهم زيدا ضاربه، ويظهره في حالة الرفع: أيهم زيد ضاربه هو، "واستدرك عليه تقديم الضمير المظهر نحو: ضاربه هو[3]. وهو ضاربه.

كذلــك اســتدرك المبرد وابن السراج إبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له في الخــبر والحال[4]. واستدرك ابن السراج على سابقيه ذكر الضمير مؤكدا إذا جرى على من هو لــــه، وكان إلى جانبه[5]، وعلة تحمل اسم الفاعل ضمير الفاعل، ورفع الأسماء التي تبني عليه

---

(١) الخصائص ٣٨٧/٢ ، ذهب في كتابه اللمع في العربية إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ٧٩ .

(٢) الكتاب ٥٢/٢-٥٤.

(٣) المقتضب ٢٩٩/٢.

(٤) المقتضب٢٦٢/٣-٢٦٣، الأصول في النحو ٧١/١.

(٥) الأصول في النحو ٧٠/١.

لمضـــارعته الفعـــل[1]، وعلة إبراز الضمير؛ لأن الفعل للمبتدأ، ولم يعد عليه شيء من ذكره[2]، نحو: هند زيد ضاربته هي.

واســتدرك ابــن الســراج والفارســي على سابقيهما معاملة اسم الفاعل كالفعل في حال التثنــية: الهــندان الزيدان ضاربتهما هما، وذلك إبراز الضمير، وعدم تثنية الضمير المسند إليه، اســم الفــاعل إلا إذا جــاء على لغة أكلوني البراغيث[3]، واستدرك ابن جني على سابقيه إبراز الضمير في حال الصلة والصفة المشبهة[4].

أغفــل المــبرد إظهار الضمير في حال اسم المفعول، وقال[5]: "وإنما يكون هذا الإظهار فــي اســم الفاعل؛ لأنَّه تبيَّن فيه الإضمار، وأنه محمول على الفعل"، وأغفل مجيء "هو" اسما، ولــيس من علامات المضمر، وقد جاء ذلك عند سيبويه، قال[6]: " فإن قلت: مررت برجل معه امــرأة ضــاربها.. وإن شــئت قلــت: ضــاربهما هو فنصب.. وإنْ شئت جعلت هو منفصلا، فيصــير بمــنزلة اســم لــيس مــن علامــات المضمر"، وأغفل ابن السراج عدم لزوم إظهار الضــمير، إذا كــان معمــول اســم الفاعل المقدَّم منصوبا، نحو: زيد الخبز أكله، وقد جاء عند المبرد[7].

---

(1) الأصول في النحو ١/٧٠.
(2) السابق ١/٧١.
(3) الأصول في النحو ١/٧١، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٦٨.
(4) الخصائص ١/١٨٧.
(5) المقتضب ٣/٣٦٣.
(6) الكتاب ٢/٢٥٣.
(7) المقتضب ٢/٢٩٩.

مسألة حذف رابط الخبر بالمبتدأ:

أجاز سيبويه حذف الرابط في الشعر[1] واستدرك هشام والمبرد عليه جواز حذف الرابط في الاختيار[2]، واستدرك المبرد وابن السراج وابن جني على سيبويه وهشام التعليل، وذلك أن تأويل " مررت ببرٍ قفيزٌ بدرهم"، هو "مررت ببرٍ قفيزٌ منه بدرهم" وهذا الضمير العائد على المبتدأ به تصح الجملة.

واستدرك الفارسي على سابقيه الآية والتقدير واستدلالا آخر على حذف الرابط، قال[3]: " ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ولَمَن صبرَ وغَفَر إنّ ذلك لَمِنْ عزْمِ الأُمورِ﴾ [الشورى، ٤٣]، التقدير: إن ذلك الصبر منه، لأن ذلك ابتداء، (وقوله لمن عزم الأمور) في موضع الخبر، ولم يرجع إلى المبتدأ الذي هو –(لمن صبر وغفر)– ذكر في اللفظ... وهذا النحو كثير، وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة، وإذا جاز حذف الجملة كلها كان حذف شيء منها أسهل، وذلك قوله عز وجل : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق، ٤]. التقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدم كما يحذف المفرد لذلك في نحو: زيد منطلق وعمرو.. وتجنب الكسائي والفرّاء حذف الرابط[4].

---

(١) ارتشاف الضرب ١١٩/٣

(٢) ارتشاف الضرب ١١١٩/٣ المقتضب ٢٥٨/٣.

(٣)المقتضب ٢٥٢/٣ الأصول في النحو ٦٩/١، اللمع في العربية ٨٢.

(٤) ارتشاف الضرب ١١٩/٣ .

- الفاعـــلُ :

تقديم الفاعل على الفعل:

مـــنع ســـيبويه تقديـــم الفاعل على الفعل، وجاء بشاهد، وعقّب عليه إنّ هذا من المستقيم القبيح[١]. واستدرك المبرد على سيبويه جملة من الاستدلالات على عدم جواز تقديم الفاعل على الفعـــل[٢]، وأغفـــل ابـــن السراج كثيرا من استدلالات المبرد على عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل. وأغفل الفارسي وابن جني جميع استدلالات من قبلهما.

- حذف الفاعل:

اســـتدرك المـــبرد على سيبويه والأخفش عدم جواز حذف الفاعل[٣] وذكر أمثلة جائزة؛ لاحـــتوائها على الفاعل، وأخرى غير جائزة؛ لعدم احتوائها على الفاعل. ومن تعليلاته على عدم جواز حذف الفاعل أنه لولا الفاعل لم يستعن الفعل، ولولا الفعل لم يكن للاسم وحده معنى إلا أن يؤتـــى مكـــان الفعـــل بخـــبر، وإقامـــة المفعول الذي لا يذكر فاعله، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ[٤]، والإضـــمار في الفعل على شريطة التفسير؛ لعدم استغنائه عن الفاعل[٥]، وتجنب المبرد وجماعة مـــن العلمـــاء مذهـــب الكسائي في جواز حذف الفاعل، وذهب إلى الإضمار وأغفل ابن السراج والفارســـي اســـتدلالات المبرد على عدم جواز حذف الفاعل، واستدرك ابن جني[٦] على سابقيه مقابلـــة آيـــة فيها فاعل بأخرى فيها نائب فاعل؛ ليوضّح عدم جواز حذف الفاعل، وأن الفعل لا

---

(١) الكتاب ٣١/١.
(٢) المقتضب ١٢٨/٤-١٢٩.
(٣) السابق ٦٠/٢.
(٤) السابق ٦١٥/٣.
(٥) السابق ٥٠/٤ .
(٦) الخصائص ٣٥٤/٢-٣٥٥.

يستغني عن فاعله بإنابة نائب الفاعل منابه، نحو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خلق * خلق الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق، ١-٢] وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن، ٣ – ٤]. وقولـــه تعـالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَـانَ خُلِـقَ هَلُوعاً ﴾[المعارج، ١٩]. وقولـه تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾[النساء، ٢١].

رافع الفاعل:

ذهب سيبويه إلى أن الفاعل يرتفع بالفعل. قال[١] "يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لـم تشـغل الفعـل بغيره وفرغته لـه، كما فعلت ذلك بالفاعل، ... وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا. فعبدالله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلب به ذهب، ...." وأغفل الكسائي هذا المذهب، واستدرك المبرد على سيبويه أن العامل هو الفعل سواء وقع فيه فعل أو لم يقـع[٢]، وتجنـب المـبرد وجماعـة من العلماء مذهب من يذهب إلى أنَّ الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل[٣] وأغفل ابن السراج توضيح أن الفعل هو العامل في الفاعل سواء وقع منه فعل أم لم يقع، سـواء كـان نفـيا أم طلبا أم استفهاماً. وتجنب ابن جني أن يكون الفاعل هو من كان فاعلا في المعـنى، وأغفـل جمـيع مـن سـبقوا أن يكون العامل في الفاعل الإسناد، أو كونه داخلا في الوصف[٤].

---

(١) الكتاب ٣٤/١ ويعني بالمفعول هنا نائب الفاعل.

(٢) المقتضب ٩/١.

(٣) المقتضب٩/١، المختصر في شرح الإيضاح ٣٢٥/١-٣٢٦، ٣٤٥/١، الخصائص ١٨٥/١.

(٤) شرح الكافيه: العامل في الفاعل هو الإسناد مذهب خلف ٧١/١، وفي الهمع ينسب إلى هشام ٢٥٣/٢.

كـــــان:

مسألة تقديم خبرها عليها وتوسطه:

أجـــاز ســـيبويه توســـط خبر كان وتقدمه عليها، ومثّل على ذلك، وجاء بشواهد شعرية وآيـــات من القرآن الكريم[1]، واستدرك المبرد على سيبويه أنّ كان فعل متصرف، يتصرف في الـــتقديم والتأخـــير[2]، واســـتدرك عليه شاهدين على توسط خبر كان[3]: ﴿أكَانَ لِلنَّاسِ عجباً أنْ أوْحَيْنَا ﴾ [يونس، ٢] قال" وهذا البيت ينشد على وجهين:

فَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتَيْبَةُ إلاّ عَضُّهَا بِالأَبَاهِمِ[4]

واســـتدرك ابـــن الســـراج على سيبويه والمبرد جواز التقديم مع شرط عدم الفصل بينها وبين ما عملت فيه.

وأغفـــل الحديـــث عن تصرف كان، واستدرك إضمار ضمير الشأن فيها، والقياس على تقديـــم معمـــول الفعل والتعليل لذلك[5] وأغفل الفارسي وابن جني علة تقديم خبر كان وتوسطها، وما اشترطه بعضهم لتقديم خبرها، وأغفل الشواهد الشعرية وشاهدا قرآنيا.

وجوب تأخير الخبر إذا كان جملة:

اســـتدرك ابن السراج على سيبويه والمبرد جواز تقديم الخبر على " كان" إذا كان جملة، قياســـا على الخبر المفرد، بشرط عدم الفصل بينها وبين ما تعمل فيه بعامل، ومثّل لذلك وتجنب مذهـــب قـــوم عدم جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، نحو: كان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم

---

(١) همع الهوامع ٢/٢٥٣.

(٢) المقتضب ٤/٨٧.

(٣) السابق ١/٨٧-٨٨-٨٩.

(٤) ينظر: ٢٥ من هذا البحث.

(٥) الأصول في النحو ١/٨٦.

أخــوك، وحجــتهم انَّ المكني يتقدم على الظاهر، وحجة ابن السراج أنَّ المكني إذا كان في غير موضــعه وتقــدَّم جاز تقدمه لأن النية فيه أن يكون متأخرا[1]. وأغفل الفارسي وابن جني جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وأوجب تأخيره، واختصرا المسألة[2].

ليس وأخواتها:

مسألة تقديم خبر" ليس" عليها:

استدرك الأخفش على سيبويه والكسائي جواز تقديم خبر "ليس" عليها[3]. وأغفل ذلك ابن الســراج وتجنــب الفارسي وابن جني عدم جواز تقديم خبر ليس[4]عليها، محتجين بتقدم معمول الخبر في قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يأْتِيهِمْ لَيْسَ مصْرُوفاً عنْهُمْ ﴾ [هود، ٨].

"ما" العاملة عمل "ليس":

أغفــل سيبويه مذهب يونس والفراء[5] في إعمال"ما" عمل "ليس" في حالة النقص، وأغفل الأخفش[6] منع إعمالها إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو جارا ومجرورا.

وتجنب ثعلب[7] عدم إجازة تقديم معمول خبر "ما" إذا كان نفيا لخبر، كأن يخبرك أحدهم قــائلا: زيد آكل طعامك، فتنفي: طعامك ما زيد آكلا، ولا يجوز ذلك إذا كان جوابا للقسم، نحو: والله مــا زيد بآكل طعامك، فهو عنده- بمنزلة اللام في جواب القسم، وتجنب سيبويه والموافقون أعمالها في حال العطف على مجرور على الموضع، نحو: ما زيد بخارج ولا ذاهبا عمرو، لعدم

---

(١) الأصول في النحو ٨٨/١، ارتشاف الضرب ١١٧٢/٣.
(٢) ارتشاف الضرب ١١٧١/٣.
(٣) المسائل الحلبيات ٢٨٠ الإنصاف مسألة ١٨
(٤) الخصائص ١٨٩/١-١٩٠، المختصر في شرح الإيضاح ٤٠٧/١.
(٥) ارتشاف الضرب ١٢٠٠/٣.
(٦) السابق، ١٢٠٠/٣.
(٧) السابق، ١٢٠٠/٣.

تصـــرفها[1]، وتجنـــب ســـيبويه عدم إعمالها في المعطوف إذا جاءت "لا" عاطفة نحو: ما زيد منطلقا ولا أخوه منطلقا، وذلك لعدم تكرار "ما" و"ليس" مع"لا" وأجاب بإمكان الإخبار عنها بخبر واحـــد نحـــو: مـــا زيد ولا أخوه منطلقين[2]. واستدرك المبرد على سابقيه علة إهمالهم لها أنّها دخلت على مبتدأ عمل في خبره كعمل الفعل في فاعله، وذلك قولك " ما زيد عاقل" بمنزلة قولك: مـــا قـــام زيد " فلا تعمل؛ لأنها دخلت على كلام يعمل فيه عامله، ولا يدخل عامل على عامل[3] وأغفل الفراء وجماعة من العلماء ذكر أن الحجازية أكثر استعمالا.

واســـتدرك المبرد[4] على سيبويه شاهدا آخر ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة،٢]. واستدرك ابـــن الســـراج علـــى الأخفـــس تعلـــيل عدم تقديم الخبر إذا كان جارا ومجرورا بان المجرور كالمنصـــوب[5] وأغفـــل ابـــن السراج وجماعة قياس سيبويه والمبرد "ما" على "إنْ " في التقديم والتأخـــير[6]، وأغفـــل ابن السراج وجماعة تعليل سيبويه عدم جواز تقديم "ما" في حال النصب بعـــدم قدرتهـــا علـــى قلب المعنى[7]. وأغفلوا تعليل المبرد بأنه يعود إلى مبتدأ وخبر، على نية التقديم والتأخير[8]. وأغفل المبرد وجماعة شواهد سيبويه على تكرار الرابط [9].

---

(١) الكتاب، ٦٥/١.

(٢) السابق٦٥/١.

(٣) الأصول في النحو ٩٣/١ .

(٤) الأخفش والمبرد، وابن السراج والفارسي .

(٥) المقتضب ١٨٨/٤.

(٦) الأصول في النحو ٩٣/١.

(٧) الكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٩٠/٤.

(٨) المقتضب ١٨٨/٤.

(٩) الكتاب ٦٢/١-٦٣.

وتجنب المبرد[1] مذهب سيبويه[2] في جواز العطف عليها مقدما الخبر إذا كان من سببه أو الابـتداء، نحو : مازيد منطلقا ابوه ولا خارجا ابوه، أو مازيد قائما ولا خارج ابوه، واستدرك ابـن السراج على سابقيه عدم جواز العطف عليها إذا اقترن الخبر بـ (الباء) مقدما نحو: مازيد بقـائم ولا بخـارج أخـوه[3]. و اسـتدرك علـيهم انه إذا عطفت ب (بل) كان مابعد (بل) مثبتا ومرفوعاً[4].

واسـتدرك الفارسـي ان العطف بـ (لكن) بكون مابعدها مثبتا مرفوعا[5]، وتحنب ابن السـراج مذهـباً للأخفش في تجويزه نحو : ما ذاهبا أخوك ، وما ذاهباً إلا جاريتك، على تقدير حذف أحد ، ورده بأن (أحد) لا تحذف إلا و معها كلام نحو، ما منهما مات حتى رأيته يعمل كذا و كـذا[6] واستدرك الفارسي أمثلة لا تجوز في الكلام نحو: ما طعامك زيد بأكل، وليس طعامك زيد بآكل وليس طعامك زيد آكلا، وعلل ذلك بعدم جواز الفصل بين الفعل، وفاعله بالأجنبي[7] .

مسألة اعمال "لات":

ذهـب سـيبويه الى اعمال "لات" عمل "ليس"، واشترط عملها مع "الحين" كما أن لدن تنصـب مع "غُدوة" ، والتاء لا يجر بها في القسم إلا مع "الله"، وذهب إلى أنّه يضمر فيها ، وأنها

---

(1) المقتضب ١٨٩/٤

(2) الكتاب ٦٠/١

(3) الأصول في النحو ٦٢/١

(4) السابق، ٦٢/١ .

(5) المتقصد في شرح الإيضاح ٤٢٩/١ .

(6) الأصول في النحو ٩٤/١.

(7) المختصر في شرح الإيضاح ٤٣٤/١.

غير متمكنة كـ (ليس). و قاسها في الاضمار على (ليس)، و"لا يكون" في الاستثناء، وهي غير متصرفة فيبنى عليها خبر ، وتضمر فيها كما في (ليس) وذكر قراءة الرفع وحكمها القلة[1]. وتجنب الأخفش عملها في القياس، وقدر العمل بفعل محذوف "ولات أرى حينَ مناص"، و إذا ارتفع الاسم بعدها فخبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر[2]، واستدرك الفراء[3]، ذِكْر انَّ من العرب من يجر بها، واحتج ذلك بقول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أَوَانٍ[4]

وأغفل المبرد المسألة، وتجنب ابن السراج أن يضمر في "لات" كما يضمر في الأفعال؛ لأنها حرف ، و أما الحذف فجائز[5]، واستدرك الفارسي على سابقيه أنَّها تعمل في الحين، وغيره من أسماء الزمان، واحتج على ذلك بقول الشاعر :

نُدِمَ الْبُغَاةُ وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ[6].

"لا" العاملة عمل "ليس" :

جاءت مختصرة عند سيبويه بشاهد واحد فقط :

---

(1) الكتاب ٥٧/١-٦٠.
(2) الأصول في النحو ٩٧/١، ارتشاف الضرب ١٢١١/٣.
(3) معاني القرآن ٣٩٧/٢.
(4) ينظر: ٣٦ من هذا البحث.
(5) الأصول في النحو ٩٧/١ .
(6) ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَابَرَاحُ[1]

وأنَّها في موضع ابتداء، ولا تعمل في معرفة[2]، وفرق بينها وبين "لا" النافية للجنس[3].

وهـــي مختصرة عند المبرد، واستدرك عليه عدم جواز الفصل بينها وبين ما تعمل فيه، لأنَّهـــا تجـــري رافعة مجراها ناصبة[4]، وأغفل ابن السراج هذه المسألة ، واختصرها الفارسي، قـــال[5]: "ويقـــبح أن تقول: لا زيد عندك، حتى تتبعه بشيء، فتقول: ولا عمرو". واستدرك على سابقه شاهدا على وجوب تكريرها إذا فصل بينها وبين الاسم بحشو ، وهو قوله تعالى: ﴿**لَا فِيهَا غَـــوْلٌ وَلَـــا هُـــمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ**﴾ [الصافات، ٤٧][6] ، وتجنب ابن جني إعمالها في النكرة فقط، وأجاز اعمالها في المعرفة والنكرة.

واحتج له بقول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا[7]

وقول الآخر:

..... لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانَا[8]

---

(1) ينظر:٣٩ من هذا البحث.

(2) الكتاب ٥٨/١ .

(3) السابق ٣٠٠/٢ .

(4) المقتضب ٣٦١/٤.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح، ٨١٨/٢.

(6) السابق، ٨٢٠/٢ .

(7) ينظر: ٣٩ من هذا البحث.

(8) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٩٠٨.

"إنْ" العاملة عمل "ليس":

تحـــدّث سيبويه عن معنى "إنْ" أنّه يكون في معنى "ما" نحو: قوله تعالى : ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُـرُورٍ﴾ [الملـــك، ٢٠] ، أي : ما الكافرون إلا في غرور، ولم يتحدّث عن عملها، ولا الشاهد الذي أتى به يظهر فيه عمل، وإن ظهر فهي في حالة نقض بـــ (إلا) إذا أجراها عليها فلا تعمل.

وتجنّب الكسائي مذهب سيبويه في منع إعمالها[1]، وتجنب المبرد مذهب سيبويه في عدم إعمالهـــا[2] ، قال[3]: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخـــبره، كما تدخل على ألف الاستفهام، لا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في "ما""، وغيره يجيز نصـــب الخبر على التشبيه بـــ (ليس) كما فعل ذلك في: (ما)؛ وهذا هو القول، لأنّه لا فصل بينها و بيـــن "مـــا" في المعنى ، و ذلك قوله عز وجل : ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك، ٢٠]، وقولـــــه: ﴿ إِن يَقُولُـــونَ إِلَّا كَذِباً ﴾ [الكهف، ١١]، والذي أراه أنّ شواهد المبرد لا تثبت ذلك، وذلـــك أن الخبر في المثال الأول جار ومجرور، وغير ظاهر العمل فيه، وفي كذباً نعت لمفعول مطلق محذوف ليقولون. و أغفل الفراء إعمالها، وأغفل ابن السراج و جماعة عدم إعمالها.

---

(1) المقتضب ٢/٣٦١-٣٦٢.

(2) ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٧.

(3) الكتاب ٢/٧٦.

المنصوبات :

الحـــــــال :

مسألة الحال نكرة :

تجنّب سيبويه مذهب يونس مجيء الحال معرفة[1]، وتجنّب مذهب يونس في إعراب مررت بماء قعدةً رجل، على الحال، وذهب الى أن الجر هو الوجه، وذلك لأن قعدة رجل صفة لماء، كما أن الطول في قولك: هذا زيدٌ الطويل، صفة لـ (زيد)[2] ، وتجنّب الأخفش وجماعة من العلماء أن يكون ما جاء على ظاهرة معرفة أحوالا، نحو: جهدك، والعراك، وتجنّبوا تأويلها باسم، نحو: معتركة، ومجتهدا[3]، وذهبوا الى تأويلها بالفعل نحو: تجتهد، وتعترك.

واستدرك ابن السراج على سابقيه أنّ الحال لا تجيء معرفة؛ لأنها زيادة في الفائدة [4].

واستدرك الفارسي على سابقيه الاعتلال لمجيء الحال من الفعل المقدر أنّ المصدر من لفظ الفعل، والضمير ليس من لفظه، وبذلك لا يجوز أن تقول: مروري بزيد حسن وهو بعمر قبيح، وان كان "هو" ضمير "مروري". وتجنّب مذهب الكوفيين في أنّ خبر "كان" والمفعول الثاني من ظننت أحوال لأنّه قد يقع مضمرا نحو: كنته وظننته إياه[5].

---

(1) الكتاب، ١١٢/٢-١١٣.

(2) السابق، ١١٢/٢-١١٣.

(3) ارتشاف الضرب، ١٥٦٣/٣، المقتضب، ٤٣٧/٣، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٧٦/٦-٦٧٧.

(4) الاصول في النحو، ٢١٤/١

(5) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٦/١-٦٧٧، ٦٧٩.

وأغفـــل الأخفش وجماعة من العلماء[1] شواهد جاءت معرفة في الظاهر أحوالا ، وأغفل المـــبرد وجماعـــة [2] مذهب ثعلب في إعراب "العراك" في قول الشاعر: أرسلها العراك: مفعولا ثانـــيا لأوردها. كما أغفل المبرد ونفر من العلماء[3] مذهب بني تيمم في نحو: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم. أن يكون توكيدا وليس حالا. وأغفل ابن جني مذهب يونس في مجيء الحال معرفة[4] وشـــواهد ســـيبويه وغـــيره من العلماء على مجيء الحال في الظاهر معرفة ومذهب ثعلب في إعراب أرسلها العراك، ومذهب سيبويه في نحو: مررت بهم ثلاثتهم، أن ثلاثتهم توكيد، ومذهب ثعلب في إعراب ارسلها العراك.

مسالة تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً:

اســـتدرك المـــبرد على سيبويه قياس الحال على المفعول به في جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل فعلا صحيحا[5]، و استدرك عليه شاهدين على تقديم الحال :

مُزْبِدًا يَخْطِرُ مَالَمْ يَرَنِي و إِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَع[6]

وقول الأخر:

ضَاحِكًا مَا قَبَّلْتُهَا حِينَ قَالوا نَقَضُوا صَكَّهَا، وَرُدَّتْ عَلَيَّا[7]

والشاهد: قوله تعالى :﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر، ٧][8].

---

(1) الفراء والمبرد وثعلب وابن السراج والفارسي.

(2) ثعلب الأخفش، ابن السراج، الفارسي.

(3) الأخفش، ثعلب، ابن السراج، الفارسي.

(4) اللمع في العربية ١٣٤.

(5) المقتضب ١٥٨/٣، ١٧/٤، ٣٠٠.

(6) ينظر: ٤٧ من هذا البحث.

(7) ينظر: السابق.

(8) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٢/١-٦٧٣.

وأغفل ابن السراج والفارسي وابن جني شواهد المبرد على جواز تقديم الحال، واستدرك الفارسي على سابقيه التمييز بين الظرف والحال ، في أن الظرف يعمل فيه المعنى تقدم أو تأخر، معللا ذلك بأن الحال مفعول صحيح، والمفعول الصحيح يعمل فيه الفعل المحض، واستدرك عليهم الاستدلال على ضعف عمل المعنى إذا تقدمت الحال، بأن الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدم عليه نحو: زيد ضربت، وإذا تأخر فلا بد أن يعمل، نحو: ضربت زيدا[1]. واستدرك عليهم مشابهته بالظرف ولكن ليست مشابهة الى حد المطابقة ، كما أن الممنوع من الصرف لمّا أشبه الفعل للشبه العارض، وليس في كل أحوال الفعل أجري مجراه.

وأغفل ابن جني تمييز الفارسي بين الظرف والحال، وبين الحال والمفعول، واستدلاله على ضعف عمل المعنى إذا تقدمت الحال .

التمييز :

مسألة تقديم التمييز على عامله :

أغفل الفرّاء تعليل سيبويه[2] منع تقديم التمييز على عامله؛ لأنّ فعله بمنزلة الانفعال، وغير متعد الى غيره، وذهب الى أن الفعل أُسْنِدَ الى الفاعل فخرج له مفسرا، نحو: ضقت ذرعا، فالأصل: ضاق ذرعي، إذ التمييز في الأصل فاعل، ثم أُسْنِدَ الفعل الى الضمير فخرج الذرع مفسرا، وكذلك "إِلّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ" فتقول: سفه نفس زيد، فلما أُسْنِدَ الفعل الى زيد خرجت النفس مفسرة، فتقول: سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسَه[3]. وتجنّب الكسائي أن تكون "نفسه" تمييزا فقدرها بدلا، أو

([1]) المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٧٣/١ .

([2]) الكتاب، ٢٠٥/١

([3]) معاني القرآن، ٧٩/١ .

عامل الجر في مميز (كم الخبرية):

عـــامل الجر في مميز كم الخبرية هو (كم) فالمميز مجرور بإضافة (كم) إليه ، وتجنّب ســـيبويه أن يكـــون العامل هو إضمار حرف الجر (من) قال[1]: "وقد قال بعضهم : كم على كل حال منونة، ولكن الذين جرُّوا في الخبر أضمروا (من) كما جاز لهم أن يضمروا (ربّ).

وتجنّـــب مذهب الخليل في حذف الجار في نحو قولهم: لقيته بالأمس، وذلك لقولك: ذهب أمس بما فيه[2].

واستدرك المبرد على سيبويه شاهداً على نصب مميز (كم) إذا فصل بينها وبينه. قال:

كَمْ نَالَنِي مِنْهم فَضْلاً عْلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْأَقْتَارِ أَحْتَمِلْ[3]

واستدرك شواهد على الفصل للضرورة بين (كم) ومجرورها، نحو قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَه[4]

وقال الآخر:

كَمْ فِي بِنِي سَعْد بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَاعِ[5]

وقول ثالث:

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كُمِيٍ وَيَاسِرُ فِتْيَةٍ سَمْحٍ هَضُومِ[6]

---

(1) الكتاب، ١٦٢/٢.

(2) السابق، ١٦٤/٢.

(3) المقتضب، ٦١/٣، ينظر: ٥٩

(4) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٦٦٤،.

(5) معجـــم شواهد النحو الشعرية، ١٦٩٤.الدسعية: الجفنة الواسعة، والمائدة الكريمة، والعطية الجزيلة، المعجم الوسيط، ٢٨٣/٢، الماجد: الشريف الخيّر، المعجم الوسيط، ٨٥٤/٢.

(6) معجـــم شواهد النحو الشعرية، ٢٥٢١. الكمي: لابس السلاح، والشجاع المقدام الجريء، كان عليه سلاح أو لـــم يكـــن، .... (ج) أكمـــاء المعجم الوسيط، ٧٩٩/٢، ياسر: الذي يلي قسمه الجذور في الميسر (ج) أيسار، المعجم الوسيط، ١٠٦٤/٢، هضوم: المنفق لماله.

واختصر ابن السراج ما جاء عن سيبويه حرفياً[1]، وأغفل شواهد كثيرة على قياس "كم" على "رب" واستدرك الفارسي شاهداً على نصب تمييز "كم" الخبرية، إذا فصل بينهما وبين مميزها، وهو:

تَؤُمُّ سِنَاناً وَكَمْ دُونَه مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

وأغفل الشواهد على النصب في حال الفصل.

أغفل الفراء مذهب سيبويه جر مميز "كم" الخبرية بإضافتها إليه، وذهب إلى جرها بـ (من) مضمرة مستدلاً على ذلك بشواهد جاءت فيها "من" بعد "كم"، وهي جارة، نحو: ﴿ وكم مّن قَرْيَةٍ ﴾ [الأعراف، ٤]، و﴿ وكَم مّن مَّلَكٍ ﴾ [النجم، ٢٦]، وأغفل سيبويه مذهب يونس جر مميز "كم" الخبرية مع الفصل نحو:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَه[2]

الاستثناء:

العامل في المستثنى التام المنبت:

ذهب سيبويه إلى أنّ ناصب المستثنى في الاستثناء التام المثبت ما كان قبله من الكلام. ومثل على ذلك بنحو: قام القوم إلا زيداً[3]. وأغفل الكسائي مذهب سيبويه في أنّ ناصب المستثنى "ما كان من المستثنى قبله. وقدره بأن محذوفه بعد إلا، والتقدير: "إلا انّ زيدا لم يقم[4]،

---

[1] الكتاب، ٣/٦١-٦٢.

[2] الاصول في النحو، ١/٣١٧.

[3] الكتاب ٢/٣٣١ .

[4] الجنى الداني، ٥١٦.

وأغفل الفراء المذهبين السابقين وذهب إلى أنّ "إلا" مركبة من أن ولا [1]، وأغفل الأخفش مذاهب سابقيه وذهب إلى أنّه انتصب؛ لاشتغال الفعل بما قبله، ولم يوضّح ما الناصب بل اختصر المسألة[2].

وأغفل المبرد مذاهب سابقيه وذهب الى أنّ الناصب فعل مضمر بمعنى (استثنى): وذلك لأنّك إذا قلت: جاءني القوم إلا زيدا، وقر في نفس السامع أنّ زيدا منهم، فإذا قلت: إلا دلت على قولك: استثنى زيدا أو لا أعنى زيدا.

وأغفل ابن السراج ونفر من العلماء[3] مذاهب سابقيهم، وذهبوا إلى أنّ العامل الفعل بتوسط "إلا". وتجنّب الفارسي مذهب المبرد في أنّ العامل في المستثنى التام المثبت هو الفعل "استثنى" ونحوه[4]، ويذهب الفارسي في كتابه (المسائل البغداديات) مذهب سيبويه في أنّ العامل فيه (أي المستثنى) الكلام قبله، وذلك لدخول الواو بعد إلا، وهنا يكون ما بعد حرف الاستثناء إما كما قال سيبويه منصوبا بما قبله من الكلام، أو بفعل أخر. ويمتنع أن ينصب بفعل آخر دخول الواو في الكلام من حيث لم يجز الابتداء بها، فجواز دخولها يدل على حملها على ما بعد "إلا"[5].

وتجنّب ابن جني مذهب المبرد في ناصب المستثنى التام المثبت وذلك[6]: "من أنّ "إلا" في الاستثناء هي الناصب؛، لأنها نابت عن (استثنى)، و(لا أعني) مردوداً عندنا، لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المبقّي حكم الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول

---

(1) الجنى الداني ، ٥١٧.

(2) معاني القرآن ٥٧/١ .

(3) الأصول في النحو ٢٨١/١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٩/٢، الخصائص ٢٧٨/٢، سر صناعة الإعراب ١٢٨/١-١٢٩.

(4) المسائل البغداديات، ٥٩٣.

(5) السابق، ٥٩٣.

(6) الخصائص ٢٧٨/٢ .

.....، وإذا كانـــت هـــذه الحـــروف تضعف وتقل عن العمل في الظروف كانت من العمل في الاســـماء الصـــريحة القويـــة، التـــي ليست ظروفا، ولا أحوالا، ولا تمييزا لاحقا بالحال اللاحقة بالظرف أبعد".

مسالة حرفية "حاشا" وفعليتها:

ذهب سيبويه الى أنَّ "حاشا" حرف يتضمن معنى الاستثناء ويعمل الجر فيما يليه، وقاس عملهـــا علـــى "حتى"، وينفي فعليةَ "حاشا" بأنَّها لا تكون صلة لـــ "ما"، قال[1]: "ألا ترى أنَّك إذا قلـــت: أتوني ماحاشا زيدا، لم يكن كلاما"، وأغفل الأخفش مذهب سيبويه وذهب إلى أنَّها فعل[2] وسمع: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع.

وأغفـــل الفـــراء المذهبيـــن، وذهب إلى أنها فعل لا فاعل لـــه، والجر بعده بتقدير "لام" متعلقة به[3]، وتجنَّب المبرد وابن جني أن تكون "حاشا" حرفاً فقط، أو فعلا فقط وذهبا الى جواز كونها حرفا وفعلا، واستدلا على ذلك بقول النابغة:

وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ[4]

واستدل ابن جني على عملها الجر بقول الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[5]

---

(1) الكتاب ٣٤٩/٢.

(2) الجنى الداني ٥٦٢.

(3) شرح الكافية ٢٤٤/١ .

(4) ينظر: ٦٤ من هذا البحث.

(5) ينظر: ٦٥ من السابق.

وبتصرفها، وبدخول اللام عليها[1]، وأغفل الفارسي مذاهب سابقيه، وذهب مذهب سيبويه في أن "حاشا" حرف فقط واختصر المسألة اختصارا شديدا، واكتفى بالتقدير، والتمثيل والإعراب[2].

الإضـــــافـــــة :

مسألة العامل في المضاف إليه:

مذهـــب ســـيبويه والفـــرّاء في العامل في المضاف إليه هو المضاف، واختصرا المسألة اختصـــارا شـــديدا فاكتفى سيبويه بمثال: وذلك عند الحديث عن الفعل اللازم حيث لا يتعدى الى المفعـــول بـــه، ولكـــنه يـــتعدى الى المفعول المطلق، و المفعول فيه[3] وقال الفراء[4]: "وقالوا: الخـــافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد". وأغفل الأخفش مذاهب سابقيه، وذهب الى أنّ الجر بالاضـــافة المعـــنوية[5]. وأغفل المبرد وابن السراج مذهب الأخفش وذهبا إلى أنّ المضاف إليه مجـــرور بالمضاف[6]، وهو مذهب سيبويه والفراء. وأغفل الفارسي مذاهب السابقين، وذهب إلى أنّ المضـــاف إليه مجرور بمعنى اللام[7]. وأغفل ابن جني مذهب الفارسي في أنّ اللام عامل في المضاف، وذهب مذهب سيبويه، واختصر المسألة .

---

(1) ينظر: ٦٥، المقتصد في شرح الإيضاح ٧١٥/٢.

(2) الكتاب ٣٤٩/٢ .

(3) الكتاب، ٣٤٩/٢.

(4) معاني القرآن ٢٥٤/٢ .

(5) قـــال الأخفش في إعراب قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ هو صفة "الذين أنعمت عليهم" لأن الصراط مضاف، معاني القرآن ١٧/١، وهمع الهوامع، ٢٦٥/٤.

(6) المقتضب، ١٤٣/٤، الأصول في النحو، ٤٠٨/١.

(7) المقتصد في شرح الإيضاح ، ٨٧٠/٢.

مسألة الجر على الجوار:

ذهب سيبويه إلى أنّ "الجر على الجوار" جرى نعتا على غير وجه نحو قولهم: "هذا جحر ضب خرب"، وذلك لأن خربا نعت للجحر، والجحر رفع، وبعض العرب يجره؛ لأنه نكرة كالضب، وفي موقع يقع فيه نعت الضب، وقاس، وذكر مذهب الخليل في التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو: هذان جحرا ضب خربان، وهذه جحرة ضباب خربة، وتغليط الخليل العرب، وخالفه سيبويه، وذهب الى استواء المذكر والمؤنث في ذلك.

واحتج بقول الشاعر:

كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمِلِ[1]

وذهب الأخفش الى جواز ذلك، واختصرا المسألة، وأغفل مذهب الخليل في الجمع والتثنية والتأنيث وفي التعليل، لمجيئه عن العرب[2]. ولم يجزه الفراء وقصر المسألة على السماع واختصرها[3]. واستدرك على سابقيه بشاهدين على الجوار: قراءة يحيى بن وثاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات، ٥٨]، خفض المتين، وحقه الرفع.

وقول الشاعر:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[4]

فخفض "كل" وحقه النصب لأنه نعت لذوي.

وقول الحطيئة:

---

[1] الكتاب، ١/٤٣٦-٤٣٧، ينظر: ٧٠ من هذا البحث.

[2] الكتاب، ١/٤٣٦-٤٣٧، ومعاني القرآن ١/٢٥٥ .

[3] همع الهوامع ٤/٣٠٥، ومعاني القرآن، ٢/٧٢.

[4] ينظر: ٧٢ من هذا البحث.

وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ[1]

والوجه الرفع[2] وأجازه الفارسي، وابن جني وذهبا إلى أنه على حذف المضاف، واستدركا على سابقيهم بشواهد عديدة، ووضحا ذلك واعتلاله، ومن تلك الشواهد :

قول الشاعر:

كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[3].

وقول الثاني:

أو مُذْهَبٍ جُدِدٍ عَلَى أَلْوَاحِهِ ... النَّاطِقُ الْمَبْرُوزُ و الْمَخْتُومُ[4]

وتجنّبا أن يكون غلطا عن العرب[5].

الشـــــرط :

مسألة تقديم جواب الشرط :

مذهب سيبويه عدم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط، ومثّل على ذلك؛ وذلك أنّ حروف الشرط إذا عملت في فعل الشرط فجزمته فلا بد أن يكون لها جواب، ينجزم بما قبله. واستشهد على ذلك بنحو قوله عز وجل: ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف، ٢٣]، و قوله عزوجل: ﴿ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾

---

[1] ينظر: ٧٠ من هذا البحث.

[2] معاني القرآن، ٧٢/٢.

[3] الخصائص ١٩٣/١ – ١٠٤ ، ذكر ابن هشام أن ابن جني أنكر الجر على الجوار، وتأوّل خرب بالجر على أنه صفة لضب، وذلك بأنّ الأصل خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف ، فارتفع واستقر فيه الضمير، وردّ ابن هشام، بأن الضمير يستتر والصفة تجري على غير من هي له، وهذا غير جائز عند البصريين، مغني اللبيب ٨٩٦.

[4] ينظر: ٦٩ من هذا البحث.

[5] الكتاب ٦٦/٣-٦٨.

[هود، ٤٧]، فلما كانت "إن" عاملة فينبغي أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله، وجاء بشواهد تدل علـــى أن ما.تقدم يدل على جواب الشرط وليس الشرط، وفرق بين الشرط والاسم الموصول[١]. وإذا كـــان فعل الشرط ماضيا جاز تأخير حرف الجزاء، نحو: آتي من أتاني، ويجوز أن تعد من اســـما موصـــولا[٢] وأجاز الكسائي والفراء تقديم جواب الشرط[٣] وأغفلا عدمه. وقال الفراء في قولـــــه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ [الرعد، ٣١] لم يأت بعده جواب لـــ (لو)، فإن شئت جعلت جوابا مقدما: وهم يكفرون، ولو أنزلنا على الذين ســـألوا[٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿ حَـــتَّى إِذَا فَشِـــلْتُمْ ﴾ [آل عمران، ١٥٢]، يقال إنه مقدم ومؤخر معناه: "حتى إذا تنازعتم في الأرض فشـــلتم[٥] ، وتجنَّـــب ابـــن السراج مذهب الفراء والكوفيين بجعل كل ما كان عن سبب، نحو: قمت كي تقوم، أقوم كي تقوم" ، وفيه الجزاء على تقديم الفعل[٦].

وأغفل المبرد جواز تقديم جواب الشرط، وتجنَّب مذهب سيبويه في وجوب أن يكون إذا اجتمع شرط وقسم الجواب على نية التقديم، ولكنَّه أخذ به واستحسنه، وعلل ذلك بأن الجواب في موضـــعه، ولا يجـــوز أن يقـــدر بغيره. نحو قولك: وإن أتيتني لآقومن، وإن لم تأتني لأغضبن. واســـتدرك لذلـــك بـــأن الفاعل إذا كان مؤخرا يعود عليه من المفعول المقدم ذكر؛ لأنه في نية الـــتقديم، نحو: يضرب غلامه زيد[٧]، ولا يكون ذلك إذا كان في موضعه، نحو: يضرب غلامه زيدا، وأغفل شواهد جاءت عند سيبويه يستدل بها على أنها تدل على جواب الشرط وليس جوابا مقدما.

---

(١) الكتاب ٣/٦٦-٦٨ .
(٢) السابق، ٣/٦٦-٦٨ .
(٣) الأصول في النحو، ٢/١٨٧.
(٤) المقتضب، ٢/٦٨.
(٥) السابق ٢/٦٣.
(٦) الأصول في النحو ٢/١١٧ .
(٧) المقتضب، ٢/٦٨.

وأغفــل ابن السراج ما جاء عند سيبويه والمبرد من شواهد تدل على أنَّ المقدم يدل على الجــواب ولــيس جوابا، وتجنّب مذهب الفراء في جواز تقديم الجواب، واعتل لذلك بأن الشرط سبب والجواب مسببا عنه، والسبب يسبق المسبب.

واســتدرك ابن السراج على موافقيه أنَّ الجزاء يتقدم لقرينه سياقيه، نحو أن تذكر الجزاء بغــير شرط ولا نيه فيه، فتقول: أجيئك، فتعده بذلك، ثم لا تجيئه لسبب، فتقول له: إن جئتني[1]، واختصــرها الفارسي اختصارا شديدا، وذلك بقوله في نحو: "زيدا إن تضرب أضرب"، إذا كان مرتــبة الجزاء ان يقع بعد الشرط، كان مرتبة معمولة كذلك؛ لأن المعمول تابع للعوامل[2]، وبيّن أنّ الشــرط لا يــتقدم علــى الجزاء بشرحه ما جاء عن سيبويه في كتابه المسائل البغداديات[3]، وتجنّب ابن جني مذهب أبي زيد إنّ جواب الشرط مقدم في تأويله قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقَهُ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لَاغِسٍّ وَلا بِمُغَمَّرِ[4]

وذلــك لأن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ولا يتقدم العامل على المعمول. واستدرك على سابقيه نيابة (لم أفعل) دليلا على جواب الشرط كما أن فعلت دليلا على جواب الشرط[5].

واغفــل ابــن جني مذهب المبرد في صحة (إن أتيتني لأقومن، وإن لم تأتني لأغضبن)، وأغفــل مذهب الفراء في أنَّ كل سبب و مسببه هو جزاء، وأغفل مذهب ابن السراج في مجيء جواب الشرط مقدما لقرينه سياقية.

---

(1) الأصول في النحو ١٨٧/٢

(2) المقتصد في شرح الإيضاح ١١٤٠/٢.

(3) المسائل البغداديات ١٧٩/٢.

(4) معجم شواهد النحو الشعرية، ١٣٣٤،

الغس: الضعيف من الرجال (ج) أغساس، وغسوس وغساس، المعجم الوسيط، ٦٥٢/٢. الغمر: الملقي بنفسه في الشدائد، المعجم الوسيط، ٦٦١/٢

(5) الخصائص، ٣٩١/٢.

مسألة نيابة " إذا " عن الفاء في ربط الجواب بالشرط :

ذهب الخليل و سيبويه إلى أنَّ "إذا" تنوب عن الفاء" في ربط الجواب بالشرط، وأعلل الخليل لذلك بأنَّها بمنزلة "الفاء" لا تجيء مبتدأة، واستدل على ذلك أيضا بأنَّ إدخال الفاء على "إذا" قبيح، ولو كان إدخالها على "إذا" حسنا لكان الكلام بغيرها قبيحا. وبذلك استغنت إذا عن الفاء، كما استغنت الفاء عن غيرها، وجاء بالشاهد: قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم، ٣٦]، والتقدير: إذا هم يقنطون في موضع قنطوا، وقاسه قياس نظير على قوله تعالى: ﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف، ١٩٣]، والتقدير: صمتم. وذكر مجيء الشرط بدون رابط، نحو إن تأتي أنا كريم. وجاء بشاهدين على الضرورة الشعرية.

قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ[1]

وقول الآخر :

بُنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا ... بُنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكِعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ[2]

وأغفل الأخفش والكسائي مذهب سيبويه وذهب إلى أنَّ الفاء هي التي تربط الجواب بالشرط، وتكون محذوفة[3]. وأغفل المبرد استدلال الخليل بأنَّ الفاء لا تدخل على "إذا" ولو دخلت على "إذا" لكان الكلام بغيرها قبيحا. وأغفل الشواهد على الضرورة الشعرية في حذف

---

(1) الكتاب، ٣/٦٣-٦٥، ينظر: ٨١ من هذا البحث.

(2) الكتاب، ٣/٦٣-٦٥، ينظر: ٨١ من هذا البحث.

(3) ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٢، الكسائي، معاني القرآن، ١٠٥، ولا يجوز حذف الفاء في الجملة الإسمية عند سيبويه إلا في الشعر، وأجاز المبرد حذفها في الكلام، وجاء حذفها وحذف المبتدأ في الشعر، نحو قول الشاعر : من ينكع العنز ظالم، تنظر همع الهوامع ٢/٤٥٩ .

الفاء في ربط الجواب بالشرط، واختصر المسألة[1]. واختصرها ابن السراج[2]، وأغفل استدلالات الخليل على نيابة "إذا" عن الفاء، وأغفل شواهده على حذف الفاء في الضرورة الشعرية.

واستدرك الفارسي على سابقيه توضيح أن "إذا" الرابطة هي "إذا" المفاجأة وليست الظرفية الزمانية، وذلك أن "إذا" الظرفية الزمانية لا تقع مبتدأة بل هذا موقع "إذا" المفاجأة، وجواب الشرط إذا كان من فعل وفاعل لم يحتج إلى رابط، والجملة الواقعة بعد "إذا" في قوله تعالى: "إذا هم يقنطون" جملة من مبتدأ وخبر، ورد على من يظن أن المبتدأ يقع بعد "إذا" الظرفية الزمانية نحو قوله تعالى: ﴿ **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ** ﴾ [الانشقاق، ١] بأنّ السماء ترتفع بفعل مضمر وليس بالابتداء[3]، وكأنّه يرد على الأخفش فيقول: "ليس الاسم في التي للمفاجأة كذلك، إنما يرتفع بالابتداء عند من يرتفع عنده (في الدار زيد) بالظرف. واستدرك ابن جني على سابقيه بيان علة المجازاة بإذا "المفاجأة"، وذلك لأن فيها من المعنى المطابق للجواب، لمعناها (المفاجأة) ولا بد لها من عملين، "كما لابد للشرط وجوابه من فعلين حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما، حادثة عنهما. وذلك قولك: خرجت فإذا زيد"[4]، والتقدير: خرجت فبالحضرة زيد، وقدّر الإعراب والمعنى، ووضّح أنّ تقدير الإعراب: "فإذا" التي هي ظرف في معنى: بالحضرة، وزيد مرفوع بالابتداء، والظرف خبر عنه. والمعنى: خرجت ففاجأت زيدا أو فاجأني زيد، ولما كان معنى "إذا" المفاجأة والموافقة، وأن يقع أمر مسبب عن غيره جاز أن يجازي بها، واستدرك علي سابقيه شاهدا:

---

(1) المقتضب، ٢/٥٧-٥٨.

(2) الأصول في النحو، ٢/١٦٠.

(3) التعليقة على كتاب سيبويه، ٢/١٧١-١٧٩.

(4) سر صناعة الإعراب، ١/٢٥٤-٢٥٥.

اسْتَقْدِرَ اللهَ خَيْرًا، وارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ اذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ ... إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ [1]

وقدر ذلك بينما المرء في الأحياء مغتبط عفته الأعاصير، فإذا وقع الفعل موقع "إذا" تأكد عندك وقوعها جوابا للشرط. وأغفل ابن جني استدلال الخليل في أن الفاء لا تدخل على "إذا"[2].

القسم :

مسألة تكرار الواو بعد واو القسم :

ذهب سيبويه الى أنّ الواو الثانية والثالثة في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى** ﴾ [الليل، ١-٣]، هي للعطف وليست للقسم.

واستدل على ذلك بدخول واو العطف على الواو، كما تدخل على الباء والتاء، نحو قولك: ووالله لأفعلن، وذكر علة الخليل في عدم عدّه واوا للقسم، وذلك أنه أقسم بهما على شيء واحد، ولا يقوى أن تكرر القسم حتى تضم الأخر إلى الأول، وتحلف بهما على المحلوف عليه.

ولا بد للقسم، أن يأخذ مقسما به حتى يتكرر[3] وأغفل الأخفش مذهب سيبويه، وذهب إلى جواز جمع أيمان كثيرة على شيء واحد، وإن اختلف الحرف نحو: والله ، بالله، فالله لأفعلن ولم يعلل ذلك[4] وهي مختصرة عنده وعند المبرد، حيث أغفل الأخير مذهب الأخفش واختار مذهب سيبويه، وأغفل تعليله، وعلل ذلك بأن الواوات بعد الأولى في الآية المذكورة أعلاه[5]" لو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعا من بعض، وكان الأول إلى آخر القسم على غير

---

(1) ينظر: ٨٢ من هذا البحث.

(2) سر صناعة الاعراب ١/٢٥٤ – ٢٥٥

(3) الكتاب ٣/٥٠١

(4) ارتشاف الضرب ٤/١٧٩١.

(5) المقتضب ٢/٣٣٦.

محلـــوف علـــيه، فكـــان التقدير: "والليل إذا يغشى"، ثم ترك هذا وابتدأ (والنهار إذا تجلى) ومثّل بـــ"ثم" مكان الواو ليدل على أنها للعطف وليست للقسم. والله ثم والله لأفعلن.

مسألة إضافة أيمن إلى "الله" والكعبة":

ذهـــب سيبويه وموافقوه[1] إلى أن "أيمن" تضاف إلى الله والكعبة ومثّل على ذلك وشبهها بالقســـم الصـــريح (لعمر، والله) وأنّ معناها معنى القسم، وقاسها على القسم غير الصريح "علي عهد الله لأفعلن" في أن معناها معنى القسم.

واختصـــر الكسائي المسألة بذكر قول للشاعر وهذا يبين أنه يذهب إلى إضافتها إلى غير الله والكعبة:

لَيْمُنْ أَبِيهِم لَبِئْسَ الْعُذْرَةُ اعْتَذَرُوا[2]

واختصر ذلك المبرد وابن السراج وابن جني، فذكره المبرد في معرض حديثه عن ألف أيمـــن، أهـــي ألف وصل أم قطع[3]. ونقل ابن السراج قول الشاعر بجعل العرب له بمنزلة أيمن الكعبة وأيم الله:

قال أمرؤ القيس:

فُقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ... وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[4]

وأغفل الفارسي مذهب الكسائي في أنّها تضاف إلى غير الله والكعبة. وذهب إلى أنّها لا تضاف إلّا إلى الله والكعبة[5].

---

(1) الكتاب، ٥٠٢/٣، المقتضب ٩/٢، الأصول في النحو ٤٣٤/١، اللمع في العربية ٢٩١.

(2) ارتشاف الضرب ١١٧٠/٤، همع الهوامع ٣٩٦/٢.

(3) المقتضب، ٩٠/٢، الأصول في النحو، ٤٣٥/١.

(4) الأصول في النحو، ٤٣٥/١، معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٢١٢، ديوان امرئ القيس، ٣٢.

(5) ارتشاف الضرب، ١٧٧١/٤، همع الهوامع، ٣٦٩/٢.

الفصل الأول

ما اختلف فيه العلماء في المسألة في المضمون والاحتجاج

والمصطلح وما الجديد من القديم، ومناقشةُ ذلك

وتضم:

الاختلاف في الرواية والقراءات

الاختلاف في التعليل والقياس

ما اختلف فيه العلماء في المسألة في المضمون والاحتجاج والمصطلح وما الجديد من القديم، ومناقشة ذلك

كـــان الاخـــتلاف في اللهجات هو السبب الأول للاختلاف في الحكم النحوي، وتمثّل هذا الاخـــتلاف فـــي اخـــتلاف الـــروايات للشاهد الشعري الواحد، فالبيت يكون بلهجة الشاعر، وقد يـــتعرض للتغـــير بلهجة الراوية[1]، فيكون له روايتان أو أكثر، وكذلك القراءات القرآنية جاءت مخـــتلفة تبعاً لاختلاف اللهجات، حتى إنّ الله وسّع على الأمة أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف، ولعل المقصود بالسبعة في لغة العرب: التكثير، وبالحرف: الوجه، وهو اللهجة أو طريقة النطق لقبيلة أو جماعة لغوية معينة، فإذا ما استقرأ النحاة هذا الرصيد اللغوي سواء في الشعر أم النثر، فإنّه ينتج لديهم أحكام نحوية مختلفة. وقد يرجع الاختلاف إلى الاختلاف في القياس والتعليل بين الـــنحاة، أو اختلاف الأصل الاستدلالي الذي استخدمه، فقد يستخدم أحدهم السماع، وآخر القياس، وثالـــث استصـــحاب الحـــال، وغير ذلك من الأدلة في نفس المسألة، فيأتي الحكم مختلفاً، وهذا الفصل يحاول تجلية هذا الاختلاف وبيانه.

كان للاختلاف في الرواية أو القراءة أيّما أثر في اختلاف الحكم النحوي، والاختلاف في الـــرواية أو القـــراءة هـــذا ناجم عن اختلاف اللهجات، والذي أسلم بدوره إلى اختلاف النحاة في احـــتجاجهم، ومن ثَمَّ في أحكامهم. فمن الأمثلة على ذلك اختلاف النحاة في إعمالهم "لات" عمل "ليس"، واختلافهم في عملها مع الحين خاصة أو معها ومع أسماء الزمان.

---

[1] قـــال ابـــن هشـــام في شرح شواهد النحو : كانت العربُ ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطِر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات، المزهر، ٢٦١/١.

فقد ذهب سيبويه وجماعة من العلماء إلى إعمالها عمل "ليس" مع الحين خاصة، واستدلّ هـؤلاء بقولـــه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣][١]، وذكر سيبويه أنّها لغة أهل الحجاز، وذهب الأخفش في مذهب لـــه إلى عدم إعمالها، وحُجّته في ذلك أنّ اسمها حُذِفَ ولم يُحذف اسم لـــيس، وتصـــرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، وإذا جاء ما بعدها منصوباً، فهو بتقدير فعـــل، والتقدير: (ولاتَ أرى حينَ مناص)، وإذا جاء مرفوعاً -وقد استدل بقراءة الرفع: " ولَاتُ حِيـــنُ مَـــنَاصٍ"- فعلى تقدير مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: "ولاتُ حينُ مناص كائن"، أو خبر محـــذوف المبـــتدأ، والتقدير: "ولاتُ الحينُ حينُ مناص"[٢]، وفي هذه الحالة تكثر التقديرات عند الأخفـــش، وغلـــبة استعمالها مع الحين يرجع عملها في الحين النصب، وحذف اسمها، وذلك أنّ كـــثرة الاســـتعمال تؤذن بالحذف، ولزوم الحين لها يُرَجّح إعمال "لات" النصب، وهو أولى من التقدير.

ويذهـــب الأخفـــش فـــي مذهـــب آخـــر لـــه، أنّها تعمل عمل "إنّ"، لنفي العام، وخبرها محـــذوف، كخـــبر "لا"[٣]، و"لا" النافـــية للجنس لا يُحصر عملها في لفظةٍ معينة، أمّا "لات" فإنّ عملهـــا ملازم الحين، ومشابهتها في العمل لليس أولى من مشابهتها "لا"، وذلك أنّ "لات" تتركب من ثلاثة أحرف أوسطها حرف علة، في حين أنّ "لا" تتركب من حرفين[٤].

وجـــاء عـــن الفـــرّاء أنّ مـــن العرب من يجرُّ بها، واحتّج بالقراءة: "ولَاتِ حِين مَناصٍ" وبالشاهد:

ولاتَ ساعةِ مَنْدَم[٥]

---

[١] الكتاب، ٥١/١، الفرّاء، معاني القرآن، ٣٥٧/٢، الأصول في النحو، ٩٥/١، مغني اللبيب، ٣٠٥.

[٢] مغني اللبيب، ٣٠٥.

[٣] السابق، ٣٠٥.

[٤] ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٥٨/١.

[٥] معاني القرآن، ٣٩٧/٢.

والذيــن تقــدم ذكرهم من العلماء ذهبوا إلى أنّها تلازم الحين خاصة وقاس سيبويه ذلك علــى عمل تاء القسم الجر مع "الله" وحده، وعلى عمل "لَدُن" النصب مع غُدوة[1]. في حين ذهب الفارسي إلى أنّها تعمل مع الحين، وغيرها من أسماء الزمان، واحتُجَّ له على ذلك بقول الشاعر:

حَنَّتْ نُوَارُ وَلَاتَ هنّا حنّت

وقول الآخر:

نَدِم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ[2]

ولــو قــال: تعمل مع الحين غالباً ومع غيرها من أسماء الزمان قليلاً لكان أفضل؛ وذلك لورود القراءات الثلاثة مع الحين.

واتفــق ســيبويه وجماعة على الاحتجاج بأنها تعمل مع الحين خاصة بالقراءات: "ولاتُ الحيــنُ حينُ مناصٍ[3]. وزاد الفرّاء عليهم الاحتجاج على إعمالها النصب مع الحين خاصة بقول الشاعر:

تَذَكَّــرَ حُــبَّ لَــيْلَى لَاتَ حِيــنًا وَأَضْــحَى الشَّــيْبُ قَــدْ قَطَــعَ الْقَرِيــنَا[4]

واخــتلف ســيبويه وابــن السّــرّاج في أنَّ "لات" يُضمر فيها أو لا؟ فذهب سيبويه إلى الإضــمار، وقاس ذلك على "ليس" و"لا يكون" في الاستثناء. وذهب ابن السّرّاج إلى أنّ المرفوع محــذوف، ولــيس مضــمراً، نحــو: ما منهما مات، أراد: ما منهما أحد مات؛ وذلك لأنّ "لات"

---

(1) ارتشاف الضرب، ١٢١٢/٣.

(2) معاني القرآن، ٣٩٧/٢.

(3) الكتاب، ٥٧/١، الفرّاء، معاني القرآن، ٣٥٧/٢، الأصول في النحو، ٩٥/١، مغني اللبيب، ٣٠٥.

(4) معجم شواهد النحو الشعرية، ٢٩٣٩، ينظر: معاني القرآن، ٣٩٧/٢، الهمع، ١٢٦/١.

حـــرف، وليســـت فعـــلاً، والإضمار في الأفعال وليس في الحروف[1]، وقياس سيبويه هنا يؤيد مذهـــب ابن السرّاج، ذلك أنّ "ليس"، و"لا يكون" أفعال، وليست حروفاً، وكثيراً ما جاء مصطلح الإضـــمار ملتبســـاً بمصـــطلح الحـــذف عند سيبويه. لكنّ تمثيل سيبويه هنا يشير صراحة إلى الإضمار. قال[2]: "لا تكون"لات" إلا مع الحين، تُضمِرْ فيها مرفوعاً وتنصب الحين؛ لأنّه مفعول بـــه، ولـــم تمكّن تمكُّنها، ولم يُستعمل إلا مضمراً فيها؛ لأنّها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لستَ ولستِ وليسُوا، وعبدُالله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتُضمِرُ فيه، ولا يكون في لات، لا تقول: عبدُ الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين".

واهـــتم ســـيبويه والفـــرّاء بذكر لغات العرب، إذ ذكر تشبيه الحجازيين لات بـــ (ليس)، وذكر الفرّاء أنّ من العرب من يجر بـــ "لات"[3].

ومن ذلك إعمال "إنْ" عمل "ليس".

لـــم يُجِـــزْ سيبويه والفرّاء[4] إعمال "إنْ" النافية عمل "ليس" وأجازه الكسائي وجماعة من العلماء[5]. وذكر سيبويه الشاهد: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، وسماعه من رجل مـــن أهـــل المدينة: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٧-١٦٨]. وقد ردّه السيرافي بأنّه لم يعلم اللام تستعمل بمعنى إلا،

---

(١) الكتاب، ٥٧/١، الأصول، ٩٧/١.

(٢) الكتاب، ٥٧/١.

(٣) الكتاب، ٥٧/١، معاني القرآن، ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب، ١٥٢/٣، همع الهوامع، ١١٦/٢.

(٥) المقتضب، ٣٦٢/٢، ارتشاف الضرب، ٦٢٠٧/٣، الجنى الداني، ٢٠٩، لم يشر الكسائي إلى الإعمال، وإنما أشار إلى أنّ (إنْ) لا تكـــاد تأتـــي في كلام العرب بمعنى "ما" إلا أنْ يكون بعدها إيجاب كما قال عزوجل: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُـــرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، الكسائي، معاني القرآن، ١٥٠، وقال الداني: "فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر...." وأجازه الكســـائي وأكثر الكوفيين وابن السرّاج والفارسي وأبو الفتح. الجنى الداني، ٢٠٩، وكذلك جاء في ارتشاف الضرب، ومنع من ذلك الفرّاء وأكثر البصريين، ١٢٠٧/٣، وذكر ابن السرّاج أن (إنْ) بمعنى "ما" ولم يشر إلى إعمالها صراحة، الأصول في النحو، ١١٦/٢.

وإلا لجاز أن تقول: جاءني القوم لزيداً، بمعنى إلا زيداً[1]. وأضيف إلى ذلك أنّه إذا كانت بمعنى إلا نقضت النفي، ومن ثَمَّ يبطل عملها. واحتجّ الكسائي بقول الشاعر:

إنْ هُـــو مُسْـــتَولِياً عَلَـــى أَحَـــدٍ إلاّ عَلَـــى أضْـــعَفِ الْمَجَانِيـــنِ[2]

وبسماعه أعرابياً يقول: "إنّا قائماً بحذف الهمزة، وإدغامه النون الأولى في الثانية"[3].

والـــراجح أنّها تعمل؛ لأنّها وردت في النثر في لغة أهل العالية عاملة، وذلك قولهم: "إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية[4]. إضافة إلى سماع الكسائي السابق، وقراءة سعيد بن جبير[5]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

أمّـــا ما احتجّ به المبرّد وابن السرّاج وابن جني من نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِـرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠][6]، وقولـــه تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ [الكهف: ٥][7]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّـنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِه﴾ [النساء: ١٥٩]، وقولـــه تعالى: ﴿وإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مـــريم: ٧١][8]، هـــذه الآيـــات لا تثبت عمل إنْ، ذلك أنّ من شروط عملها ألا ينتقض النفي بـــ (إلا)[9]. وأضـــيف إلى ذلك أنّ عمل (إنْ) على فرض تجاوزنا هذا الشرط، وسلّمنا بإعمالها هنا فإنّـــه لا يظهر عملها، فمثلاً بإمكاننا أن نعدّ (في غرور) في نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا

---

(1) هامش الكتاب، ١٥٢/٣.

(2) الجنى الداني، ٢٠٩، أوضح المسالك، ١٢٩/١.

(3) همع الهوامع، ١١٦/٢.

(4) ارتشاف الضرب، ١٢٠٨/٣، رابين اللهجات العربية القديمة، ٣٣٦.

(5) قـــال أبـــو حيان: قراءة الجمهور على اعتبار إنّ ناصبة، قراءة الجمهور تدلّ على إثبات كون الأصنام عباداً أمـــثال عابديها، البحر المحيط، ٤٤٤/٤. المحتسب، ٢٧١/١، "سعيد بن جبير: عرض القراءة على عبدالله بن عباس، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء، الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، ٣٠٥/١.

(6) المحتسب، ٩٢/١، ٣٣٦.

(7) المقتضب، ٥٠/١.

(8) الأصول في النحو، ٩٥/١.

(9) ارتشاف الضرب، ١٢٠٧/٣.

فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] متعلقاً بخبر محذوف للمبتدأ (الكافرون) وتقديره: كائن، وأن نعدّ (كذباً) في الآية التي تليها منصوباً بالفعل يقولون، على أنّه نعت لمصدر محذوف، والتقدير: قولاً كذباً[١].

كما اختلف المبرّد عن غيره بذكرْ مذهب سيبويه في (إنْ)، وذلك أنّها لا تعمل لأنّها دخلت على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره، وشبهه بمذهب بني تميم في (ما). وردّ عليه بأن اعتمد مذهب الجمهور، وهو نصب الخبر مشبهاً إياها بليس؛ لاشتراكهما في المعنى، واحتج بالآيات القرآنية التي ذُكرت[٢].

ولعلّ الذي دعا سيبويه إلى تشبيهها بـ (ما) في مذهب بني تميم أنّه لم يظهر عملها. بل بقي الكلام مبتدأ وخبر في الآية التي احتجّ بها، ولكن هذا الشاهد يضعف الاحتجاج به على عدم الإعمال عند سيبويه، وعلى الإعمال عند المبرّد[٣]، وإنْ صرح الاثنان أنها في معنى ما؛ وذلك لعدم ظهور العمل، والأولى الاحتجاج بما جاء مسموعاً عن العرب، كما في لغة أهل العالية، وسماع الكسائي كما مرّ، وقراءة سعيد بن جبير التي احتج بها ابن جني.

ومما اختلف فيه "ما" العاملة عمل ليس، فذهب سيبويه وموافقوه إلى أنّها تعمل في لغة أهل الحجاز في المبتدأ والخبر الداخلة عليهما، بشرط ألا يتقدّم خبرها على اسمها، وألا ينتقض بإلا، واعتلوا لذلك بأنّها في معنى ليس، تنفي الحال، وتدخل على المبتدأ والخبر، واعتلوا لعدم جواز إعمالها في حالة تقدم الخبر، بأنّها حرف غير متصرف تصرّف الأفعال، فلا يقوى على التقديم، وفي حالة النقض بإلا، بأنه لا يقوى على قلب المعنى، وذهبوا إلى أنّها لا تعمل في لغة

---

[١] البحر المحيط، ٩٧/٦.

[٢] السابق، ٥٠/١.

[٣] الكتاب، ١٥٢/٣، المقتضب، ٣٦٢/٢.

بنـــي تمـــيم، واعـــتلّوا لذلـــك بـــأنّ "ما" حرف غير مختص، مثل: هل، وأما، يدخل على الاسم والفعل[1].

واحـــتج من جوّز الإعمال بقوله تعالى: ﴿مَا هَـــذَا بَشَراً﴾ [يوسف، ٣١]، واحتج المبرّد بالقـــراءة: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢][2]، واحتج سيبويه على عدم الإعمال في حالة النقض بقوله تعالى: ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ﴾ [يـــس: ١٥][3].

واخـــتلف مـــع سيبويه يونس والأخفش، وجوّزا إعمال ما في حالة النقض، واحتُجّ لهما على إعمالها بقول الشاعر:

وَمَـــا الدَّهْـــرُ إلاّ مَنْجَـــنُونًا بِأَهْلِـــهِ وَمَـــا صَـــاحِبُ الْحَاجَـــاتِ إلاّ مُعَذَّبًـــا

وخُرِّج هذا الاحتجاج على تقدير مفعول به، وتقديره: وما الدهر إلا يشبه معذباً، أو على نصـــب مصدر، والتقدير: يدور دوران منجنون، ويعذّب تعذيباً، فحذف المضاف في الأول وهو (دوران)، وأقيم المضاف إليه مقامه[4].

ولعـــلّ الشـــواهد القرآنـــية وكثرتها في هذه المسألة، وشدة وثاقتها تثبت رجحان مذهب المخالفيـــن ليونس والأخفش، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥]، وقوله: ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥].

كمـــا اخـــتلف ســـيبويه وموافقـــوه مع الفرّاء وثعلب في إعمالها عمل ليس في لغة أهل الحجـــاز، فذهب الفرّاء وثعلب إلى أن الخبر منصوب على نزع الخافض، وأنّ الأصل أن يكون

---

[1] الكـــتاب، ٥٩/١، المقتضـــب، ١٨٨/٤-١٨٩، والأصول في النحو، ٩٥/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٤٢٩، الخصائص، ١٢٦/١، اللمع في العربية، ١٠٢.

[2] قـــرأ الجمهـــور بالنصـــب علـــى لغة أهل الحجاز، والمفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم، وابن مسعود بأمهاتهم بزيادة الباء، البحر المحيط، ٢٣٢/٨.

[3] الكتاب، ٥٩/١.

[4] الهمع، ١١١/٢، ١١٣، شرح التسهيل، ٣٥٦/١.

الخبر بالباء، فلما سقطت الباء انتصب الخبر، وأنّ الآية الكريمة: ﴿ما هـذا بشراً﴾[يوسف، ٣١] في لغة أهل الحجاز "ما هذا ببشر"، إنّ قراءة عبد الله: "ما هن بأمهاتهم" فلّما أُسقطت الباء انتصب كل من "بشر وأمهاتهم"، وإذا سقطت في لغة نجد (بني تميم) كان الخبر مرفوعاً[١].

وجاء الفرّاء بشواهد على استعمال التميميين لها، وعدم إعمالهم إيّاها. نحو قول بعض العرب:

رِكابُ حُسَيلٍ أَشْهُرَ الصَّيفِ بُدَّنٌ ... وَناقَةُ عَمْرٍو مَا يُحِلُّ لَها رَحلُ

وَيَزْعُمُ حِسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قَوْمِهِ ... وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيلُ وَلا أَصْلُ[٢]

وقول بعضهم:

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُوأَبِي ... جَمِيعاً فَمَا هَذانِ مُسْتَوِيانِ

تَمَنَّوا لِيَ الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى ... وَكُلُّ فَتًى وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيانِ[٣]

وقول الفرزدق:

أُمَا نَحْنُ رَاعُو دَارِهَا بَعْدَ هَذِهِ ... يَدَ الدَّهْرِ إِلاَّ أَنْ يَمُرَّ بِهَا سَفْرُ[٤]

وهذا يظهر ميل الفرّاء إلى الاستشهاد بالقرآن وبلغة العرب، والاعتماد عليهما، ثم إنّه عمّم ما جاء في لغة القرآن بالباء على ما لم يجيء، قال[٥]: "ألا ترى أنّ كلّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، لكنه عاد وحكّم القياس بعد أن جاء بالشواهد، وهو أنّ عدم الإعمال أقوى الوجهين في العربية، وحقُّه، وقد استشهد بالقرآن

---

[١] معاني القرآن، ٤٢/٢، الهمع، ١١٠/٢، ارتشاف الضرب، ١١٩٣/٣.

[٢] إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ٦٩٢، لم أعثر قائله.

[٣] السابق، ٣٠٨٦، معاني القرآن، ٤٣/٢، لم أجده في معجم شواهد النحو الشعرية، ولا في الديوان.

[٤] لم أجده في معجم شواهد النحو الشعرية، ولا في الديوان.

[٥] معاني القرآن، ٤٢/٢.

-وذلك أن كلّ ما جاء فيه إلا هاتين الأيتين- أن يقرّ بأنّ ما جاء في القرآن أقوى الوجهين؛ لأنّ القرآن على الأثبت والأصح سنداً. وقد أقرّ العلماء أنّ لغة الحجازيين أشيع وأكثر استعمالاً، فالنقل والسند الصحيح، وشيوع الاستعمال كانت أجدر بمنهج الفرّاء من القياس، ولكنّ الفرّاء ابن ثقافة بيئته، فلا بد أنْ يسأل المرء عن سبب عدم إعمال التميميين لها، وأي الوجهين أقوى، فذهب إلى أنّ مذهب بني تميم أقوى، وإن كانت علته سقوط الباء، فإنّ الذي نرجّحه عدم الاختصاص؛ لأهمية القيم الخلافية في النحو العربي[1]، ثم إنّ مذهبه في لغة أهل الحجاز أنّ النصب حصل لسقوط الباء، فإنه ينتقض ببعض التراكيب التي تسقط فيها الباء، ولا يكون حظها النصب، بل الرفع، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، حيث تقول: "كفى الله شهيداً"، وتقول بحسب زيدٍ درهم، فتسقط الباء، فتقول حسب زيدٍ درهم، فهل هذا خاص باللغة التميمية؟!

أمّا ما جاء عن سيبويه من أنّ الفرزدق، وهو تميمي، أعمل ما إعمال الحجازيين، على الرغم من تقدم الخبر، وأنّه يظن أنّ الحجازيين يعملونها سواء تقدّم خبرها على اسمها أو تأخّر في قوله:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

فأظن أنّ ذلك التعليل لا يستقيم، وذلك أن اللغة عادة، وسلوك اجتماعي، ومن الصعب أن يجمع الفرد بين لهجتين في آن واحد، وهل كان الفرزدق قابعاً في نجد، لا يخرج منها حتى يكون خلواً من الثقافة اللغوية في عصره؟ ولا يعلم كيف يستخدمها الحجازيون؟ كما يصوّره سيبويه، أم كان يجامل القرشيين؛ إذْ مدحهم باستعمال لهجتهم -وإن كان الاستعمال خاطئاً؟

---

[1] تمّام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ١٦٣-١٦٦.

[2] الكتاب، ٥٩/١.

أمّا ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ إجماع أضداد الفرزدق من الحجازيين والتميميين على تصويبه -أي الشاهد- بالراء، وعدم تخطئته دليل على صحة استشهاد سيبويه[1]. فلا أظنه يقوى؛ لأنّ سيبويه وصف هذا الاستعمال بأنه لا يكاد، وظنّ أنّ الحجازيين يستعملونه هكذا مقدماً ومؤخراً، فلماذا لا نعزو ذلك إلى الرواية، كما ذهب ابن ولاد[2]. أو نعدّها كما ذهب الفارسي من قبيل الضرورة الشعرية، إذ جاءت القافية جميعها بالراء، فاضطر الشاعر إلى التقديم[3]. أو أن الفرزدق استمرأ مناوأة النحويين بهذه التراكيب التي يعدونها لحوناً، فقد سبق له نُكَتَ مع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[4]. كما أنّ تخريج الآخرين بأنّ مثلهم حال مقدّمة، والتقدير: ما مثلهم في الوجود بشر[5]. لا أظنه يستقيم مع مذهبهم في عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي أو الفعل غير المتصرّف، بل إنّ الحال في تخريجهم ليس لها عامل، والمبتدأ ليس له خبر، فقد وقعوا في أوهن من النصب مع تقديم الخبر[6].

وعلّل الفرّاء عدم جواز إعمالها إذا تقدم خبرها، أن الباء لم تدخل ثمة، وذلك أنّ الباء يقبح دخولها في المنفي، إلا إذا قُدّم الاسم على الخبر، وعلل ذلك بأنّ "ما" حرف لا يُضْمَر فيه كما هو الحال في "ليس"؛ لذلك لا تدخل الباء الخبر إذا قُدّم في المنفي على الاسم[7]. واحتجّ بأنّ الباء دخلت في الكلمة التي تلي "لا" -عبّر عنه بالفعل- وهي لا تقبل المضمر، واحتج بقول أحدهم:

---

(1) شرح التسهيل، ٣٥٦/١.

(2) الانتصار لسيبويه على المبرّد، ٥٥.

(3) المسائل البغداديات، ٥٩٥.

(4) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ٤٤.

(5) همع الهوامع، ١١٣/٢.

(6) الانتصار لسيبويه على المبرّد، ٥٦.

(7) معاني القرآن، ٤٣/٢، مجالس ثعلب، ٥٩٦/٢.

أضـــاف المـــبرد تعليلاً جديداً لعدم إعمال بني تميم لـــ (ما) العاملة عمل ليس، وهو أنّها دخلـــت على مبتدأ عمل في خبره، كمل يعمل الفعل في فاعله، ودخول "ما" عليه لا يغيره، وذلك أنّ العامل لا يدخل على العامل[1]، وأرجّح على هذا التعليل التعليل بعدم الاختصاص لأنّه يراعي القيم الخلافية في النحو، وهو أن العوامل في الأفعال تختلف عن العوامل في الأسماء، أمّا تعليل المـــبرّد فأظـــنه قـــام به نيابة عن أهل اللغة، كما قال الخليل[2]: "إنّ العرب نطقت على سجيتها وعرفـــت مواطـــن كلامهـــا وعلله، واعتللت أنا بما هو علة ...." وأنّ أهل اللغة لا يعرفون هذه المصـــطلحات. نحـــو: المبتدأ والخبر والعامل، بل هي من وضع النحاة، لكنّ القيم الخلافيّة مبنية علـــى الخـــلاف فـــي اللغة، أي الخلاف في اللهجات. كما أضاف قياساً في عدم إعمالها إذا قُدّم خـــبرها على اسمها، وهو قياسها على (إنّ)، وذلك أنّ (إنّ) حرف غير متصرف فلا يتقدم خبره علـــى اسمه[3]. وينبني على ذلك أن تنحط "ما" عن "ليس" المشبهة بها من جهة اللفظ، فليس من ثلاثـــة أحرف كما أنّ (إنّ) من ثلاثة أحرف، فهي تشبه الفعل، و"ليس" يضمر فيها فتقول: لستَ، ولســـنا، و"مـــا" لا يضمر فيها، لذلك لا تتصرف في التقديم. كذلك اختلف الفارسي مع سابقيه في التعليل، وذهب إلى أنّ (ما) تنحط عن (ليس) الأصل، ولا يتسع فيها[4].

ومن ذلك اختلافهم في تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلاً متصرفاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

---

(1) المقتضب، ١٨٩/٤.

(2) الزجاجي، الإيضاح في العلل، ٦٦.

(3) المقتضب، ١٨٨/٤.

(4) المسائل البغداديات، ٥٩٥.

فقد منع الجرمي تقديمها مطلقاً[1]، وأجاز سيبويه وجماعة من العلماء تقديمها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، ومنعوا ذلك إذا كان العامل غير متصرف نحو الظرف والجار والمجرور[2]، ...، وأجاز ذلك الأخفش والفرّاء[3].

واختلفوا في الاحتجاج، فقد قاس الجرمي عدم جواز تقديمها على جواز تقديم التمييز على عامله[4]، لكنّ التمييز في الأصل فاعل، والفاعل لا يتقدّم على الفعل بخلاف الحال، فإنّها مفعوله، والمفعول يتقدّم على الفعل، والقياس على الأصل أفضل من القياس على التعريف والتنكير، أو التبيين، ولا سيما وأنّ الأصل فاعل، وهو مختلف فيه في التقديم.

وعلّل سيبويه وجماعة من العلماء عدم جواز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور بأنّه ليس فعلاً متصرفاً[5]، وعلل ذلك المبرد وابن السرّاج والفارسي بأنّ الحال مفعوله، فيجوز تقديمها في حال كان العامل فعلاً متصرفاً[6].

والذي أرجّحهُ أنّ الحال يجوز تقديمها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، ولا يجوز تقديمها إذا كان العامل غير متصرف، والحجة في ذلك أنّ الحال في المعنى خبر، والخبر يجوز تقديمه

---

(1) ارتشاف الضرب، ١٥٨١/٣، نقل أبو حيان أنّ الجرمي أجاز تقديم التمييز قياساً على الحال، ارتشاف الضرب، ١٥٨١/٣، وإذا كان النقل صحيحاً فإنّ الجرمي يقع في اضطراب؛ فقد منع تقديم الحال قياساً على عدم جواز تقديم التمييز، وأجاز تقديم التمييز قياساً على جواز تقديم الفضلات، ارتشاف الضرب، ١٦٣٤/٤-١٦٣٥، همع الهوامع، ٢٧/٤.

(2) الكتاب، ١٢٢/٢، المقتضب، ١٦٨/٤، الأصول في النحو، ٢١٥/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٧١/١، اللمع، ١٣٥-١٣٦.

(3) همع الهوامع، ٣٢/٤، ارتشاف الضرب، ١٥٩/٣، الفرّاء، معاني القرآن، ٤٢٥/٢.

(4) ارتشاف الضرب، ١٥٨٦/٣.

(5) الكتاب، ١٢٢/٢، المقتضب، ٣٠٠/٤، الأصول في النحو، ٢١٤/١، اللمع، ١٣٥.

(6) المقتضب، ١١٨/٤، الأصول في النحو، ٢١٨/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٧١/١.

فـــي مواضـــع، ولا يجـــوز في أخرى[1]، وكذلك الحال يُجوّز تقديمها في حال كون العامل فعلاً متصرفاً، ويُمنع ذلك في حال كونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

وأجـــاز الأخفش نحو: فداءٌ لك[2]. وقال الفرّاء في إعراب[3]: "قوله تعالى: ﴿وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، ومن قال: "مطوياتٍ رفع السماوات بالباء التي في "بيمينه"، كأنّه قـــال: والسماوات في يمينه، ويُنصب المطويات على الحال أو على القطع والحال أجود". وأجاز الأخفش تقديمها على الظرف إذا تقدم المبتدأ عليها نحو: زيد قائماً في الدار[4]، وقد قدر الأخفش والفرّاء ما سبق من أحكام بناءً على قراءة النصب لـــ (مطويات)، والاختلاف في القراءات ناتج عـــن الاخـــتلاف فـــي اللهجات، ومن ثم يُسلِم هذا إلى اختلاف العلماء في الأحكام النحوية، وما يرافقها من تعليل وقياس ... ومنع الأخفش تقديم الحال إذا فُصل بينها وبين معمولها. نحو: راكباً زيد جاء[5]. ولكنّها في حالة التأخير يفصل بينها وبين معمولها. تقول جاء زيد راكباً.

وأضـــاف المبرّد شواهد على جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، نحو قول الشاعر:

مُـــزْبِداً يَخْطِـــرُ مَـــا لَـــمْ يُرَنِـــي وَإِذَا يُخْلَـــو لَـــهُ لَحْمِـــي رَتَـــعْ

ورواية البيت في الديوان:

---

(1) همع الهوامع، ٢٤٦/٤.

(2) ارتشاف الضرب، ١٥٩٠/٣، همع الهوامع، ٣٢/٤.

(3) معانـــي القـــرآن، ٤٢٥/٢، قرأ عيسى والجحدري "مطوياتٍ: بالنصب على الحال ... وقد استدلّ بهذه القراءة الأخفـــش علـــى جواز زيد قائماً في الدار؛ إذ أعرب السماوات مبتدأ وبيمينه الخبر، وتقدمت الحال على الجار والمجرور، ولا حجة فيه إذ يكون السماوات معطوفاً على والأرض، وبيمينه متعلق بمطويات، البحر المحيط، ٤٤٠/٧.

(4) شرح ابن عقيل، ٣٤٩/١.

(5) همع الهوامع، ٢٨/٤.

وَيُحَيِّينِـــي إِذَا مَـــا لَاَ قَيْـــتُه وَإِذا يُخْلُـــو لَـــهُ لَحْمِـــي رُتَـــعْ[1]

وقول الآخر:

ضَـــاحِكاً مَـــا قَبَّلَـــتُها حِيـــنَ قَـــالُوا نَقَضُـــوا صَـــكَّها، وَرُدَّت عَلَـــيَّا[2]

وإذا كان هذا الشاهد بدون نسبة، والشاهد الذي سبقه برواية أخرى، فربما حصل للشاهد الأوّل تعديـل، وكان الشاهد الآخر مصنوعاً؛ وذلك ليتناسب مع القاعدة، ومع أنّه ورد في القرآن الكـريم تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، نحو قوله تعالى: ﴿خُشَّـعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧][3]. لكن يبدو أنّ المبرّد اعتمد في الاحتجاج على الشعر، وكان الركيزة الأولى عنده، بدليل أنّه قدّم شواهده الشعرية على النص القرآني، وهذا ليس خاصاً به.

وأضاف ابن السرّاج ذكر مذهب الكوفيين في تقديم الحال، والأخفش في عدم جواز تقديم الحـال إذا كان العامل ظرفاً، وهذا يتناقض مع ما نقله صاحب الارتشاف عنه. ومذهب الكسائي في أنّها تشبه الوقت، كما أضاف ابن السرّاج أن الحال لا تأتي من فعلين متناقضين نحو: "جالساً مـررت بـزيدٍ"، إذا عُـدّت حالاً من التاء؛ لأنّ الجلوس يناقض المرور، إلا إذا كنت جالساً في سفينة[4].

وأضـاف الفارسـي تشبيه الحال بظروف الزمان، إذ هي مفعول فيها؛ لذلك عملت فيها المعانـي، والمعانـي ليست بأفعال محضة، تقول: في الدار زيد قائماً، كما عملت في الظروف،

---

[1] معجم شواهد النحو الشعرية، ١٦٩٨، ورواية معجم شواهد النحو :

مُزْبِـــرّ يَخْطِـــرُ مَـــا لَـــمْ يُرَنِـــي وَإِذا يُخْلُـــو لَـــهُ لَحْمِـــي رُتَـــع

ديوان سويد بن كاهل، ٣١.

[2] معجم شواهد النحو الشعرية، ٣١٦٧، المقتضب، ٤/١٧٠.

[3] المقتضب، ٤/١٧٠.

[4] الأصول في النحو، ١/٢١٥-٢١٩.

تقول: كلَّ يوم لك ثوب، كما عدّه مفعولاً صحيحاً، حيث لا يعمل فيه إلا الفعل المحض، وإذا كان الفعل المحض يضعُف عمله فيما تقدّم عليه نحو: زيدٌ ضربتُ، فضعف عمله في الحال أولى[1].

وأضاف ابن جني أن التصرف[2] "هو التنقل في الأزمنة، تقول: جاء، يجيء: مجيئاً، فهو جاءٍ"[3].

ما تقدم يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ سبب خلاف العلماء في الأحكام النحوية، وما صحب ذلك من اختلاف في العلل، والقياس وغيرهما من أدلة هو اختلاف اللهجات، فجاء الشاهد الشعري أحياناً بأكثر من رواية، ربما يكون حصل فيه تغيير وفقاً للهجة الراوي، أو أنّه احتفظ بنصه كما صدر عن الشاعر، أو أن النحوي تعمدّ التغيير فيه أحياناً؛ لينسجم مع قاعدته.

وكذلك تبع اختلاف اللهجات اختلاف في القراءات، ومن ثم اختلاف في الأحكام وما صحبها من أدلّة، وكان الشعر هو المقدم في الاحتجاج، ولا سيما عند نحاة البصرة، إذ قد يقررون القاعدة، ويعللون، ويقيسون، ثم يحتجون بالشعر، ومن ثم يأتي ذكر الآية القرآنية أو القراءة، ولم يتخلف التعليل والقياس عن أيٍ منهم، حتى أولئك الذين اهتموا باستنباط الأحكام من القراءات نحو الأخفش والفرّاء، ولعل هذا السبب آتٍ من تأثرهما بثقافة عصرهما.

وامتد الاختلاف بين العلماء حتى شمل موضوعات لا علاقة لها باللهجات، بل هي من اكتشاف النحاة ووضعهم، وهو موضوع الاختلاف في العامل، ونُمثّل على ذلك باختلافهم في عامل النصب في المستثنى التام المثبت.

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح، ١/٦٧١-٦٧٢.

[2] اللمع في العربية، ١٣٥.

[3] للاستزاد ينظر مسألة تقديم التمييز على عامله، ومسألة العامل في تمييز (كم) الخبرية، ومسألة تمييز (كم) الاستفهامية مفرد أم جمع، ومسألة حرفية (حاشا) أو فعليتها، الفصل الأول.

فقـد ذهب سيبويه إلى أنّ العامل في المستثنى المثبت هو ما قبله من الكلام، ولعلّه يقصد بذلك "إلا" قياساً على عمل العشرين في درهم، في قولك: له عشرون درهماً، قال[1]: "هذا باب لا يكـون فـيه المسـتثنى إلا نصباً، لأنّه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشـرون في الدرهم، حين قلت: له عشرون درهماً، ... وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ... كـان العـامل فـيه مـا قبله من الكلام". فالأب ليس بصفة، وهو خارجٌ من حكم ما قبله، لذلك انتصـب، ونسـب هذا القول للخليل، والعامل هنا مقيس على العامل غير المتصرف (العشرون) في التمييز[2].

أمّـا عـامل النصب عند الكسائي والفرّاء فهو "إنّ"، فقد ذهب الكسائي إلى أنّ المستثنى الـتام المثبـت ينتصب بإنّ مضمرة بعد "إلا"، فقولك: قام القوم إلا زيداً. تقديره: قام القوم إلا أنّ زيـداً لم يقم، وإنّ محذوفة الخبر، وفي مذهب آخر له العامل هو الخلاف. وذهب الفراء إلى أنّ "إلا" مركـبة مـن ("إن" و"لا")، وخُفِّفَـت (إنْ) وأُدغمت في (لا)، فإذا انتصب المستثنى فهو بـ (إنّ)، وإذا اتبع فبـ (لا)[3]. وذهب المبرّد إلى أنّ العامل استثني، أو لا أعني" نابت عنه "إلا"[4]. أمّـا ابـن السّـرّاج والفارسـي في أحد أقواله، وابن جني، فمذهبهم أنّ العامل هو الفعل بتوسط "إلا"[5]. والفارسي في مذهب آخر له، فإنّ العامل هو ما قبل إلا[6].

وشـرح المـبرّد مذهبه بأنّك إذا قلت: جاءني القوم، فإنّ السامع يفهم أنّ زيداً فيهم، فإذا قلت: إلا زيداً، نابت إلا عن قولك: استثني زيداً، أو لا أعني زيداً.

---

(1) الكتاب، ٣٣١/٢.

(2) همع الهوامع، ٢٥٢/٣-٢٥٤.

(3) السابق، ٢٥٢/٣-٢٥٤.

(4) المقتضب، ٣٩٠/٤.

(5) الأصول في النحو، ٢٨١/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٩٩/٢، سر صناعة الإعراب، ١٢٨/١.

(6) المسائل البغداديات، ٥٩٣.

وشـــبه ابن السّرّاج "إلا" بحرف النفي، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالمعنى، قام القوم لا زيد، وبيّن الفرق بين الاستثناء والعطف[1].

واحتج الفارسي في أنّ العامل ما قبل إلا من جملة، بدخول الواو على الجملة الواقعة بعد حـــرف الاســـتثناء. قال[2]: "مما يدل على فساد قول من قال: "إنّ الاستثناء محمول على فعل هو (استثنى) ونحوه، وليس على الجملة التي قبلها، كما يذهب إليه سيبويه عندنا من أنّه ينتصب على الجملـــة التي قبلها، دخول الواو على الجملة الواقعة بعد حروف الاستثناء في نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، مما تكون الواو فيه دالة على الحال كالتي في قوله عـــزّوجلّ: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فلا يخلو ما بعد حروف الاستثناء من أن يكـــون كما يذهب إليه سيبويه، أو كما يقولون من أنّه على فعل آخر، فلو كان على فعل آخر لما جاز دخول هذه الواو في الكلام من حيث لم يَجز ابتداء بها، فجواز دخولها يدلّ على حملها على ما بعد "إلا".

وأضـــاف ابـــن جنـــي أنّ "إلا والواو" جاءتا للاختصار والنيابة عن الجمل، فإذا أعملتْ الجمـــل، كاســـتثني، ولا أعنـــي أجحفتْ بحقّها، ولذلك لا تعمل في الفضلات، كالظروف والحال والتمييـــز، وذلـــك لإنابتها عن الكلام الطويل للاختصار، ولما في ذلك من تدافع الأمرين، وهو الإعمال المُبقّي حكم الفعل، والانصراف إلى الحرف المختصر به[3].

أمّـــا مـــا ذهـــب إليه سيبويه من أنّ العامل في المستثنى "إلا" قياساً على العامل الجامد "العشـــرون" في التمييز. فإنّ إلا حرف غير مختص، والحرف غير المختص لا يعمل، وإذا كان

---

(1) الأصول في النحو، ٢٨١/١.

(2) المسائل البغداديات، ٥٩٣.

(3) الخصائص، ٢٦٧/٢، بتصرف.

يعنـــي أنّـــه ما قبل إلا من الكلام، فإنّ ما قبلها قد يكون لازماً، فلا يقوى على النصب، فكيف به وقـد فُصل بينه وبين المعمول بها -أي بـــ (إلا)- وما ذهب إليه الكسائي والفرّاء من أنّ العامل "إنّ" فـــي نحو: قام القوم إلا زيداً، فإنّ هذا يضعف بأمرين أحدهما أنّ (إنّ) مقيسه على الفعل في عملهـــا، فهي فرع عليه، فيضعف عملها مضمرة، والأمر الثاني أنّ "إلا" إذا صحّ أنّها مركبة من ("إنّ" و"لا") وخُفِّفَـــت (إنّ) وأُدغمـــت في "لا" فإن التركيب يغيّر خصائصها، ويكسبها خصائص جديـــدة، ولا تحـــتفظ بخصائص الحروف التي رُكّبت منها، وهو ركّبها واحتفظ بخصائصها في الإعمال[1].

ولا ينهض مذهب المبرّد في العامل في المستثنى لأنّه يُعْمِل المعنى، وهذا لا يجوز، كما أنّه يجعل الجملة جملتين، وجعلها واحدة أولى، ولاحتمال أن تُقدر "إلا" بامتنع[2].

وبهـــذا يترجح مذهب ابن السرّاج والفارسي وابن جني، وهو أنّ العامل هو الفعل بتوسط "إلا"، وذلـــك أنّ "إلا" قوّت الفعل وعدّته، كما توسطت الواو وعدّت الفعل في المفعول معه، وكما جزمت أداة الشرط الجواب بتوسط فعل الشرط[3].

مـــا تقدّم من خلاف النحاة ليس له علاقة بخلاف اللهجات، ولكنّهم مدّوا خلافهم وأدلتهم التـــي صحبت أو نشأت عن الاختلاف في اللهجات إلى جميع نظريات النحو ومسائله، وذلك أنّ الجو الثقافي أثّر فيهم، وما لأهمية نظرية العامل في التحكم في التركيب وربطه من شأن.

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٠٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٦٠/١-٢٦٥.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٠٢/١.

(3) الإنصاف، ٦٠٨/٢، وينظر العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفاعل، الفصل الأول.

الفصل الثاني

مدى الحاجة إليها

إنّ أول مـا يدعـو إلـى الحاجـة إلى مسألة ما، هو وجودها بكثرة في اللغة، وشيوع استعمالها، ثـم تفـاوت المستويات لهذه الظاهرة، فقد يكون لبعض استعمالاتها انتشار أكثر من الأخـر، فعلـى سبيل المثال لا الحصر: استعمال ما الحجازية، والنصب بـ (لات)، فقد وُجِدتْ (مـا) الحجازيـة والتميمـية، ولكـن كانت الحجازية أشيع، وكذلك استُعملت (لات) في النصب والـرفع والجـر، ولا شـك أنّ هذه تُمثّل لهجات، اُختُلفَ في استعمالها، هذا الاختلاف أدى إلى اختلاف العلماء في الأحكام التي قرروها، وفي الاحتجاج كذلك.

وقـد ينسـحب هذا الاهتمام إلى موضوعات أخرى لها أهمية في النحو العربي، بل قام علـيها الـنحو العربي كنظرية العامل، إذ لا معمول إلا بوجود عامل، والعامل يتحكم في تركيب الجملـة، وفـي الـربط بيـن أجزائها، وفي تحديد نوعها، فهناك الجملة الاسمية، وهناك الجملة الفعلية، وعند بعضهم الشرطية، وبعض آخر الظرفية[1]، فلفت وجود العامل أنظار النحويين إلى دراسته والاختلاف فيه.

ومـن ذلك مسائل الحذف والتقدير. والتقديم والتأخير فوجود هذه المسائل في النصوص لفتت انتباه العلماء لدراستها.

---

[1] ابـن هشـام، مغني اللبيب، ٣٧٦/٢، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبح وأولاده، القاهرة.

فاختلاف اللهجات في "ما" العاملة عمل "ليس"، وكذلك في معمول "لات"، أو لفظة "الحين" بعد "لات"، ومجيء معمول "إنّ" منصوباً، وكذلك معمول "لا" لفتت النظر إليها، ودراستها، ومن ثَمّ نشأ للنحاة فيها مذاهب متعددة، صحبها اختلاف في الحكم وفي الاحتجاج، وقد بيّنْتُ ذلك سابقاً.

تناول النحاة الشائع في الاستعمال وغيره، واحتجوا له، وإن جاء أحياناً تعميم القليل، كما جاء عند الفارسي في حكمه أنّ "لات" تعمل مع الحين، وغيرها من أسماء الزمان. كذلك كان للأخفش مذاهب متعددة فيها، وربما أدت كثرة مذاهبه على الرغم من أنّها تفتح الإمكانات إلى الاضطرابات، فهو مرة يعملها وأخرى يهملها، وكذلك تعدد قياسه جعلت أحكامه كثيرة، فمرة يقيس على إنّ، وأخرى على "لا" النافية للجنس[1]، ولم يهمل بعض النحاة ما كان قليلاً، فذكر الفرّاء أنّ من العرب من يجر بها[2]، وهذا الأمر ينسحب على "لات" وغيرها من "ليس وأخواتها"، فقد احتجّوا لها بالاستعمال، سواء في النثر أم الشعر، كما احتجوا لها بالقياس والتعليل[3].

وهناك شبه بين بعض الأدوات في اللفظ، نحو: "لا" العاملة عمل "ليس" و"لا" النافية للجنس، ولعلّ العلماء تنبهوا لذلك وفرقوا بينهما.

كما أنّ هناك تداخلاً في الموضوعات نحو: الحال والخبر والصفة، وإن كنت أذهب إلى أنّ العامل الأول في اختلاف الأحكام النحوية، وما يتبعها من احتجاج بين النحاة، هو الاختلاف في اللهجات، فقد ذهب ثعلب إلى إعراب العراك في قول الشاعر:

---

(1) الفصل الأول، ٣٥.

(2) السابق، ٣٦.

(3) تنظر هذه المسائل في الفصل الأول، ٢٨.

مفعولاً ثانياً، واختلف بذلك مع الكوفيين فقد أعربوها مفعولاً ثانياً إذا ضُمِنَ أرسلها معنى أوردها؛ وذلك لتوفير رواية أخرى لديهم تتضمن "أرسلها"، والكوفيون هنا خالفوا مذهبهم، فهم لا يقولـــون بالتضيمن، ولكنّ لأنّ أرسلها لا يتعدى إلى مفعول ثان، قال في لسان العرب[1]: "أرسلوا بإبلهم إلى الماء إرسالاً: أي قطعاً، وقال[2]: "أورده الماء جعله يرد.

هذه الرواية التي توفرت لهم، والتي ربما توفرت لاختلاف لهجة الراوية جعلتهم يبحثون لها عن تخريج يناسبها، وإن خالف قواعدهم[3].

وكذلـــك توثـــيق الشاهد أو الحكم كما جاء عند سيبويه، فهو يروي عن الخليل كثيراً من الأحكـــام الـــنحوية، وعـــن غـــيره من أساتذته، ويكاد يكون من سمات منهجه، ولا تخلو مناهج الآخرين من ذلك[4]، وهذا يزيد في الثقة بأحكامهم.

ولفـــت نظـــر الـــنحاة أهمـــية التقديم والتأخير في اللغة، وإمكانات توليد تراكيب جديدة، بـــدلالات جديـــدة، وإن كـــان يسبق ذلك وجود العامل الأول اللافت، وهو اختلاف اللهجات، فقد جاءت قراءتان للآية: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، واحدة بالنصب على الحال، وأخـــرى بالـــرفع علـــى الخـــبر، وقـــرّر أحـــد العلمـــاء جواز تقديم الحال على عاملها الجار والمجـــرور[5]، وقـــرّر آخر جواز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور إذا تقدّم المبتدأ[6]، وجاءت شواهد على تقديم الحال على عاملها المتصرف، وكذلك الأمر في تقديم خبر ليس عليها،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، ١٥٢، مادة: رسل.

(2) السابق، المجلد الخامس، ١٩١، مادة: ورد.

(3) عبدالحميد طلب، تاريخ النحو وأصوله، ١٨٢-١٨٣.

(4) الكتاب، ٢/١١٢-١١٣.

(5) الفصل الأول، ٤٤.

(6) البحر المحيط، ٧/٤٤٠.

بالـنظر في النص: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. فقد اهتدى بعضهم إلى جواز تقديـم خبر ليس عليها، وذلك لتقدّم معمول الخبر، إذ تقدّم المعمول يؤذن بتقدّم العامل[١]. واعتلّ غيرهم بأنّ النص يحتمل تخريجات أخرى منها: أن يكون يوم مبتدأ مرفوع، ولكنّه بُني لإضافته إلـى الفعل (يأتيهم)، ومنها أن يكون "يوم" منصوباً بفعل مضمر، والتقدير: يعرفون يوم يأتيهم[٢]، وكثرة التخريجات هذه تبطل هذا الاحتجاج، لأنّ ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[٣].

ومـا احـتّجوا بـه أنّ العـامل يقع حيث يقع المعمول لا يستقيم أحياناً، فنقول: زيداً لن أضرب[٤]، لهذا يترجح عدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها.

هـذا الاحـتجاج الـذي جـاء به النحاة، كان لا بّد منه لإقناعنا أن لا نأخذ الأمور على ظاهـرها للوهلـة الأولـى؛ وذلك حفاظاً على سلامة التركيب وقوته، ولكن هذا الاختلاف بين العلماء لا إنكار فيه، فكلٌ له حجته، أي لا أستطيع أن أُخطِّئ أحدهما، وأصوّب الآخر، ولكن في مكنتـي أن أبـدي الحجة التي تؤيد المذهب الذي اختاره، ولعلّ في الخلاف رحمة، وحرية فكر، واحتراماً للذات وللآخر.

ومن ذلك ما يستدعي التوسع فيه والاستفادة من أدوات الاحتجاج أيضاً؛ ذلك أنّ اللغة لا يمكن الإحاطة بها، فلا بّد من توليد الجمل بناءً على القياس[٥]، ومثال ذلك، تقديم خبر كان عليها إذا كـان جملة، فقد خالف ابن السرّاج غيره من النحاة في ذلك، وأجازه بشرط ألا يفصل عامل بين كان ومعمولها، نحو: أبوه منطلقٌ كان زيد[٦].

---

(١) الإنصاف، ١٦٢/١.

(٢) شرح التسهيل، ٣٣٢/١-٣٣٣، ٣٣٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١٠٤، ٧٢٩/٢.

(٤) شرح التسهيل، ٣٣٢/١-٣٣٣ .

(٥) الخصائص، ٣٧٠/١.

(٦) الأصول في النحو، ٢٥٣/٢.

ومنعه غيره احتجاجاً بالحديث الشريف[1]: "كُلّ مولودٌ يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ...". واستئناساً بشعر مولد:

مَـنْ كَـانَ مَـرْعَى عَـزْمِهِ وَهُمُومِـهِ رَوْضَ الأَمَانِـي لَـمْ يَـزَلْ مَهْـزُولاً[2]

ومـن ذلـك تقديم الفاعل على عامله، وتأتي أهمية البحث في هذه المفردة، للتفريق بين الجملـة الفعلية والجملة الاسمية، قال الاسترأباذي[3]: "وقصدوا الإيذان من أول الأمر أنّها فعلية، فلـو قُـدّم الفاعل، لم يتعين للفعلية من أول الأمر، إذا أمكن كاملاً باسم أخر"، ولا شك أنّ النحاة أحسـنوا باسـتدلالاتهم في هذه المسألة، فقد جاء عند سيبويه شاهد واحد على تقديم الفاعل على الفعل وهو قول الشاعر:

صَبَـــدَنْتِ وأَطْوَلْـــتِ الصُّـــدُودَ وَقَلَّمـا وِصَـالٌ علَـى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

وذكـر أنّـه قبـيح، وموضوع في غير موضعه، وتقديره: وقلما يدوم وصال[4]. وهذا الشـاهد وحـيد في بابه، وذهب النحويون في تخريجه إلى ثلاثة احتمالات: أحدها: أنّ "وصال" مرفوع بفعل محذوف، يفسّره الفعل "يدوم"، والتقدير وقلّما يدوم وصال على طول الصدود يدوم، والثاني: أنّ "ما" في "قلما" زائدة، فيكون وصال مرفوعاً بـ "قلّ"، والثالث: أنّ وصال فاعل مقدّم علـى الفعـل "يـدوم"؛ لأنّ "مـا" كافـة لـ "قلّ" فلا يعمل في "وصال"، وللاختلاف في القائل، وللاخـتلاف فـي الـتخريج[5] يفقد هذا الشاهد قوة الاحتجاج به؛ لأنّ ما دخله الاحتمال سقط به

---

(1) الموطأ، ٣٩٣/١.

(2) المعجـم المفصـل فـي شواهد النحو الشعرية ٦٦١/٢، ديوان أبي تمام، ٦٧/٣، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٥/١-٤١١.

(3) شـرح الكافـية، ٨٨/١، نظرية التعليل في النحو العربي، ١٤٨-١٦٩، محمد عبد اللطيف حماسة، في بناء الجملة العربية، ١٦٩.

(4) الكتاب، ٣١/١.

(5) هامش الكتاب، ٣١/١.

الاســتدلال[1]، ويقــال الشــيء نفســه فيما احتج به الكوفيون من شواهد على تقديم الفاعل على الفعل[2].

كذلــك الأمر فيما جاء عند المبرّد وغيره من احتجاج، إذْ تُبيّن أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل[3].

فالعربــية عــندما فرقــت بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية وفّرت إمكانات كثيرة في التعبــير والاســتعمال، ولا سّــيما إذا عرفــنا -كما ذكر البلاغيون- أن الاسم يدلّ على الثبات والــدوام، والفعــل يدلّ على الاستمرار والتجدد، كما أنّ البدء يكون عادة بالأهمّ، فإذا قلت: زيد قــام، كــان محور اهتمامي زيد، فالقيام حادث، ولكنني أريد أن أبيّن أن صاحب الحدث هو زيد، وإذا قلت: قام زيد، فهناك فعل حدث من زيد، ولكن أريد أن أبيّن ما هو؟ هل هو قيام أم جلوس، ...الــخ، كذلك تسلّط هذه المسألة وعيّ النحاة العرب لأهمية العامل، وكيف أنّه يشارك في الربط بيــن الكلمــات في الجملة. فالابتداء جعل تركيب الجملة الاسمية على الصورة التي هي عليها، والفعــل جعــل تركيب الجملة الفعلية على الصورة التي هي عليها، فلو قدّمنا زيد في نحو: قام زيد، تغيّر نوع الجملة من فعلية إلى اسمية، ويؤيد ما نذهب إليه من أنّ العامل يتحكم في تركيب الجملــة، مــا ذهــب إليه ابن جني من أنّ الخبر تقدّم على المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ لا يعمل في الخبر وحده، بل العامل هو المبتدأ والابتداء[4].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١٠٤، ٢/٧٢٩.

(2) شرح التسهيل، ٢/٤٠-٤٢.

(3) المقتضب، ٤/١٢٨-١٢٩.

(4) الخصائص، ٢/٣٨٧.

ومـن ذلك اختلاف الإعراب عمّا يجب أن يكون. مثال ذلك الجرّ على الجوار، نحو هذا حُجُـر ضـبٍ خربٍ[1]، فقد لفتت هذه الظاهرة نظر النحاة، فالوجه في خربٍ أن تكون مرفوعة؛ لأنّها نعت للجحر، وليس للضب، ولكن للانسجام الصوتي جُرَّت[2] "خرب".

وجـاءت نصوص كثيرة على هذا الظاهر في النثر والشعر[3]، واختلف النحاة فيها، حتى ذهـب بعضـهم إلى تغليط العرب، ووجد بعض آخر لها تخريجاً مقبولاً أفضل من الحمل على الغلط[4].

فوجود الظاهرة في اللغة هي التي تستدعي النظر فيها، كذلك الاختلاف فيها أحياناً كثيرة يستدعي النظر، وأهمية الأساس الذي قام عليه النحو العربي، وهو نظرية العامل، جعلت العلماء أحـياناً يجتهدون في الاختلاف في المذاهب، مثال ذلك العامل في المبتدأ والخبر[5]، والعامل في الفـاعل[6] والعـامل في المستثنى[7]، وأطالوا الجدل فيه، وهذا لم يفرضه عليهم سلطان اللغة أو الـنص، ولكـنهم وجدوا أنهم أقاموا نحوهم على أساس مهم، وهذا استدعاهم للخوض في إيجاد المذاهـب والبرهنة عليها أحياناً، وإظهار المقدرة الفردية، وإن كان كثير من هذا الجدل لا طائل تحته.

---

(1) الفصل الأول، ٦٨.

(2) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة النحوية، ٣٠١.

(3) الخصائص، ١٩٢/١، عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ٤٤.

(4) الفصل الأول، ٦٩.

(5) السابق، ٧.

(6) السابق، ٢١.

(7) السابق، ٦٠.

ومن ذلك الإظهار، فما تناولته مسألة الدراسة مسألة إبراز الضمير، إذا جرى على غير من هو له، وقد تعددت مذاهب النحاة في ذلك واستدلالاتهم، حتى جاء عندهم من التمارين العملية ما يزيد النحو تعقيداً[1].

ومسائل الحذف والربط، وهي مسائل لا أظن أنّ النحو العربي يستغني عنها، فقد تناول النحاة جواز حذف رابط الخبر بالمبتدأ؛ لأهمية هذه المسألة، وذلك لأننا إذا لم نعتبر وجود هذا الرابط ونقدّره، تفكك الكلام، بل لم يعد كلاماً، نحو قولك: السمن منوان بدرهم، فإذا لم تقدر "منه" أصبحت الجملة مفككة، لذلك تناول النحاة هذه المسألة، وقد وردت فيها نصوص، قُدّر فيها الحذف، وبيّنوا فيها مذاهبهم واحتجاجاتهم[2].

وكذلك الأمر في الاختلاف في الواوات بعد القسم، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى**﴾ [الليل: ١-٣]، فإن الواو من أدوات الربط، وبيّن من عدّها ما بعد واو القسم واواً للعطف أننا إذا عددنا ما بعد واو القسم في هذا النص، أو ما هو مثله واو قسم، يغدو الكلام مفككاً، ولم تأخذ جملة المقسم به مقسماً عليه، وأجاز أحدهم الجمع بين غير قسم، ولم يبيّن الحجة[3].

ونيابة "إذا" عن الواو في ربط جواب الشرط بفعله، هي من سمة العربية لاشتمالها على غير أداة في هذا الأمر، وقد جاءت نصوص تشمل على هذه الأدوات، وقدّر النحاة حكمهم فيها، واحتجوا لذلك[4].

---

(١) الأصول في النحو، ١/٧١.

(٢) ص١٥ من هذا البحث.

(٣) ينظر: مذهب الأخفش في ارتشاف الضرب، ٤/١٧٧٤.

(٤) ينظر: ص ٧٩، من هذا البحث.

وذات الأمر يقال في حذف الفاعل، وذلك أنّ الفاعل هو البؤرة التي يدور الحديث حولها ويخبر عنها، فإذا فُرّغ الفعل من فاعله لم يكن للكلام فائدة، بل لا يمكن أن يحدث فعل بلا فاعل[1].

واختم هذا الفصل بأنّ الذي يقرر الحاجة إلى المسألة هو وجودها كظاهر في اللغة، والعامل الآخر هو اختلاف اللهجات فيها، والعامل الأخير هو أهمية النظرية التي تنسب إليها سواء أكانت نظرية العامل أم التقديم والتأخير أم الحذف، أم الإظهار، أم غير ذلك ... كما أنّ إثبات هذه الظاهرة يحتاج إلى احتجاج واستدلال، أجاد فيهما النحاة وأحسنوا، وإن كان في جانب منها مؤاخذة بأنهم ذهبوا إلى التعقيد بكثرة المسائل العملية.

---

[1] الفصل الأول، ١٩.

قيمها في تناولها

تكمــن قيمة التناول -حسب ما أرى- في سهولة الأمثلة الدالة على ما يراد عرضه من معلومة، وقوة الاحتجاج، بحيث يثبت المسألة التي يراد تقريرها، ويزيل ما قد يعترض عليها من نقض أو يضعفه، كما تكون قيمة التناول فيما يمكن أن تفتحه لبذور نظريات ومفاهيم أخرى.

وللتمثــيل علــى ذلــك تــناول النحاة مسألة العامل في المبتدأ والخبر، فمثّلوا على ذلك، وعرضوا الأحكام واحتجوا لها، وكان الاحتجاج مختلفاً عندهم. وكان بعضهم يختار غير مذهب، ولكــنّه يفاضل بينها، فمثلاً كان الأخفش يذهب مذهبين في العامل في الخبر، أحدهما: أن المبتدأ يعمــل فــي الخــبر، وهو مذهب سيبويه، والمذهب الثاني: أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر، ويــرى أنّ الثانــي أقــيس، كذلــك ذهب المبرّد مذهبين في العامل في الخبر، أحدهما: المبتدأ، والثانــي: الابــتداء والمبــتدأ، وكان ابن جني في أحد كتبه يذهب إلى أن المبتدأ هو العامل في الخــبر، وفي كتاب آخر إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر، وقد عرض ابن جني لمذهب الأخفــش، وهــو عمل المبتدأ في الخبر، وانتقده. وقال: لو كان المبتدأ وحده يعمل في الخبر لما جاز تقديم الخبر، ولكن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر[1].

ولكننا قد نعتذر عن ابن جني أنّه قد يكون غيّرَ مذهبه بعد طول نظر ومدارسة، واستقرّ مذهبه على أحدهما، ولكننا لا ندري أي الكتابين أسبق في التأليف، وإذا جاز هذا الاعتذار فبماذا نعتذر عن المبرّد، وقد جاء عنه المذهبان في المسألة في نفس الكتاب.

---

[1] الخصائص، ٣٨٧/٢.

الحــق أنّ تعــدد المذاهب عند النحاة هذا شيء معهود، واللغة ليست علماً رياضياً بحتاً، حــتى يقتصــر العالم على مذهب واحد، بل في الرياضيات أحياناً تستطيع أن تقدّم للمسألة غير حل، فكيف بعلم هو من طبيعة سلوك البشر الذي يكون ثباته نسبياً.

وقــد كان للأسبق فصل التقدمة في عناء البحث، وتعبيد الطريق لمفاهيم ونظريات أفادها اللاحقــون، فمــن التلازم بين المبتدأ والخبر استخلص الفرّاء مذهب الترافع[١]. ومن حد الابتداء عــند ســيبويه والأخفــش والمبرّد جاء الفارسي بعامل التعري من العوامل الظاهرة كعامل في المبتدأ[٢].

ومــا يــزيد فــي قــيمة التناول الاهتمام باللهجات، فكان بعض النحاة يذكر اللغة الأكثر اســتعمالاً، والنصــوص التــي اعــتمدها، وينسبها إلى القبائل التي تتكلّم بها، ويقعّد على الأعم الأغلــب، وهــذا مــا كان في "لات" و"إنْ، و"ما"، و"لا" العاملات عمل "ليس"[٣]. فالعلماء الذين تــناولوا هــذه المسائل، ذكر بعضهم القبائل التي تتحدث بها سواء أكانت أشيع استعمالاً، أم أكثر قياســاً[٤]، أم قليلة لا يقاس عليها[٥]، وكان كثيراً ما يصاحب الشاهد تعليل أو قياس[٦]، وبعضهم أخذ من القليلة أصل، وجعل يأتي بتأويلات وأحكام مضطربة.

ومن ذلك وجوب تنكير الحال، فقد ذكر بعض علماء لغة تميم والحجاز في نحو: مررتُ بهــم ثلاثَــتهم، فتميم تتبع على التوكيد، والحجاز تعدّها حالاً[٧]، كذلك الاحتجاج بالعلماء وتوثيق

---

(١) الفصل الثالث، ١٠٤.
(٢) الفصل الأول، ١٠.
(٣) الفصل الأول، ٢٨.
(٤) الفصل الأول، ٣٠.
(٥) الفصل الأول، ٣٤.
(٦) الفصل الأول، ٣٦.
(٧) الكتاب ١١٤/٢.

الشـــاهد، فكثـيراً ما يورد سيبويه وابن السّرّاج أحكاماً وشواهد عن شيوخهما، ويذكر ابن جني مذهب أستاذه أحياناً في المسألة[1].

وقـــد يأتـــي بالمثال كما جاء عند سيبويه، نحو: مررت به المسكينَ؛ لينفي جواز مجيء الحال نكرة، ويذكر خلاف شيوخه ثم يقرر، ويعرض أكثر من مذهب في ذلك[2].

ومـــن ســـمات التـــناول القيّم قوة الاحتجاج، فقد مرّ كيف بيّن سيبويه أن الحال لو كانت معـــرفة لجاءت من العلم[3]، وكيف بيّن الفارسي أن الحال لو كانت معرفة لجاءت من الضمير، والضمير لا يحتوي على حروف الفعل[4]، ومثّل كلٌّ منهما على ذلك[5]، وكما جاء عند ابن جني فـــي احتجاجه للابتداء والمبتدأ كعامل في الخبر[6]، ومن ذلك تناول سيبويه والمبرّد لمسألة عدم جـــواز تقديم الفاعل على الفعل، فقد قرّر سيبويه عدم جواز تقديم الفاعل على العامل فيه، ثم جاء بشاهد يتيم على التقديم، وبيّن أنّه مستقيم في المعنى، قبيح في اللفظ، ولا يجوز، وقدّر الأصل في التركيـــب وهذا الشاهد محتمل لتخريجات كثيرة، وإن لم يُشر سيبويه إلى ذلك[7]، وعرض المبرّد استدلالات كثيرة على عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل[8].

---

(1) الفصل الأول، ٦٩.

(2) السابق، ٤٢.

(3) الفصل الأول، الكتاب ١١٢/٢-١١٣.

(4) الفصل الأول، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٩/١.

(5) الفصل الأول، ٤٣، ٤٤.

(6) الخصائص، ٣٨٧/٢.

(7) الكتاب ٣١/١، الفصل الأول، ١٧.

(8) الفصل الأول وينظر مسألة عدم جواز حذف الفاعل، ١٧.

ومـــن ذلـــك تـــناول العلماء لمسألة جواز تقديم التمييز على عامله، فقد عرضوا الأمثلة والاحتجاج وقرروا المسألة[١]، وكان بعضهم يأتي بالتعليل ثم بالشاهد موثقاً[٢]، وكذلك يَرُدّ عليهم روايـــة بـــرواية، ويحكّم القياس[٣]، وكيف قاس الفريق الأول على الحال، وكيف رُدَّ عليهم بأنّ التمييز فاعل في المعنى وليس حالاً[٤].

مـــن ذلـــك ربط جواب الشرط بفعل الشرط، فقد اهتموا بعد عرض المسألة بالتعليل لها، وبـــيان موقعهـــا ووظيفـــتها فـــي الكلام، وفرقوا بينها وبين إذا الظرفية الزمانية، وقرروا جواز المجازاة بها[٥]، وقد يكتفي العالم بتلخيص ما جاء عند غيره من العلماء، ويضيف إليه أحياناً، أو لا يضيف، بل يكون اختصاراً شديداً كما عند المبرّد[٦]، وعند ابن السّرّاج أحياناً[٧].

وتأتـــي قـــيمة التـــناول عـــند العالم متفاوتة، فقد يستفيد من سابقيه، ويضيف، كما فعل الفارسي من الاستفادة من قياس سيبويه الحال على التمييز في التنكير، وفي الاستفادة من سيبويه فـــي عدم جواز مجيء الحال معرفة أنها لم تأت من العلم، استفاد الفارسي منه أنّها لا يجوز أن تأتي معرفة؛ لعدم جواز مجيئها من الضمير[٨].

واســـتفاد الفارســـي وابن جني في تناول مسألة "إذا" الرابطة بنفس التعليل، وأضاف إليه تعليلات جديدة، وأضاف ابن جني شاهداً، والشاهد وإن جاء برواية مختلفة:

---

[١] الفصل الأول، ٥١.
[٢] السابق، ٥٢
[٣] الخصائص ٣٨٦/٢.
[٤] الفصل الأول، ٥٣.
[٥] المقتضب ٥٨/٢.
[٦] الأصول في النحو ١٦٠/٢.
[٧] السابق، ١٦٠/٢.
[٨] الكتاب ١١٢/٢-١١٣، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٩/١.

وَبَيْـنما الْمَـرْءُ فِـي الْأَحْـيَاءِ مُغْتَـبِطٌ إِذْ صَـارَ فِـي الرَّمْسِ تَعفوه الْأَعَاصِيرُ[1]

فإنّه يُحْتَجُّ به؛ وذلك أنّ إذ، وإذا تفيدان المفاجأة، فيجوز الاحتجاج به عليهما[2].

فـي حيـن أنّ بعض العلماء تناولوا بعض المسائل، ولم يذكروا لنا احتجاجاً، مثال ذلك الكسـائي والأخفش لم يبيّنا ما الحجة في عدم جواز نيابة إذا عن الفاء في ربط الجواب بالشرط، ولـم يبيّن لنا الأخفش علة جواز الجمع بين أيمان متعددة في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّـى * وَمَـا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى* إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ [الليل: ١-٤][3]. وكذلك العوامل في الفـاعل وهـي: الدخول في الوصف عند الكسائي، والفاعلية عند خلف، والإسناد عند هشام، لم يذكـروا لـنا احتجاجاً لذلك[4]، كذلك ما ذهب إليه ثعلب من حمل سيبويه الإعراب على المعنى وجمـل الفرّاء الإعراب على اللفظ[5]، ليس لـه ما يثبته، إذْ إن سيبويه يعد الفاعل هو ما اشتغل بـه الفعل[6]، وهذا عامل لفظي، وأظن أن سيبويه لم يغفل عن أنّ نحو: مات زيد، أنّ زيداً ليس فـاعلاً فـي الحقيقة بل إن الله أماته، ولكن ماذا يقول ثعلب في هذه العوامل المعنوية التي جاءت عـند أصحابه، نحو الفاعلية، والدخول في الوصف، والإسناد؟! وإذ لا أستطيع تفسير الفاعلية إلا بالقـيام بـالفعل، والإسناد هو النسبة بين الفعل والفاعل، والدخول في الوصف: أن زيداً متلبس بالفعل، فنحو: قام زيد، قيام زيد، أو زيد في حال قيام[7].

---

(١) الفصل الأول، ٨٢.

(٢) مغني اللبيب، ١١٥، ١٢٠.

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٧١/٤.

(٤) الفصل الأول ٢٣، همع الهوامع ٢٥٩/٢-٢٥٤.

(٥) إنباه الرواة ٨/٤.

(٦) الكتاب ٥٠٤/٣.

(٧) الفصل الأول، ٢١.

مفـــرد، والجحـــران مثنى، ومعلوم أن الجحرين الخربين وليس الضب، ولكن سيبويه قال: "وإنما همـــا عندنا سواء"؛ أي في الإفراد والتثنية والجمع، والمؤنث والمذكر، ومثّل على ذلك بهذا جحر ضـــب متهدم، ومعروف أنّ التهدم للجحر، فلم يغلّط سيبويه العرب، ولم يتطاول على أستاذه[1]، وكذلـــك ابن جني فقد قدّم بمقدمة لطيفة للمازني وفحواها أن المتعلم يُفترض فيه أن يحترم رأي العالم، ولكن إذا وجد رأياً واستطاع أن يحتج له، فلا بأس في ذلك، وجاء بيت الطائي:

كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ

أي لـــم يقفل باب الاجتهاد، ثم بيّن أن المسألة على حذف المضاف، وبيّن أنها كثيرة في القـــرآن، وجاء بأبيات من الشعر، وخرجها موضحاً مذهبه في ذلك، وامتدح أبا علي لأنّه حملها على حذف المضاف وليس على الغلط[2].

كذلـــك فقد ذكر الأخفش والفرّاء قول العرب، وقاساه، وحمله الأخفش على الاضطرار، ولم يحمله على الغلط، وكذلك تناول الفرّاء للمسألة، فقد قدّم بعض الشواهد على ذلك من الشعر، وقـــراءة ابن وثاب، لكنّه لم يُجزه، ولم يغلّط العرب[3]، ولا أتحامل على الخليل بذلك فهو أستاذنا، ولـــيس هـــو الوحيد في هذا المضمار، بل ربما خطّأ بعض النحاة قراءة صحيحة السند[4]؛ وذلك لأنّ الشـــعر كـــان هو المصدر الأول عندهم لتقرير المسائل، وربما جاءت القراءة بعد أن يكون النحوي قد أقنعنا بالحجة للاستئناس، ولكن جاء هذا المثال عرضاً.

---

[1] الكتاب ١/٤٣٦، ٤٣٧.

[2] الخصائص ٣/٢٢٤.

[3] الأخفش- معاني القرآن ١/٢٥٤-٢٥٥، الفرّاء - معاني القرآن ٢/٧٤.

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥١.

الفصل الرابع

مناسبة اللغة التقريرية للمسألة

والمقصـــود بذلـــك، هـــل كانت اللغة التي قُرِرَت بها، أو استعملت في تقريرها مناسبة؟ والواقع أنّ ذلك يتفاوت من عالم إلى آخر، وقد تتفاوت فيه مسائل العالم الواحد، فيعطيك المسألة مقـــررة مباشرة، وبأبسط العبارات وأوضحها. وقد تُقرأ عندهُ مسألة أخرى، فتُخَرّج بغير تَخْرِيج، أو يؤوّلهـــا القرّاء بغير تأويل، ويكون الاختلاف أحياناً تبعاً للعصر، فكلّما كانت اللغة أقدم كانت أكـــثر تعقيداً وعُسْراً، وكانت احتمالات التأويل أكثر، وكلما كانت في العصور القريبة إلينا كانت أســـهل مـــأخذاً، وأقـــرب للفهم. فلغة سيبويه أصعب من لغة ابن جني مثلاً، بل أصعب من لغة المـــبرّد وابـــن السّـــرّاج، والفارسي، وكذلك لغة الأخفش والفرّاء ينتابها الغموض أكثر من لغة العلماء المتأخرين موضوع الدراسة.

وقـــد يكـــثر العـــالم مـــن التعبـــير عن الفكرة بمثال، ويقيس المثال على مثال آخر، فلا يصـــوغها بعبارة سهلة ومباشرة، وتمثيل على ذلك، فقد عبّر سيبويه عن عدم مجيء مميّز "كم" الاســـتفهامية جمعـــاً بمثال، وعلّل ذلك أيضاً بالقياس على مثال. قال[1]: "لأنّك لا تقول: عشرون ثـــياباً لك"، ويقصد بذلك أنك لا تميّز العدد المنون بجمع، "إلا إذا أردت الحال"[2]. وعبّر عن ذلك بمثال، أيضاً، قال[3]: "إلا على وجه لك مائة بيضاً، وعليك راقودٌ خلا"[4]، "فإن أردت المعنى"[5]. قدمت الجار والمجرور، فقلت: كم لك غلماناً، ولا تتقدّم الحال على عاملها الجار والمجرور، فلا

---

(1) الكتاب ٢/١٥٩.

(2) السابق، ٢/١٥٩.

(3) السابق، ٢/١٥٩.

(4) السابق، ٢/١٥٩.

(5) السابق، ٢/١٥٩.

تقــول: كــم غلماناً لك: وتريد الحال. كذلك عبّر عن عدم جواز تقديم الحال على عاملها الجار والمجــرور بأمــثلة، ثم جاء بمثال وأعربه. ثم يعرض أسئلته للخليل، "على كم جذع بيتك مبنيّ" فيجيــبه الخلــيل[1]: "القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأمّا الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من، ولكنّهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت عوضاً منها".

ويفهــم من العبارات السابقة أنّها من تجريدات النحويين بناءً على استقرائهم للنصوص، وكــيف جرّدوا ذلك ونسبوا قياس النصب إلى عامة الناس، ومن جرّ أراد التخفيف على اللسان؛ لأنه قد ثبت في وجدان النحاة، أو على الأقل الخليل[2]: "أنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفــت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علــة له، فمثلــي فــي ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صــحّت عــنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هــذا الــرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا. ولسبب كذا وكذا سنحت لــه وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها". ويستمر سيبويه في القياس؛ ولبيان العوض جاء بأمثلة؛ لــيدل علــى الحــذف والتعويض، وقيام العوض مقام المعوض[3]، فهو يدع للقارئ أن يستنبط القاعدة أو ما يريد من المثال، ولا يعطيها إياه مباشرة، ولا شك أنّ هذا يحتاج إلى جهد.

---

[1] الكتاب، ٢/١٦٠.

[2] الإيضاح في علل النحو ٦٦.

[3] الكتاب ٢/١٦٠.

وتـتدرّج مناسـبة اللغـة الـتقريرية مع الزمن، فعند المبرّد مثلاً تطفو بعض العبارات المقـرّرة مباشرة للمسألة، فبعد أن أتى بالأمثلة، قال[1]: "ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة"، وقاسها على العدد المنوّن، ثم ذكر (كم) الخبرية، ودلّ على مجيء مميّزها جمعاً بالأمثلة، وقاس ذلـك علـى العدد غير المنون، لمجيء تمييزه مجروراً، وقاسها على "رب"[2]، وكل ذلك التقرير والتوضـيح بالأمـثلة، ويستمر التدرّج في مناسبة اللغة التقريرية للمسألة، والمقصود بذلك كيفية العرض، والوضوح، ومباشرة العبارة عن الفكرة.

فهذا ابن السرّاج يتابع المبرّد في ذلك ولكن بعبارات تقريرية مباشرة، أكثر مما جاء عند المـبرّد، فقـد عبّر عن عدم جواز مجيء مميّز (كم) الاستفهامية جمعاً بالأمثلة، كذلك عبّر عن جواز مجيء مميز (كم) الاستفهامية، إذا دلّ على أصناف بالأمثلة، ووضّح المثال بمثال، قال[3]: وتقـول: كـم غلماناً لك، إذا أردت: كم غلاماً غلماناً لك"، ثم بعد ذلك قرر مباشرة. قال[4]: "... يجـوز الجمع إذا كانت خبراً، ولا يجوز إذا كانت استفهاماً أن تُفَسَّر بجمع"، كذلك قرّر مباشرة، ثـم مـثّل علـى ذلك. وقال[5]: "وكم تفسّر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت: عشرون درهماً أو بجمع منكور، نحو: ثلاثة أثواب. وهذا جائز في التي تقع في الخبر. فأمّا التي في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين".

أمّـا لغـة الفارسي فكانت أكثر مناسبة ووضوحاً، فقد قرر مباشرة، ومثّل على ما يقول. قـال[6]: "وأمّا (كم) إذا كانت في الاستفهام فهي بمنزلة عدد منون، ولا يبين إلا بالأسماء المفردة

---

(1) الكتاب، ١٦١/٢.

(2) السابق، ١٦١/٢.

(3) الأصول في النحو ٣١٧/١-٣١٨.

(4) السابق نفس الجزء والصفحة.

(5) السابق نفس الجزء والصفحة

(6) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٤٤/٢.

في قول البصريين، وذلك نحو كم رجلاً جاءك، وكم غلاماً ملكت. ولا يجوز كم غلماناً لك، كما لا يجوز عشرون دراهمَ لك"، ثم جاء بمثال وقياسه على "العشرون" مميّز للجمع، وذلك غير جائز، كذلك عبّر عن مجيء تمييز (كم) الاستفهاميّة جمعاً إذا دلّ على أصناف بأمثلة[1].

وكانت لغة سيبويه والفرّاء غير مناسبة في تقرير مسألة العامل النصب في المستثنى التام المثبت، والدليل على ذلك اختلاف المتأخرين في فهم مراد سيبويه في عامل النصب.

فقد بيّن سيبويه أنّ المستثنى التام المثبت لا يكون إلا منصوباً، والعلة في ذلك أنّه مخرج مما دخل فيه سابقه، وأخذ جميع من جاء بعده فيما أعلم بهذا، ولكنني أظن أنّ قول سيبويه[2]: "وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول عليه وعمل فيها"، هو الذي ألبس على العلماء وجعلهم يتأوّلون مذهب سيبويه مختلفين في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو (إلا)، كما هو الأمر عند ابن مالك[3]، ولعلّه قاس ذلك على قياس سيبويه على عمل العشرين في الدرهم، فاكتفى من الكلام العشرون، وليس جميع الكلام في قولك: له عشرون درهماً، كذلك ما قبل المستثنى هو (إلا) وذهب آخر إلى أن العامل: "ما قبل إلا مستقلاً، فإذا قلت: جاء القوم إلا أباك، فإن العامل هو: جاء القوم. وهذا ما ذهب إليه ابن خروف[4]. وذهب ثالث إلى أنّ العامل هو الفعل أو معناه بتوسط (إلا)، وهذا ذهب إليه ابن عصفور[5].

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧٤٤.

[2] الكتاب ٢/٣٣.

[3] الجنى الداني ٥١٦.

[4] السابق ٥١٦.

[5] السابق ٥١٦.

ولغــة الفــرّاء في هذه المسألة قد تُلبس على القارئ، فهي تحتمل تأويلات، فقال[1]: "إنّ المستثنى في نحو: "قام الناس إلا زيداً، وإلا زيد، فنصب بلا فعل ورفع بلا فعل".

ويفهــم مــن هذا مذهبه المشهور هو أنّ عامل النصب في المستثنى التام المثبت هو إنْ المخففــة مــن الثقيلة، وعامل الرفع في المستثنى التام المثبت هو (لا) حيث (لا) عاطفة تعطف زيــداً على الناس؛ لأنّه يذهب إلى أنّ (لا) مركبة من (إنْ) مخففة من الثقيلة مدغمة في (لا)[2]. وقال[3]: "في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ﴾ [المائدة:١]..."إلا ما يتلى عليكم" في موضع نصب بالاستثناء، ويجوز الرفع كما يجوز: قام القوم إلا زيداً وإلا زيد...".

وهــذا يمكن تأويله بأنّه نصب بإن مخففة من الثقيلة ومدغمة في (لا)، والعطف بــ (لا). فهذه اللغة عند الفرّاء تركت للقارئ أن يتأوّل.

وقال في موضع آخر في قوله تعالى[4]: "ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم شحومهما ... ثم قــال: "إلا مــا حملت ظهورها" و(ما) في موضع نصب بالفعل بالاستثناء". فهنا يستطيع القارئ تــأويل ذلــك بأمرين، أحدهما أنه ذهب المذهب القائل: إنّ العامل في المستثنى التام المثبت هو الفعــل بتوســط إلا، والأمر الثاني: أنه ذهب المذهب القائل: إنّ العامل في المستثنى التام المثبت هو استثني؛ لأنّه قد يفهم من عبارته نصب بالفعل في أسلوب الاستثناء، ويتأول عندئذ باستثني.

وعــند المبرّد كان الأمر أوضح من ذلك، إلا أنّه يسمح بالتأويل. فقد بيّن المبرّد أنّ الفعل مشــغول بغــير المستثنى في حالة المستثنى التام المثبت، ووضّح ذلك بالمثال: جاءني أخوتك إلا

٦٠٦٨٦٥

---

(1) معاني القرآن ٣٦١/١.

(2) همع الهوامع ٢٥٣/٣.

(3) سابق ٢٩٨/١.

(4) سابق ٣٦٣/١.

زيــداً. وقال[1]: "زيد أحد أخوتك -أوقعت عند السامع من قَبل الاستثناء أنّه فيمن جاء. فإذا قلت: إلا زيــداً -فإنما وقعت في موضع: لا أعني زيداً منهم، أو استثني زيداً منهم". وأفهم من ذلك أنّ (إلا) نابــت عــن: لا أعنـــي، أو أستثني، وأنّها هي العامل في المستثنى، وقد فُهِمَ من النص أنّ العــامل لا أعنـــي، أو أستثني مضمراً[2]. وهو بذلك كما قال ابن جني اختصر بالأداة الجملة، ثم أعمل ما اختصره فأجحف في حق الأداة، وهو بذلك يُعمل المعنى[3].

أمّــا مــن جــاء بعد هؤلاء العلماء من العلماء موضوع الدراسة، فكانت لغتهم التقريرية مناسبة للمسألة ولا تحتمل التأويل.

فقــد ذهــب كــل من ابن السّرّاج والفارسي وابن جني إلى أنّ العامل في المستثنى التام المثبــت هــو الفعل بتوسط إلا، فابن السّرّاج بعد أنْ شبه المستثنى بالمفعول، حيث يأتي المفعول بعد استغناء الفعل بالفاعل، وينتصب، كذلك المستثنى يأتي بعد كلام تام (فعل وفاعل)، نحو: جاء القــوم إلا زيداً. قال[4]: "ولو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بدون حرف الاستثناء لم يكن إلا نصباً لكن توسطت إلا لمعنى الاستثناء، ووصل الفعل إلى ما بعد إلا"، والفارسي قرّر مباشرة أنّ المســتثنى في الكلام الموجب نصب، ومثّل على الكلام الموجب، قال[5]: إنّ العامل فيه: "بما تقدّم فــي الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا"، وقاس ذلك على عمل الفعل بوساطة الواو في المفعول معه. وقال ابن جني[6]: "وأمّا "إلا" في قولك: قاموا إلا زيداً، فإنّها وإن كانت قد أوصلت "قــام" إلــى "زيــد" حتى انتصب بها، فإنّها لم تجرّ من قِبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال

---

(1) المقتضب ٤/٣٩٠، ٣٩٦.

(2) الخصائص ٢/٢٧٨.

(3) السابق ٢/٢٧٥.

(4) الأصول في النحو ١/٢٨١.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٦٩٩.

(6) سر صناعة الإعراب ١/١٢٨.

والحروف". كذلك كانت لغته في عرض حججه في هذه المسألة في الخصائص واضحة، فقد بيّن أنّ الحـــرف (إلا) نائب عن أستثني، وأستثني جملة، وهي أكثر من (إلا)؛ لذا لا يجوز أن تجحف بحقّهـــا وتعملهـــا -قال هذا ردّاً على مذهب المبرّد في إعماله (إلا) نيابة عن أستثني، ثمّ بيّن أنّ الأمـــر مـــتدافع، وذلك لأنّه يُعمل الفعل المضمر، وينصرف عن الفعل إلى الحرف المختصر به القـــول، أي أنّ الحرف ناب عن أستثني، وهذه الحروف ضعيفة، وقليل عملها في الظروف، فهي في الأسماء الصريحة أضعف عملاً[1].

وكانت لغة العلماء التقريرية مناسبة في مسألة (حاشا).

فقـــد مـــنع ســـيبويه اسميّة (حاشا)، وقدّر أنّه حرف جر يجر ما بعده، كما تجرّ حتى ما بعدهـــا، وفـــيه معـــنى الاســـتثناء[2]، وحتى ينفي فعلية حاشا، ذهب إلى أنّها لا تدخل عليها ما الموصـــولة، لأنّ "مـــا" صلتها الفعل. قال[3]: "وبعض العرب يقول، ما أتاني القوم خلا عبد الله، فـــيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلاّ النصب؛ لأنّ ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعـــل هـــا هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلت. ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً". ويريد بذلك أنّ "حاشا" ليست بفعل، لأنّ "ما" لا تدخل إلاّ على الفعل، فتؤوّل هي وما دخلت عليه بالاسم، فعبّر عن ذلك بقوله: "ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً".

وكانـــت اللغـــة عند المبرّد مناسبة وواضحة، فقد ذكر أنّ حاشا تأتي فعلاً، واستدلّ لذلك بدخولها على حرف " حاشى لله"، والحرف لا يدخل على الحرف، ونقصان الكلمة، فتقول: حاش

---

(1) الخصائص ٢/٢٧٥ - ٢٧٨.

(2) الكتاب ٢/٣٤٩.

(3) السابق ٢/٣٤٩.

له، ومثّل على نقص الأسماء، مثل غد من غدو، ومه من مهلاً، قال[1]: "ولا يكون ذلك في الحرف، وكل قول سوى ذلك باطل[2]"، لكن هناك حروفاً تنقص نحو: ربَ من ربّ، سو، س من سوف، علّ من لعلّ، واستدل على فعليتها بتصرّفها: حاشا يحاشي محاشاة، وتعني: أستثني يستثني، وبعد أن دلّ على تصرّفها احتج على التصرف برواية الجرمي بيت النابغة:

وَلا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

ثمّ قرر مباشرة[3]: "وما كان حرفاً سوى إلاّ فحاشا، وما كان فعلاً فحاشا، وإن وافقا لفظ الحروف...". ولخص ابن السرّاج بلغة سهلة ومناسبة لا تحتمل التأويل[4]. وكذلك الأمر عند الفارسي وابن جني، قال الفارسي[5]: "أمّا الحروف فحاشا وهو حرف فيه معنى الاستثناء، تقول: أتاني القوم حاشا زيد، فموضع الجار مع المجرور نصب"، وعبّر عن عمل حاشا الجر بمثال.

وقال ابن جني: "وأمّا "حاشا" و"خلا"، فيكونان فعلين، فينصبان، ويكونان حرفين فيجران، تقول: قام القوم....، حاشا عَمراً، وحاشا عمرٍ، قال الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ... ضَنّاً عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[6]

وكانت لغة العلماء التقريرية في مسألة الجر على الجوار مناسبة، فقد ذكر بعضهم قول العرب: هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ، وقرر أنّ الجر فيه على غير وجه، وبيّن الوجه فيه، وعلة ما يراه وجهاً، وعلة حمله على الجوار، ونقل تفسير العلماء ومذهبهم، وتغليطهم العرب[7]، وجاء

---

(1) المقتضب، ٣٩٢/٤.

(2) السابق ٣٩١/٤.

(3) السابق، ٣٩١/٤.

(4) الأصول في النحو، ٣٨٨/١.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح ٧١٥.

(6) اللمع في العربية ١٤٦.

(7) الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦.

بعضهم بعد المثال بآية، ليبين الحكم فيها، وتعليل الحمل على الجوار بالشواهد من لغة العرب[1]، وقدّم بعضهم بمقدّمة لطيفة في جواز الاجتهاد، ثم جاء بقول العرب: هذا جحر ضب خرب، وبيّن أنّ النحاة يحملون ذلك على الغلط، ثم بيّن مذهبه ومذهب أستاذه، وأخذ يورد الشواهد، ويحللها بطريقة سهلة[2].

وكانت اللغة التقريرية في مسألة العامل في المضاف إليه غير مناسبة، فقد عرضه سيبويه بطريقة مبهمة، لا تتبينها إلاّ بالنظر في المثال، وذلك في حديثه عن الفعل اللازم والمتعدي، ولم يقرّرها مباشرة، بل بيّن أن اسمي الزمان والمكان في الأمثلة التي ضربها منصوبان على نزع الخافض. قال[3]: "واعلم أنّ المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، يتعدّى إلى كلّ شيء تعدّى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قوله: ضرب زيدٌ الضربَ الشديد، وضُرِب عبدُ الله اليومين اللذين تعلم، لا تجعله ظرفاً، ولكن تقول: يا مضروب الليلةِ الضربَ الشديد، وأُقْعِدَ عبد الله المقْعد الكريم". ويمكن تقدير خافض نُزع وإن اسمي الزمان والمكان (اليومان، والمقعد) منصوبان على نزع الخافض، وليس ظرفين؛ لقوله: "لا تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا مضروبَ الليلةِ الضربَ الشديد، فالليلة جُرّت للإضافة، والإضافة تأتي بمعنى من واللام وفي، ...[4]، ولم يصرّح بإضافة مضروب إلى الليلة، ويمكن تأويل قوله: المقعد الكريم، في المقعد الكريم.

---

(1) الفرّاء- معاني القرآن ٢/٧٤-٧٥، الأخفش- معاني القرآن ١/٢٥٢/٢٥٥.

(2) الخصائص ١/١٦٢-١٩٤، ٣/٢٢٣-٢٢٤.

(3) الكتاب ١/٤٢.

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٩٠٢.

وكذلــك ما جاء عند الأخفش لا يتضح منه أنّه يعني الإضافة المعنوية، كما نقل العلماء فــيما بعد[1]. فبعد أن ذكر الآيات قال[2]: "فهو جر للإضافة"، وعبّر عن ذلك السيوطي بالإضافة المعنوية"[3].

وجــاءت اللغة مناسبة وواضحة عند الفرّاء ومن بعده من العلماء موضوع الدراسة، وإن غمض عند الأخير بعض الشيء بعد أن قرر.

قــال الفــرّاء[4]: "وإنّمــا اسْــتُجيزَ سقوط الهاء من قوله: "وإقام الصلاة" لإضافتهم إيّاه، والخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد....".

وقــال المبّرد[5]: "فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمــام الأوّل، وصــارا جميعاً اسماً واحداً، وانجرّ الآخر بإضافة الأوّل إليه،..." ومثّل على ذلك، وقــال ابــن السرّاج[6]: "الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور، بحرف جر، أو مجرور بإضــافة اســم مــثله إليه" وقال الفارسي[7] : "باب الأسماء المجرورة بإضافة أسماء مثلها إليه"، وبعدهــا أخــذ يفصــل في أنواع الإضافة، ومعانيها، وبيّن الجرجاني في الشرح أنّ العامل عند الفارسي هو معنى اللام"[8].

---

(1) شرح الكافية ٢٥/١.

(2) معاني القرآن ١١/١.

(3) همــع الهوامــع ٢٦٥/٤، الســيوطي هو عالم باللغة والنحو والتفسير، توفي ٩١١هــ، من تصنيفاته الأشباه والنظائر، الاقتراح في علم أصول النحو، بغية الوعاة، السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٦٥/٤.

(4) معاني القرآن ٢٥٣/٢.

(5) المقتضب، ١٤٣/٤.

(6) الأصول ٤٠٨/١.

(7) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٨٠/٢.

(8) السابق ٨٧٠/٢.

الخاتمة

بعد صحبة هؤلاء الأساطين في النحو، على مرّ ثلاثة قرون كانت ثرّة في التأصيل لهذا العلم واكتماله، بدأت بسيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي كان له فضل الحفاظ على أفكار أساتيذه والإضافة إليها، وانتهت بابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي فلسف النحو وفسّره، وجمع أصوله وفصّلها في كتابه الخصائص، مروراً بمجموعة من العلماء كان لكل منهم فضله في إرساء قواعد هذا العلم واثباتها. فإني خرجت بالنتائج الآتية:

١. إنّ النحو العربي قائم على الاختلاف في الأحكام، وما صاحبها من أدلة سواء أكانت اختلافاً في السماع أم القياس أم التعليل، هذا الاختلاف كان سببه اختلاف في اللهجات التي استقرأها النحاة سواء وقعت نتيجة اختلاف الرواية، أو القراءات القرآنية، ولا شك أنّ هذين المصدرين –الرواية والقراءات القرآنية– تمثلان اللهجات.

٢. مدّ النحاة اختلافهم في الأدلة والاحتجاج، وما نجم عنها من اختلاف في الأحكام إلى موضوعات لا علاقة لها باختلاف اللغات. نحو: العامل، والحذف، والتقدير والتعليل، وكان هذا الامتداد نتيجة شيوع ثقافة الجدل في عصرهم، وتبيُّن النحاة أهمية هذه الموضوعات في النحو العربي.

٣. أولى النحاة عنايتهم بسلامة التركيب، وكانوا يرون أمر الإعراب يسيراً.

٤. إنّ الذي قرّر مدى الحاجة إلى المسألة النحوية هو وجودها كظاهرة في اللغة، ووجود الاختلاف فيها بين الجماعات اللغوية، التي تمثل بيئة لغوية معينة، ودراسة الظاهرة اللغوية، وتقريرها يحتاج إلى احتجاج، وكان هناك بعض المؤاخذات في كثرة التمارين التي أدت إلى التعقيد، وكثرة التقديرات، واختلاف المذاهب، إذ يذهب بعضهم إلى

الإعمـــال مرة، وإلى الإهمال أخرى في نفس الأداة كما رأينا عند الأخفش في أعماله (لات)، وإهمالها، وكذلك في تقريره المسألة بناءً على الأقل.

٥. علـــى الرغم من شيوع بعض الظواهر اللغوية ذهب النحاة إلى تغليط العرب، كما فعل الخليل في مسألة الجرّ على الجوار، وكما فعل سيبويه في تغليط الفرزدق، وأنكر عليه وعلـــى التميميـــن معرفة لغة الحجازيين إلاّ من درى كيف هي في المصحف، وكأن اللغة مجالها التدوين، وكان الأولى أن يكون مجالها النطق.

٦. أدى الغمـــوض فـــي اللغـــة وعـــدم مناســـبتها أحياناً إلى اختلاف في فهم المتأخرين لمذاهـــب المتقدميـــن، كمـــا رأيـــنا كـــيف ألبســـت لغـــة ســـيبويه فـــي العامل في المســـتثنى على المتأخرين وكيف كانت اللغة في العامل في المضاف إليه غير مناسبة عند أكثرهم.

٧. انـــتفع الـــنحاة مـــن بعضـــهم، فذهب بعضهم إلى الأخذ بمذهب سابقيه، أو استخلص مـــن مذاهـــب ســـابقيه مذهـــباً جديداً لـــه، أو ابتدع مذهباً آخر، وكان أكثر انتفاعهم بسيبويه.

٨. أغفـــل بعـــض النحاة مذهب سابقه، كما أغفل الكسائي مذهب سيبويه في رافع الفعل، وكما استدرك المبرد على سيبويه عدم جواز حذف الفاعل، وتجنّب بعض آخر مذهب ســـابقيه كمـــا فعـــل ابـــن جني في تجنّبه مذهب الأخفش في أن المبتدأ يرفع الخبر، واستدرك بعض آخر على من سبقه.

٩. كـــثرت المصـــطلحات وتعـــددت للمفهوم الواحد عند العلماء، وقد يستعمل العالم غير مصـــطلح للمفهـــوم الواحـــد، وقـــد يســـتعمل المصطلح لغير مفهوم، كما أنّ بعض المصطلحات بقيت غير متبلورة عند بعض العلماء موضوع الدراسة لمدة متأخرة.

١٠. تـــابع العلمـــاء بعضـــهم بعضاً في بعض المصطلحات، وابتدع بعضهم مصطلحات جديـــدة، وبعـــض المصـــطلحات ماتت وبقيت تدرس في تاريخ النحو، ولم تكتب لها الحياة، كما هو الحال في مصطلح المبني عليه عند سيبويه مقابل الخبر، ولم تكتب لها الحـــياة، كمـــا هـــو الحـــال في مصطلح التمييز، ومصطلح التبيين عند المبرد مقابل التمييز.

١١. انتقلـــت بعـــض المصـــطلحات فـــي بعض الموضوعات، والذي لم يكن موفقاً إلى موضـــوعات أخـــرى، ولـــم يكتب له الشيوع أو المتابعة فيما استعمل له أولاً، وذلك كمصـــطلح المفعـــول فيه الذي استعمل للدلالة على التمييز عند سيبويه، فقد استعمل للدلالة على الظرف.

١٢. بعض المصطلحات التي خصّ بعض العلماء الكوفيين بها استعملها البصريون وذلك كـــالمجهول والمكنـــي فقد استعملها ابن السرّاج، واستعمل الفارسي المكني، والعكس صحيح فقد استعمل الفرّاء الضمير، وهذا المصطلح خاص بالبصريين.

١٣. تفـــاوت الـــنحاة في تناولهم للمسائل، وقد تراوح تناولهم هذا بين الاعتدال والاستيفاء والغمـــوض والوضوح والاختصار، وقد استوفيت ذلك بالتفصيل في مواضعه في هذا البحث.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس القراءات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الشعر

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢	﴿ الْحَمْدُ للّهِ ﴾	٩، ١٤٠
٧	﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾	٦٧

سورة البقرة		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٣٤	﴿ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾	٩٠
٦٦	﴿ما فعلوه إلا قليلاً﴾	٩٠
١٣٠	﴿ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	٥٢
١٨٠	﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ﴾	٨٨
٢٤٩	﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾	٩٩

سورة آل عمران		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٥	﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾	٨٨
٩٧	﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾	٧٧
١٥٠	﴿ بَلِ اللّهُ مَوْلاَكُمْ ﴾	٨٨
١٥٢	﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾	١٦٤
١٥٤	﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾	١٨٩

سورة النساء		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١	﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾	٩٧
٤	﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً ﴾	٥٤
١١	﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حظِّ الأُنثَيَيْنِ ﴾	٨٨
٢٨	﴿ وَخُلِقَ الإِنسانُ ضَعِيفاً ﴾	١١١، ١٤٥
٦٦	﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾	١٠٠
٧٩	﴿وكفى بِاللّهِ شَهِيداً﴾	١٨٠
١٥٩	﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾	١٧٦

سورة المائدة		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١	﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ﴾	٢١٤
٢	﴿ لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللّهِ ﴾	٧٢
٢	﴿ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾	٧٢
٦	﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾	٧١
٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾	٩

سورة الأنعام		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٠٢	﴿ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَـــهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٨٧
١٤٦	﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾	٩٠

سورة الرعد		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَالَّذِيَ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ﴾	١١
٣١	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾	١٦٤

سورة الحجر		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٤	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	١٨٩

سورة إبراهيم		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٩	﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾	١١

سورة الكهف		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٥	﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾	٣٧، ١٥٢، ١٧٦
٣٨	﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٧، ٣٨
٣٨	﴿اللَّهُ رَبِّي﴾	١٠١

سورة مريم		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾	٣٨، ١٧٦

سورة طه		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٧٤	﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾	١٠٠

سورة الأنبياء		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٩٧	﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١٠٠، ١٠١

سورة الحج		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٥	﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾	٩٤
٧٢	﴿بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١١

سورة النور		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾	٩
٣٦	﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾	٢٠
٣٧	﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾	٦٧، ٢١٩

سورة النمل		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٥٦	﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا﴾	٢٥

سورة العنكبوت		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٤	﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾	٢٥
٢٩	﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا﴾	٢٥

سورة الروم		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٣٦	﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾	٧٩، ٩٦، ١٦٦
٤٧	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٥، ١١٤

سورة يس		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٥	﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ﴾	١٧٨

سورة الصافات		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٤٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾	١٥١
١٦٧	﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾	٣٧، ١٧٥
١٦٨	﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾	٣٧، ١٧٥

سورة ص		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٣٨	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	١٧٣

سورة الزمر		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٦٧	﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	٤٥، ٩٤، ١٩٤

سورة الشورى		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٤٣	﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾	١٥، ١٠٨، ١٤٣

سورة الجاثية		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٥	﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾	١١٣

سورة الفتح		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٩	﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾	٩

سورة النجم		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٦	﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾	١٥٢

سورة القمر		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٧	﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾	٤٨، ١٥٤، ١٨٦
٥٠	﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾	١٧٨

٦٠٦٨٦٥

سورة الرحمن		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٣	﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ﴾	١٤٥
٤	﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾	١٤٥

سورة الواقعة		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٩٠	﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾	٧٥
٩١	﴿فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾	٧٥

سورة المجادلة		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢	﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	٣٠، ١١٧، ١٤٨، ١٧٨، ١٧٩

سورة الطلاق		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٤	﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾	١٦، ١٠٨، ١٤٣

سورة الملك		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٦٧	﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	٣٧، ١٧٥، ١٧٦

سورة المعارج		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٩	﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾	٢٠، ١١١، ١٤٥

سورة المدثر		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٩	﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾	١١

سورة الإنشقاق		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ ﴾	١٦٧

سورة الليل		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١-٣	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾	٨٣، ٩٢، ١٣٦، ١٦٨، ١٩٩، ٢٠٦

سورة العلق		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١-٢	﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾	٢٠، ١١١، ١٤٥

سورة الإخلاص		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	٩٨، ١٠٠

فهرس القراءات القرآنية

سورة النساء		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١	﴿الذي تساءلون به والأرحام﴾	
٦٦	﴿ما فعلوه إلا قليل﴾	

سورة المائدة		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٦	﴿وامسحوا برؤوسِكم وأرجلِكم﴾	

سورة الأعراف		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٩٤	﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾	٣٨، ١٧٦

سورة هود		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٧٨	﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾	٤٤

سورة يوسف		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٣١	﴿ما هذا بشر﴾	٣٠

سورة ص		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٣	﴿ولاتُ حينُ مناص﴾	١٧٣
	﴿ولاتِ حينِ مناص﴾	١٧٣

سورة الزمر		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٦٧	﴿والسماوات مطويات بيمينه﴾	١٨٥

سورة الذاريات		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٥٨	﴿إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾	٧٢

سورة المجادلة		
رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢	﴿ما هن بأمهاتهم﴾	١٧٩

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	رقم الصفحة
"كل مولود يولد على الفطرة....."	٢٤

فهرس الشعر

البيت		رقم الصفحة
طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاَتَ أوَانٍ	فَأجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ	٣٦
فإيّاكُم وَحَيَّةً بطن وادٍ	هموز الناب ليس لكم بسيء	٧٠
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم	أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عُرا الذنب	٧٢، ١٣١، ١٦٢
هذا سراقة للقرآن يدرسه	والمرء عند الرشا إن يلفها ذيب	٧٥، ٧٨
أتهجر ليلى للفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيبُ	٥٢، ٥٤
أتهجر سلمى للفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب	٥٤، ١٢٥
وما الدهر إلا منجنونا بأهله	وما صاحب الحاجات إلا معذّبا	١٧٨
ليُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لخُصومةٍ	ومُخْتَبِطٌ مما تطيح الطوائحَ	٢٠
من فرّ عن نيرانها	فأنا ابن قيسٍ لا براحُ	٣٥، ٣٩، ١٥١
يا ليت زوجك قد غدا	متقلدا سيفاً ورمحاً	٧١
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه	ولا أحاشي من الأقوام من أحد	٦٤، ١٦٠، ٢١٧
وبالجسْم منّي بيننا لو علمته	شحوبٌ وإنْ تستشهدي العين تشهد	٤٨
ومثلك رهبي قد تركت رذية	تقلبُ عينيها إذا مَرَّ طائرٌ	٥٩
فإنك لا تبالي بعد حولٍ	أظبيٌ كان أمُّك أم حمار	٨٩
وتحت العوالي في القنا مستظلة	ظباءٌ أعارتها العيون الجآذر	٤٨

البيت		رقم الصفحة
لعمرك ما معن تبارك حقه	ولا منسيء معن ولا متيسر	٣٢
أما نحن راءو دارها بعد هذه	يد الدهر إلا أن يمر بها سفر	١٧٩
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	٣٠، ١١٧، ١٨٠
وإنّي متى أشرف على الجانب الذي	به أنت من بين الجوانب ناظرُ	٧٦
ومن يميل أمالَ السيف ذروته	حيث التقى من حفافي رأسه الشعر	٧٥
فليس بمعروف لنا إن نردها	صحاحاً ولا مستنكراً أن تعقرا	١١٥
فلم أرقه أن ينج منها وإن يمت	فطعنةُ لاغس ولا بمعمّر	١٦٥
إذا الوحش ضم الوحش في ظللاتها	سواقط من حر وقد كان أظهرا	٣١
اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً، وَارْضَيَنَّ بِهِ	فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مياسيرُ	٨٢، ١٣٥، ١٦٨
وبينما المرءُ في الأحياء مغتبط	إذا هو الرَّمسُ تعفوه الأعاصير	٨٢، ١٣٥، ١٦٨، ٢٠٦
لا أرى الموت يسبق الموت شيء	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا	٣٢
كم في بني سعد بن بكر سيد	ضخم الدسيعة ماجد نفاع	١٥٧
مزبداً يخطر ما لم يرني	وإذا يخلو له لحمي رتع	٤٧، ١٥٤، ١٥٧، ١٨٥، ١٨٦
يا أقرع بن حابس يا أقرعُ	إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تصرع	٧٥، ٧٨

البيت		رقم الصفحة
تُعلَّـق فـي مـثل السواري سيوفنا	ومـا بيـنها والكعـب غـوط نفانف	٩٨
أمـا والله لـو كنـت حـرّاً	ومـا بالحـر أنـت ولا العتـيق	١٨٢
يـا حكـم الـوارث عن عبدالملك	أوديـت إن لـم تحـبُ حبو المعتنك	١٣٤
فَأرسـلهَا العِـرَاكَ ولَـمْ يَذُدْهَـا	ولـم يشـفق علـى نغـص الدّخالِ	٤١، ١٩٤
أُنْجِـبَ أيّـامَ وَالِـدَاه بِـهِ	إذا نَجَـلاهُ فَـنِعْمَ مـا نَجَـلا	١١
كـم نالنـي منهم فضلاً على عدم	إذ لا أكـاد مـن الأقـتار أحـتمل	٥٩، ١٥٧
ومـا صَـرَمْتُكِ حَـتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً	لا نَاقَـةَ لِـي فـي هـذا ولا جَمَـلُ	١٠
رِكـابُ حُسَـيل أشهر الصيف بُدّن	وناقـةُ عمـرو مـا يُحـلّ لها رحلُ	١٧٩
ويـزعم حسـل أنّـه فـرع قومه	ومـا أنـت فرعٌ يا حسيل ولا أصل	١٧٩
مَـنْ كـانَ مرعي عَزْمِهِ و هُمُومِهِ	رَوْضَ الأمانـي لـم يـزِل مهـزولاً	٢٤، ١١٣، ١٩٦
ومـثلك بكـراً قـد طرقـت وثيبا	فألهيـتها عـن ذي تمـائم مغـيل	٥٩
حاشـا أبـي ثوبـان إنّ بـه	ضـناً علـى الملحـاة والشـتم	٦٥، ١٦٠، ٢١٧
وإنْ أتـاهُ خلـيل يـوم مسـألةٍ	يقـول لا غائـب مـا لـي ولا حرم	٧٥، ١٣٢
بنـي ثُعـل لا تنكعوا العنز شِرْبَها	بنـي ثُعـلٍ مـن يـنكعَ العنز ظالم	٨١، ١٦٦
فقـد شَهدت قيس فما كان نصرُها	قتيـبة إلا عضُـها بالأبـاهم	٢٥، ١١٣، ١٤٦

البيت		رقم الصفحة
أو مذهبٌ جدد على ألواحه	الناطق المبروز والمختوم	٦٩، ١٦٣
صددت فأطولت الصدود وقلّما	وصالٌ على طول الصدود يدوم	١٧، ١٠٩، ١٩٦
كم فاتني بطلٌ كمي	وياسر فتية سمح هضوم	١٥٧
من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان	٨١، ١٦٦
لشتّان ما أنوي وينوي بنوأبي	جميعاً فما هذان مستويان	١٧٩
تمنّوا لي الموت الذي يَشْعبُ الفتى	وكلُّ فتى والموت يلتقيان	١٧٩
فأصبحوا والنوى عالي معرسهم	وليس كل النوى يلقى المساكين	٢٥، ١١٤
تذكر حب ليلى لات حينا	وأضحى الشيب قد قطع القرينا	٣٦، ١٧٤
‘ن هو مستوليا على أحد	إلا على أضعف المجانين	١٧٦
لقد رضيت علي بنوقشير	لعمري لقد أعجبني رضاها	٧٤، ١٣٤
وجدّاء ما يرجى بها ذو قرابة	لعطف وما يخشى السماة ربيبها	٥٨
وقد عَلِمَ الأقوام ما كان داءَها	بثَهْلان إلا الخزيُ ممن يقودها	٢٥، ١١٣
تؤم سناناً وكم دونه	من الأرض محدوباً غارها	٥٩، ١٥٨
فقلت تحمّل فوق طوقك إنها	مطبعة من يأتها لا يضيرها	٧٦

البيت		رقم الصفحة
كـم بجـود مفـرف نـال العـلا	وشـريف بخلـه قـد وضـعه	١٥٧، ١٥٨
أنتنـي سـليم قضيا بقضضـيا	تمسـح حولـي بالقـبع سـالبـا	٤١
وحلّـت سـوادَ القلـب لا أنا باغياً	سـواها، ولا عـن حـبّها متراخـيا	٣٩، ١٥١
كـم عمـة لـك يـا جرير وخالة	فدعـاء قـد حلبـت علـي عشاري	٥٧، ٦٠
فقـال فـريقٌ القـوم لمـا نشرتُهمْ	نعـمْ وفـريقٌ ليمْـنُ الله مـا نَدْري	٨٣
فقلت يمن الله أبرح قاعـداً	ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالـي	١٦٩
ضـاحكا مـا قبلـتها حيـن قالوا	نقضـوا صـكها، وردت علـيا	٤٧، ١٥٤، ١٨٦

الرجز

كـأن نسـج العنكـبوت المـرمل		٧٠، ١٦٢

فهرس أنصاف الأبيات

الشعر	رقم الصفحة
بنا تميماً يكشف الضباب	٤٣
وحية بطن واد هموز الناب	١٦٣
إلى غير موثوق من الأرض مذهب	٧٠
وما كان نفساً بالفراق تطيبُ	١٥٦
وما كان نفسي بالفراق تطيب	٥٣، ٥٤، ١٢٥، ١٥٦
فقل في مقيلٍ نحسُه متغيِّب	١١٠
حنت نوار ولات هنّا حنّت	٣٥
ما للجمال مشيها وتبدا	١١٠
ولا بالحضور ولا فيها سوار	١٨٢
كم ترك الأول للآخر	٢٠٨
لميّة موحشا طلل	٤٨
كبير أناس في بجاد مزمل	٦٨، ٦٩، ٧٢، ١٦٣
ندمِ البغاة ولات ساعة مندم	٣٦، ١٥٠، ١٧٣، ١٧٤
لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا	١٥١
طلبوا صلحنا ولات اوان	١٥٠
ليَمن أبيهم لبئس العذْرة اعتذروا	٨٣، ١٣٦، ١٦٦
وشفاء غيك خابراً أن تسألي	٧٩، ١٣٣

فهرس المصادر والمراجع

- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فايز فارس، دار البشير، دار الأمل، الأردن، ط٣، ١٩٨١.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأعشى، ميمون بن قيس، الديوان، شرح وتقديم محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- إمرؤ القيس، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٥، بدون تاريخ.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار.
- ـــــــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر.
- ابن أنس، مالك، الموطأ، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ط، ٢٠٠٢.
- الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨١.
- بابستي، عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٨٩.

- السبكاء، محمد، فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠م،
- التبريزي، الخطيب، تهذيب إصلاح المنطق، دار الأوقاف الجديدة، بيروت
- ـــــــــ، شرح ديوان أبي تمام، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، ط٤، القاهرة.
- التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ـــــــــ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد
- الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، مراجعة علي محمد الصباغ، دار الفكر، دمشق.
- الجعدي، النابغة، ديوان النابغة الجعدي، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط٧، ١٩٩٨.
- أبو جناح، صاحب، دراسات في النحو العربي وتطبيقاته، دار عمار، عمان، ١٩٩١.
- الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب، ١٩٩٨.
- الجنيدي، محمد سعيد إستر، معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

- ابــن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
- ـــــــ، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- ـــــــ، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- ـــــــ، المحتسب، تحقيق أحمد شلبي، علي نجدي ناصف، مكتبة البابي الحلبي، مصر.
- ابــن الحجــاج، مســلم، صحيح مسلم، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٩٩٧م.
- حداد، حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٤.
- حسان، تمام اللغة العربية، معناها ومبناها، الدار البيضاء، ط٤، ١٩٨٨م.
- الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، الديوان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- حماسة، عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار القلم، ط١، ١٩٨٢م.
- الحمــوز، عــبد الفــتاح أحمــد، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الراشد، الرياض.
- أبــو حــيان، أثير الدين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.
- ـــــــ، البحر المحيط، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٣م.
- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠.

- الـــداودي، شـــمس الديـــن محمد بن خميس، طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.
- الذبيانـــي، زياد بن معاوية، الديوان، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٤.
- ذو الـــرمة، غـــيلان بـــن عقبة العدوي، الديوان، تصحيح كارليل هنري ميس كارتني، مطبعة كلية كامبردج، ١٩١٩.
- الذهبـــي، شـــمس الدين بن أبي عبد الله، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأمصار، تحقيق بكار عواد معروف وسعيد الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
- رابين، اللهجات العربية القديمة، ترجمة عبد الكريم مجاهد، دار عمار، ٢٠٠٢.
- ابن رباح، نصيب، الديوان، جمع وتقديم داوود مسلم مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- ابـــن أبـــي ربـــيعة، عمر، الديوان، تقديم فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ابن ربيعة، لبيد، الديوان، دار صادر، بيروت، ١٩١٦م.
- الزبـــيدي، أبـــو بكر بن محمد بن الحسن بن عبد الله، مختصر العين، تحقيق نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
- الزبـــيدي، ســـعيد جاســـم، مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٨، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- الزجاجـــي، أبـــو القاســـم إســـحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط١، ١٩٨٢.
- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي، نقد وبناء، عمان، دار عمار، ١٩٩٦م.

٦٠٦٨٦٥

- السـخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الله، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، بدون طبعة.
- ابـن السـراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- ابن أبي سلمى، زهير، الديوان، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، لبنان، بدون تاريخ، بدون طبعة.
- سـيبويه، أبـو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٣.
- السـيوطي، أبـو بكر، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تقديم أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس بروس، ط١، ١٩٨٥م.
- ـــــــــ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٥م.
- ـــــــــ، شـرح شـواهد المغني، ضبط محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر، ودار المأمون، تحقيق عبد العزيز دقاق.
- ـــــــــ، المزهـر فـي علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد العماوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- ـــــــــ، همـع الهوامـع فـي شرح جميع الجوامع، تحقيق، أحمد شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٩٨.
- الشمّاخ، بن ضرار، الديوان، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

- ضـــامن، حاتم صالح، شعراء مقلّون، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- أبـــو الطيـــب اللغـــوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٩٧٤م.
- ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، بدون طبعة.
- العجاج، الديوان، تحقيق سعيد الضاوي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ابـــن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، دار ابن زيدون، بيروت.
- العكـــبري، أبـــو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان وغازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق.
- الفارســـي، أبو علي أحمد بن عبد الغفار، إيضاح الشعر، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- ـــــــــــ، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.
- ـــــــــــ، الحجة للقراء السبع، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٣م.
- ـــــــــــ، المســـائل الـــبغداديات، تحقـــيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٨٦م.
- ـــــــــــ، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط٥، ١٩٨٧م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت.

- الفراهـيدي، أبـو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الفـرزدق، همـام بـن غالب، ديوان الفرزدق، تقديم مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ـــــــــ، نقائض الفرزدق وجرير، طبع في مدينة برن، مطبعة بريل، ١٩٠٥م.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- القرطبـي، أبـو عـبد الله بـن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، مراجعة محمد إبراهيم الخفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
- القطامـي، الديوان، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
- القفطـي، جمـال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمـد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- القـوزي، عوض بن حمد، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م.
- كـاظم، كـاظم إبراهـيم، النحو الكوفي، مباحث في معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- ابـن كـاهل، سـويد، الديـوان، تحقيق شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، العراق، البصرة، ط١، ١٩٧٢م.

- كثير، عبد الرحمن، ديوان كثير، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.
- الكسائي، علي بن حمزة، معاني القرآن، جمع حسين شحاته، دار قباء، ١٩٩٥.
- الكفـوي، أبـو الـبقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، مقابلة عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٩٢.
- ابـن مـالك، جمال الدين بن أبي عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
- ـــــــــ، شـرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هويدي، دار المأمون للتراث، بدون تاريخ، بدون طبعة.
- المـبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المخزومـي، مهـدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- المرادي، ابن القاسم، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، ١٩٧٦م.
- الملـخ، حسـن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط١.
- ـــــــــ، نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠.
- مصطفى إبراهيم، وجماعة، المعجم الوسيط، المكتبة العلمية، طهران.
- ابـن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، مراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون.

- النمـــيري، الراعي، الديوان، تحقيق فوزي حمودي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٠م.
- ابـــن هشـــام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.
- ـــــــــــ، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمدان، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥.
- الـــوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق مها مازن مبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق.
- الورد، عبد الأمير، منهج الأخفش الأوسط في دراسة النحو، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٠.
- ابـــن ولاد، أحمـــد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.
- يعقـــوب، إمـــيل بديـــع، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

Abstract

Prepared by:

Abu Shhab Hamdah

Supervised

Prof. Dr. Al-Qudah Salman

2004

This study addressed linguistics approaches determining syntax questions where some of these scientists were chosen to represent a specific period era, from the salient scientists of Al-basri and Al-Kufi doctrines.

Questions were chosen such that they were representative of the total syntax chapters believing that what applied to them in terms of proof method apply to other questions, these questions were traced ending with Ibn Jenny, clarifying their methods in addressing the question, following up each other, benefiting from each other correcting each other, avoiding and neglecting some doctrines. Their different approaches in content, construct and arguing in the question was also discussed, as well as it's value in addressing it, and its linguistics appreciability and relevance. The study concluded with results in their location in the research, of which:

- Arabic syntax is based on difference.
- Linguistics (syntaxists) principle of difference in evidences and arguing what is leads to different jurisdictions and evidence –to – topics that have nothing to do with language differences such as the operator, omission … etc.
- Linguistics were interested in the constriction safety and correctness.
- The plattora of constructs and the multiplicity of one concept, where some of them have transferred to other subjects (topics), on the other than the ones in which it was used first.

Key Word:

Questions, Sibaweih, Ibn Jenny.